



مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للعلوم



عمر  
عليه السلام

www. **Ghaemiyeh** .com  
www. **Ghaemiyeh** .org  
www. **Ghaemiyeh** .net  
www. **Ghaemiyeh** .ir

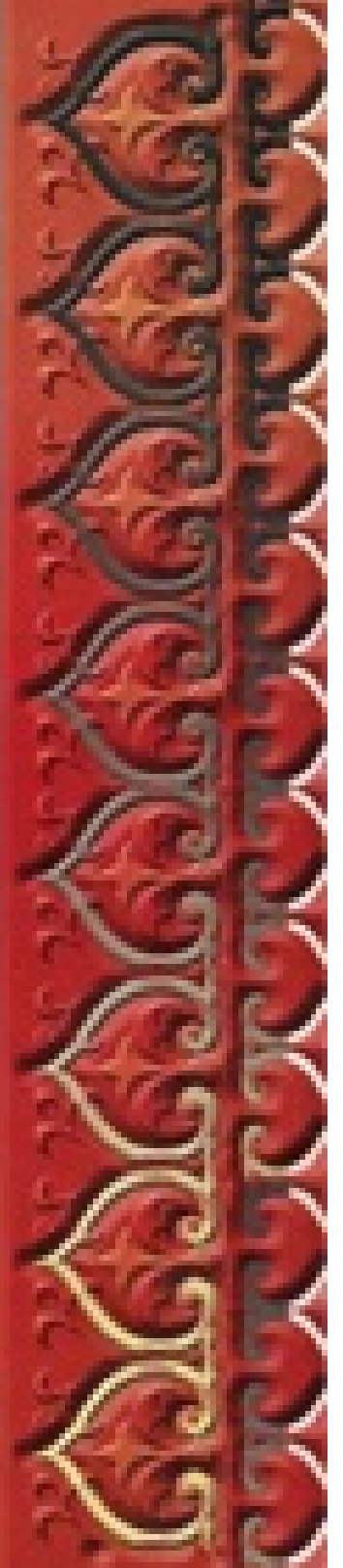
# علم القرآن عند الشياطين

من خلال كتابه للواقعات

تأليف  
دكتور فؤاد محمد محمد في علوم القرآن



دار الحديث



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات

كاتب:

محمد سالم أبو عاصي

نشرت في الطباعة:

دار البصائر

رقم الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

## الفهرس

٥	الفهرس
٨	علوم القرآن عند الشاطبي
٨	اشارة
٨	شيخنا الأستاذ الدكتور محمد سالم أبو عاصي
١٠	مقدمة
١٢	ترجمة أبي إسحاق الشاطبي
١٢	تمهيد:
١٢	اشارة
١٣	١- أولًا: اسمه و نسبه:
١٣	٢- مكان و زمان ولادته:
١٤	٣- نشأته:
١٤	٤- أخلاقه:
١٤	٥- وفاته:
١٤	٦- عصره و بيئته:
١٦	شيوخ الشاطبي «٢»:
١٧	تلاميذه «١»:
١٨	مؤلفات أبي إسحاق الشاطبي «١»:
١٩	الأصل الأول فيما يعول عليه من اللغة في علوم القرآن
١٩	مقدمة
٢١	(١) عربية القرآن
٢٢	(٢) اتباع معهود العرب في فهم الخطاب
٢٢	اشارة
٢٤	خطاب العامة و خطاب الخاصة:

- ٢٤ ..... إقناع العقل و إمتاع العاطفة:
- ٢٨ ..... (٣) أنواع معانى العربية و مراتبها
- ٢٨ ..... اشارة
- ٢٩ ..... شبهتان و ردهما:
- ٣١ ..... (٤) مناسبات النزول
- ٣٨ ..... (٥) معرفة الظاهر و الباطن من معانى القرآن الكريم
- ٣٨ ..... اشارة
- ٤٢ ..... الشاطبي يستنكر المنازع البعيده عن مدلول لغة العرب و مقاصد الشرع:
- ٤٤ ..... تفاسير مشكله متردده بين الباطن الصحيح و الفاسد:
- ٤٤ ..... الفرق بين التأويل الباطنى الفاسد و التفسير الإشارى:
- ٤٧ ..... الأصل الثانى فيما يعول عليه من الشرع فى علوم القرآن
- ٤٧ ..... (١) العلوم المضافه للقرآن
- ٥١ ..... (٢) المكى و المدنى
- ٥٢ ..... (٣) المحكم و المتشابه
- ٥٢ ..... ١- إطلاقات المحكم و المتشابه:
- ٥٣ ..... ٢- تقسيم القرآن إلى محكم و متشابه و تعريف كل منهما:
- ٥٥ ..... ٣- التشابه فى الأدلة قليل:
- ٥٦ ..... ٤- لا يدخل التشابه قواعد الشرع الكلية:
- ٥٧ ..... ٥- تأويل المتشابه:
- ٦٠ ..... ٦- شروط التأويل (صحة المعنى .. و قبول اللفظ):
- ٦١ ..... ٧- حكمه و ورود المتشابه:
- ٦١ ..... (٤) الإحكام و النسخ
- ٦١ ..... اشارة
- ٦٢ ..... مدلول النسخ:

- ٦٤ .....النسخ لا يكون فى الكليات وقوعا:
- ٦٥ .....(٥) بيان القرآن لما تحته من أحكام
- ٧٠ .....(٦) القرآن فيه بيان كل شىء و لو بنوعه أو بجنسه
- ٧٠ .....(٧) وقوع الحكايات فى القرآن الكريم
- ٧٣ .....(٨) التناسب بين بعض القرآن و بعض
- ٧٥ .....(٩) التفسير بالرأى
- ٧٥ .....إشارة
- ٧٦ .....الرأى المذموم:
- ٧٨ .....أولا: على المفسر بالرأى أن يفعل ما يأتى:
- ٧٨ .....ثانيا: ما يجب على المفسر بالرأى اجتنابه:
- ٧٨ .....(١٠) الشاطبى و التفسير العلمى للقرآن
- ٨١ .....خاتمة و خلاصة
- ٨٢ .....ثبت المراجع
- ٨٣ .....الفهرس
- ٨٤ .....تعريف مركز القائمية باصفهان للتمريات الكمبيوترية

## علوم القرآن عند الشاطبي

## إشارة

علوم القرآن عند الشاطبي من خلال كتابه الموافقات

a'loum alkra'n a'nd alshatbi mn khlal ktabah almwfakat

تأليف: محمد سالم أبو عاصي تاريخ النشر: ٠١/٠١/٢٠٠٥

الناشر: دار البصائر للطباعة والنشر والتوزيع

النوع: ورقي غلاف عادي، حجم: ١٧×٢٤، عدد الصفحات: ١٧٦ صفحة الطبعة: ١ مجلدات: ١

نام كتاب: علوم القرآن عند الشاطبي

نويسنده: محمد سالم ابو عاصي

موضوع: علوم قرآني

تاريخ وفات مؤلف: معاصر

زبان: عربي

تعداد جلد: ١

ناشر: دارالبصائر

مكان چاپ: القاهرة

سال چاپ: ١٤٢٦ / ٢٠٠٥

نوبت چاپ: اول

## شيخنا الأستاذ الدكتور محمد سالم أبو عاصي

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله و الصلاة والسلام على سيدنا رسول الله صلى الله عليه و سلم و بعد:

فالأستاذ الدكتور محمد سالم - حفظه الله تعالى - شخصية علمية بارزة، و واحد من أبناء الأزهر الشريف، الذين حفظوا للأزهر مكانته، و للعلم حرمة، و للتراث العربي و الإسلامي عزته و رفعتة، و هذه سطور قليلة نتعرف من خلالها على جوانب مختلفة تقربنا من تلك الشخصية.

فقد ولد الأستاذ الدكتور محمد سالم أبو عاصي في العشرين من مارس سنة ١٩٦٢ م.

و التحق في أول الأمر بالمدارس الابتدائية ثم الإعدادية العامة التابعة لوزارة التربية و التعليم، و في تلك المرحلة المبكرة من حياته بدأ يخطو أولى خطواته نحو رحلته العامرة في طلب العلم، فقد تعرف إلى رجل دانت له الأوساط الإسلامية الخاصة و العامة بكثير من الفضل و الجهد، ذلك هو الداعية الإسلامي الشيخ "عبد الحميد كشك"، فقد تعرف إليه و انجذب إلى أسلوبه البليغ، و فصاحته القوية، و عربيته القحة، فاقترب منه، و نشأت بينهما من أواصر الودّ و المحبة ما جعل الشيخ يأنس إليه و يقربه منه؛ فقرأ عليه في تلك المرحلة بعض كتب ابن هشام كقطر الندى و غيره.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦

ثم انشرح صدره أن يلتحق بالأزهر الشريف؛ حتى يسير على الدرب و ينسج على المنوال، فالتحق بالثانوية الأزهرية بالقسم العلمي، و



لم يكن يكتفى ذلك الطالب النهم بما يلقي عليه في قاعات الدرس بالمعاهد الأزهرية، فسعى إلى العلماء في بيوتهم و مساجدهم ينهل من معارفهم، و يرتشف من علومهم ... لكنه لا يرتوى.

ثم التحق - حفظه الله - بكلية أصول الدين، فتعرف إلى علمائها، و تقرب من أفاضها، نذكر منهم على وجه الخصوص عالمين جليلين: الأستاذ الدكتور محمد عبد المنعم القيعي - رحمه الله - أستاذ و رئيس قسم التفسير بأصول الدين، الذي قرب منه، و أنزله منه منزلة الولد من الوالد، فأفاد منه فوائد عظيمة و حصل منه علما جمًا، و قد أشرف الدكتور القيعي على الرسالة التي أعدها الدكتور محمد سالم لنيل درجة الماجستير و كان موضوعها "تفسير آيات الشرط في القرآن الكريم؛" و نظرا للمحبة العظيمة و الرابطة القوية التي كانت تجمع بين الطالب و أستاذه، بل بين الولد و والده، بكى الشيخ القيعي بكاء الفرح الممزوج بدموع الوداع بعد هذه المناقشة؛ فقد انتقل رحمه الله عليه، بعدها بأيام إلى مثواه الأخير، تاركا ولده يكمل رحلته في رعاية ربه أرحم الراحمين.

و ثاني الأستاذين هو الأستاذ الدكتور إبراهيم عبد الرحمن خليفة - حفظه الله تعالى - الذي كان و لا يزال، يحتفظ بأوتق الصلة و أشد المحبة، بتلميذه و ولده الدكتور محمد سالم، فقد أشرف على رسالته للدكتوراه، و كان عنوانها "التعليل في القرآن الكريم دراسة و تفسيراً،" و هنا يجدر بي أن

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧

أسوق كلمة معبرة عن وفاء الطالب لشيخه، و فناء الشيخ في علمه و رسالته و طلابه، يقول الدكتور محمد سالم في مقدمة الرسالة عن أستاذه الدكتور إبراهيم خليفة "و بالجمله فهو جامع للمنقول و المعقول على حد سواء، و قد قرأ الأستاذ الدكتور معي هذا البحث حرفا بحرف، و صحح و حقق معي كثيرا من مسائله دون ملل و لا فتور، بل الحق يقال، إنه فتح لي قلبه الرحيم، و بيته الكريم، و مكتبته العامرة، ليل نهار للاستفادة في هذا البحث و غيره." ...

و بعد هذا نقول لمن يمنحون الشهادات جزافا، و الدرجات العلمية مجاملة و اعتبارا: أين حمرة الخجل؟

نعود لصاحب هذه الترجمة فنقول: كما عرفته المعاهد الأزهرية، نهما شغوفاً، محباً مرتشفا لكأس العلم دائم الشرب لكنه لا يرتوى، كذلك عرفته كليات جامعة الأزهر الشريف، طالب علم جاد لا يكتفى بما يلقي عليه في قاعات المحاضرات بأصول الدين، فتقرب إلى علماء كلية الشريعة و اللغة العربية؛ فمن أساتذة الشريعة العلامة الدكتور الفقيه الأصولي أحمد فهمي أبو سنة، و العلامة الدكتور الأصولي خاتمة المحققين الدكتور عبد الجليل القرنشاي، و الأستاذ الدكتور الفقيه الشافعي العلامة جاد الرب رمضان، و العلامة الدكتور الأصولي الحسيني الشيخ، و العلامة الدكتور عبد العال عطوة، و الأستاذ الدكتور الشيخ أبو النور زهير، و غيرهم، و تقديرا له و لقوة تحصيله و سعة اطلاعه كتب له

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨

الدكتور أحمد فهمي أبو سنة في إجازته إياه: عرفت فيه حبه للعلم و إقباله عليه، و جودة فهمه، و سعة اطلاعه، و حسن استنباطه مما يقرأ .. قد بلغ درجه في العلم، جعلتني أوصي به المجامع العلمية خيرا، و الله يوفقه و ينفع به "

و كتب الشيخ القرنشاي في إجازته "درس معي بعض المراجع الأصلية لهذه المادة - أصول الفقه - و كان حريصا على الفهم و التحليل، و بعد مضي هذه المدة - أربع سنوات - وجدته قد نضج في هذه المادة؛ ملكه و تحصيله، و قدرة على استخلاص المعلومات من مراجعها الأصلية و صناعتها بأسلوب علمي؛ مما جعلني أثق بقدرته العلمية، و رغبة مني في الانتفاع بعلمه قد أجزته في تدريسها، و نسأل الله تعالى أن يوفقه و ينفع بعلمه."

و من شيوخه في كلية اللغة العربية: الأستاذ الدكتور إبراهيم علي أبو الخشب، و يوسف الضبع، و أحمد حسن كحيل.

و بعد؛ فالذي ذكرناه من السادة العلماء الأفاضل، هم بعض من درس عليهم أستاذنا الجليل، و إلا فذكرهم على التفصيل أمر يطول، لكنني على أكمل اليقين و أتم الثقة أنه كان محظوظا بتلك الكوكبة النادرة العالية من أجله العلماء، و كانوا هم أيضا محظوظين

بذلك الطالب الوفي النابه.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩

أما عن جهوده العلمية و الدعوية: فقد كان العلم له رسالة و قضية، و ما أصعبها من رسالة و ما أشقها من قضية، في وقت سادت فيه عملة الزيف، و كثر فيه الأذعياء، و لم يفرق الناس - بل كثير ممن يطلبون العلم - بين عالم و مدع.

و نستطيع أن نجمل هذه الجهود في السطور التالية:- التدريس بكلية أصول الدين بالقاهرة لعلم التفسير و علوم القرآن الكريم.

- التدريس بكلية الآداب جامعة الإسكندرية.

- التدريس بالجامعة الأمريكية بالقاهرة.

- التدريس بالمعهد العالي للدراسات الصوفية التابع للعشيرة المحمدية.

- العمل أستاذا و رئيسا لقسم أصول الدين بكلية الشريعة و القانون بسلطنة عمان الفترة (١٩٩٧-٢٠٠٣ م).

- هذا إلى جانب المشاركة بالمؤتمرات العلمية، و الندوات العامة، و البرامج التلفزيونية، و المقالات الهادفة بالجرائد و المجلات السيارة.

- مشاركته الفعالة بمشروع "إحياء الأزهر القديم" بالرواق العباسي بالجامع الأزهر الشريف.

- عضوية مجمع اللغة العربية بالقاهرة.

- المشاركة بموسوعة الفرق الإسلامية- إشراف الدكتور حسن الشافعي - بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠

و بعد فهذه السطور المتواضعة تحاول أن تقرب شخصية هذا العالم من قلوب أحبائه و تلاميذه، و أحسب أن لها شرف المحاولة فقط، و إلا فقد سبق علمه كلماتي، و سبقت سجاياه ترجمتي، و سبقت محبته في قلوب عارفيه سطوري، فما هي إلا كلمات تعبر عن محبتي و وفائي له، و الوفاء أمر غال عزيز.

و الله سبحانه الموفق و المستعان

و كتب المفتقر إلى عفوره أشرف سعد محمود

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١

## مقدمة

الحمد لله .. أقولها بملء فمي و قلبي. لقد ألهمني الله سبحانه و تعالى الحق، و بصرني منهاج الدلالة عليه، و حملني شرف الدفاع عن دينه و شريعته و قرآنه، و ما كنت أهلا لشيء من ذلك كله ... لو لا سابغ لطفه، و عظيم امتنانه ... فمنه و له و إليه الفضل كله.

و الصلاة و السلام الأتمان و الأكملان على سيدنا محمد صلى الله عليه و سلم.

و بعد ..

فإن الناظر في تراث علمائنا الأعلام، خصوصا أهل التفسير و القرآن، يتبين أنهم - رحمهم الله - لم يقفوا عند كلام يحللونه و يستخرجون معانيه و أحكامه، كما وقفوا عند القرآن الكريم: يدرسونه على جميع وجوهه من نحو و بلاغة و فقه .. يخبرون ظاهره و باطنه، و يسبرون غوره، و يتغلغلون في أعماقه. و ذلك كله؛ لثلا يفوتهم معنى أو حكم من أحكام الله في قرآنه دون أن يستخرجوه.

و كذلك .. لثلا- يستخرجوا من كلام الله غير مراده سبحانه؛ إذ في الأول نقص يلحق أحكام الله، و في الثاني دخول ما ليس من أحكام الله في مراده.

و من ثم ... أحكم علماء القرآن و سائلهم اللغوية و الفقهية .. دققوا و حققوا ما في وسعهم من أصول الاستنباط، و سبل الاجتهاد، في

تفسير القرآن الكريم، و من ثم نشأ ما يسمى بـ "علوم القرآن" و "أصول التفسير"، التي هي بمثابة أصول الفقه من الفقه. فكما أن الفقيه يستنبط من النص مستعينا بأصول الفقه، فكذلك المفسر يستنبط من النص مستعينا بأصول التفسير كي يقطف المعنى من اللفظ. علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢

و في هذا البحث حاولت أن أكشف شيئا من علوم القرآن و أصول التفسير عند الإمام الشاطبي في كتابه "الموافقات"، و حاولت كذلك- و أنا طالب علم- أن ألقت نظر زملائي من طلاب العلم كيف كان علماءنا الأوائل يعملون عقولهم، و كيف كانوا يفكرون و هم يستنبطون و يستخرجون مراد الله من قرآنه.

يقول أستاذنا الجليل الدكتور محمد أبو موسى "ليس في باب العلم أنفع و لا أفضل من أن نتعلم كيف استنبط العلماء العلم؛ لأن الاستنباط هو الذي يهديك إلى استخراج معرفة جديدة و فكر جديد، و هو الذي هدى كل جيل إلى تجديد علومه و بسط معارفه «(١)».

و بعد .. فإن الغاية التي يسعى إليها هذا الكتاب إنما هي التنبيه إلى قيمة قواعد علوم القرآن و أصول التفسير في دراسة كتاب الله، ثم التمسك بهذا النهج، و الدعوة إليه على أنه هو- لا غيره- النهج الأقوم في فهم القرآن؛ لأنه الميزان الذي يميز الرشد من الغي، و هو الذي ينير السبيل و يوضح صدق المتمسكين بالقرآن و السنة، كما أنه هو الذي يكشف روغان الكاذبين و المخادعين و المضللين ممن يرفعون راية "القراءة المعاصرة"، تلك القراءة التي تحرف القرآن عن موضعه- أو من بعد موضعه- متخذين من الآراء الشاذة و الضالة قديما و حديثا هاديا لهم.

ثم رأينا من هؤلاء من يحاول أن يطبق المناهج الأعجمية- من "الألسنية" و غيرها- في نقد النصوص الأدبية على القرآن و علومه .. فرأينا من ينادى

(١) المدخل إلى كتابي عبد القاهر، مكتبة وهبة، ط ١/ ١٩٩٨ م، ص ٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣

بدراسة القرآن دراسة أدبية فقط، و أن هذا الدرس الأدبي لا بد و أن يقوم أولا على نزع الإيمان بقديسيه هذا النص.

إن إسقاطات هذه "القراءة المعاصرة" تتغيا إسقاط الفرق بين كلام الله الذي يتعالى على الزمان و المكان، و بين كلام البشر الذي لا يستطيع الفكاك من دائرتي الزمان و المكان. و هذا ينتهي بهم- لو عقلوا و أنصفوا- إلى إلغاء الفرق بين الخالق و المخلوق. و المحصلة عند هؤلاء تتجلى في أمور جد خطيرة:

١- إسقاط قدسية النص القرآني، و ذلك عن طريق قطعه عن مصدره.

٢- إسقاط إلزامية القرآن الكريم بالنسبة للمسلمين، و ذلك من خلال فتح باب التأويل على مصراعيه من غير ضوابطه العلمية المقررة.

٣- القطيعة المعرفية مع التراث و ذلك عن طريق رفضه كله " (الحدائث "المبتورة عن الجذور).

إن العاصم من هذا الزلل أن نعود إلى أصول اللغة العربية و القواعد الأصولية، فتتخذ منهما أداة تتوسل بها إلى فهم سديد لكتاب الله تعالى، و إلى استنباط صحيح منه. فاللغة العربية هي مفتاح القرآن، و قد أصاب دهاقته الاستعمار المقتل فينا حين وجهوا سهامهم نحوها منذ قديم.

إن تفسير القرآن الكريم دون التقييد بأصول لغة العرب كذب و تقوّل على الله، و هو كذلك خطيئة منهجية لا تغتفر .. لا في منطوق الشريعة و لا في شرعة العلم. و كذلك تفسيره من غير معرفة الدلالات الشرعية .. تحريف لمراد الله تعالى في بيان أحكامه.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤

و من ثم بنيت بحوث هذا الكتاب على أصليين:

أولهما: ما يعول عليه من اللغة في علوم القرآن.

و ثانيهما: ما يعول عليه من الشرع في علوم القرآن.

و نهجى في هذا الكتاب أن أبدأ بذكر ما قاله الشاطبي ثم أوضحه إن احتاج الأمر إلى توضيح، و أعقب عليه إن اقتضى الأمر تعقيباً، ثم أقارن أحيانا بين ما يقوله - رحمه الله - و بين ما يقوله غيره من علماء القرآن و الأصول، فيظهر في نهاية المطاف قيمة ما يقوله الإمام الشاطبي عن القرآن و علومه في كتابه "الموافقات".

و حسبي أننى ألعج هذا الباب و أسلك هذا الطريق دون زيادة سابقة فيما أعلم أتهدى بها في موضوع دقيق كموضوع هذا الكتاب، و لعلى بهذا أستثير الدافع عند آخرين ليسلكوا ما عساي أكون قد بدأت به.

و المحصّلة الأخيرة التي خرجت بها من قراءة هذا الكتاب هي أن الشاطبي كان يتعبد في محراب "كيف تكشف الغمّة عن هذه الأمة." و لذلك حاول أن يرجع بفهم القرآن الكريم و تفسيره إلى ما كان عليه الأوائل من بيان هدى الله في قرآنه، و اقتطاف أحكامه، و بيان أن هذا القرآن هو معجزة الإسلام و أن كل مفسّر مهما حاول فإنما يأخذ نقره بمنقار طائر في بحر محيط. و اعتقاد مفسري القرآن كان و لا يزال، و سوف يستمر، أن ما أدركوه من معناه هو شيء ظني، و أن ما أدركوه من إعجازه هو شيء نسبي، إذا قيس بما عليه حقيقة أمر القرآن الذي لا يخلق على كثرة الرد و لا تنقضى عجائبه.

...

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥

و ختاماً ...

إن في تاريخ هذه الأمة رجالاً صنعهم الله على عينه فكانوا حماة لهذا الدين، و نحن بحاجة إلى أمثالهم يرابطون على الثغور في هذا الزمان الذي يحاول أعداء الإسلام كل يوم فتح ثغرة في جدران حماه.

و أحسب أن الشاطبي كان علماً من أعلام هؤلاء ... فجراه الله خير الجزاء على ما أسدى في خدمته كتاب الله خاصة و شريعته عامة، كما أسأله سبحانه أن يجزى شيوخنا الأجلاء الذين جلسنا بين أيديهم و تعلمنا منهم خير الجزاء؛ إذ هذا البحث ما هو إلا ثمرة من ثمار غرسهم، و نستطيع أن نقول لهم بملء أفواهنا:

هذه بضاعتكم ردت إليكم.

و الصلاة و السلام على نبينا محمد الفاتح لما أغلق و الخاتم لما سبق، ناصر الحق بالحق، و الهادي إلى صراط الله المستقيم.

د. محمد سالم أبو عاصي

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦

## ترجمة أبي إسحاق الشاطبي

تمهيد:

إشارة

عرف بعضهم أصول الفقه بأنه العلم بالعناصر المشتركة في عملية استنباط الحكم الشرعي «١».

و عملية استنباط أحكام الشريعة من أدلتها لها ركنان:

أحدهما: علم لسان العرب.

و ثانيهما: علم أسرار الشريعة.

وقد خصَّ الركن الأول بالدراسة المتعمقة التي لملت له الشعث، و أدرج فيه ما تمس إليه حاجة الاستنباط، و أضيف إليه ما يخدمه و ما يقوم عليه من بحوث أخرى فيما يتعلق بتصوير الأحكام.

و أما الركن الثاني فقد أغفل إغفالا " ...و هكذا بقى علم الأصول فاقدا قسما عظيما، هو شطر العلم الباحث عن أحد ركنيه، حتى هيا الله- سبحانه و تعالى- أبا إسحاق الشاطبي فى القرن الثامن الهجرى لتدارك هذا النقص، و إنشاء هذه العمارة الكبرى، فى هذا الفراغ المترامى الأطراف، فى نواحى هذا العلم الجليل " ٢.

فمن هو هذا العلم الفخم الذى صنع هذا الصنيع، و أسدى هذه المفخرة؟

(١) محمد باقر الصدر، المعالم الجديدة للأصول، ص ٨ ط. دار التعارف، لبنان.

(٢) عبد الله دراز، من مقدمة الموافقات، ١ / ٥٠.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٧

من هو أبو إسحاق الشاطبي هذا؟

### ١- أولا: اسمه و نسبه:

هو إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي، و كنيته أبو إسحاق، و لقب شهرته الشاطبي. فأما اللخمي؛ فهو نسب عائلته، أى قبيلته، و لا يعلم فى نسبه القريب مبرز فى العلم، غير أن حسب أبى إسحاق أن يكون علمه نسبه، متمثلا بقول أبى الطيب:

لا بقومى شرفت بل شرفوا (و بعلمى) فخرت لا بجدودى «١» على أنه لا ضعة على الرجل فى نسبه. فهو لخمي عربى، و كان للخميين ملك بالحيرة، كان آخرهم المنذر بن النعمان بن المنذر، ثم كان لبقاياهم ملك ياشبيلية من الأندلس و هى دولة ابن عباد.

و أما الشاطبي؛ فهى نسبه إلى " شاطبة " الواقعة شرق الأندلس بمقاطعة بلنسية، و قد عرفت بصنع الورق، و كانت من أعظم حصون المسلمين بالأندلس، و نسبه أبى إسحاق إلى شاطبة، من جهة كونها موطن آبائه، الذين تركوها إلى غرناطة حين سقوطها بيد ملك أراقون، الذى حاربها تسع سنين من غزوه لها عام ١٢٣٩ م، ثم أخرج من شاطبة أهلها من المسلمين.

### ٢- مكان و زمان ولادته:

أ- زمان ولادته: لا يوجد تاريخ مجزوم به يحدّد ولادة أبى إسحاق، غير أن بعضهم اجتهد فى استنباط تاريخ مقارب، فجعلها قبل عام ٧٢٠هـ، و سنده فى

(١) أصل البيت: و بنفسى فخرت لا بجدودى، و عدلنا به للمناسبة.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٨

ذلك أن وفاة أسبق شيوخ الشاطبي و هو أحمد بن الزيات كانت ٧٢٨هـ، و لا بدّ أن يكون الشاطبي حينها يافعا.

و لكن باحثا آخر نفى كون ابن الزيات شيخا للشاطبي. و رجح أن مولد الشاطبي كان قريبا من سنة ٧٣٠هـ و استند فى ذلك إلى براهين هى:

- أن أبا إسحاق كان صديقا ندا لابن زمرك الوزير المولود عام ٧٣٣هـ.

- أن الشاطبي ذكر أنه كان سنة ٧٥٦هـ تلميذا صغيرا لابن الفخار البيرى.

و لعل هذا التوجيه هو الأدق للبرهان الثانى خصوصا إذا علم أن الشاطبي كان يدرس على ابن الفخار ألقية ابن مالك و كتاب سيوييه

.. فانظره، و الله أعلم بصوابه.

ب- مكان ولادته: لم يذكر على وجه التحديد كزمانها، لكن إذا علمنا أولاً أن أهل الشاطبي تركوا شاطبة إلى غرناطة عام ١٢٤٧ م- في الحادثة التي أشرنا إليها- على أبعد التقديرات؛ فإن ذلك يكون قبل ولادة الشاطبي بنيف و سبعين سنة. و يعلم ثانياً أن الشاطبي نشأ و ترعرع بغرناطة، فيترجح أن ميلاده- و هو إلى نشأته أقرب- إنما كان في غرناطة.

### ٣- نشأته:

نشأ الشاطبي بغرناطة التي أمضى بها سائر عمره، و كان قد اتجه منذ صباه الباكر إلى العلم كما ترى من ملازمته أعلاماً كباراً في زمنه كابن الفخار البيروني الذي كان يتلقى عنه و هو في العشرينيات تقريباً، و كأبي سعيد بن لب في ذات الفترة، و غيرهم من الأعلام. و ما تمكنه عند جمعهم إلا- لطول الملازمة، و بيان ذكائه، و ظهور نبوغه، أ لا ترى كيف كان ابن الفخار يعجب من ذكائه و إثارته مسائل في اللغة، لا يتنبه

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٩

إليها من هو في مثل سنه؟! فما بالك بمن عجب منه ابن الفخار و هو الإمام في علوم العربية الذي لا مطمح بغيره في اللحاق به؟! و قد كان الشاطبي متميزاً بقوة العارضة و النبوغ، و قد خرجت خوارجه منذ أول توجهه كما يقول عن نفسه: "لم أزل منذ فتق للفهم عقلي، و وجه شطر العلم طلبى أنظر في عقلياته و شرعياته و أصوله و فروعها، لم أقتصر منه على علم دون علم، و لا أفردت من أنواعه نوعاً دون آخر."

### ٤- أخلاقه:

يوصف الشاطبي في مجمل سجايه أنه كان يغلب عليه الزهد و الورع و التمسك بالكتاب و السنة، و النفور من البدع و أهلها، كما كان متواضعاً يكره التعالم و التعنت و الاعتراض و الجدل.

### ٥- وفاته:

من المتفق عليه أن وفاة الإمام أبي إسحاق كانت سنة ٧٩٠ هـ الموافقة ١٣٨٨ م. استناداً على ما قاله أحد تلامذته الذي نظم كتاب الموافقات إذ قال:

حتى غدت حياته منقضية في عام تسعين و سبعمائة و دقق بعض الباحثين تاريخ وفاته بأنه يوم الثلاثاء، الثامن من شعبان، سنة ٧٩٠ هـ، الموافقة ١٣٨٨ م.

فإن كان الاختيار أن ولادته كانت في الثلاثينيات من القرن الثامن كما مر، فيكون قد عاش نحو من ستين سنة «١».

(١) حماد العبيدي، الشاطبي و مقاصد الشريعة، ص ١٣، ١٤. و انظر: مجلة الموافقات، العدد الأول ص: ٩٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٠

### ٦- عصره و بيئته:

عاش الإمام أبو إسحاق الشاطبي في غرناطة من أرض الأندلس، و لم يذكر أنه فارقها حتى للحج، بله طلب العلم. و كان القرن الذي عاش فيه هو الثامن الهجري بين ثلاثينياته و تسعينياته.

فما بيئته غرناطة و وقتذاك؟ و ما أحوالها المعاصرة لحياء الإمام أبي إسحاق؟

بيئته إقامة الشاطبي غرناطة، التي كانت في بداية عهد المسلمين في الأندلس واقعة ضمن إقليم البيرة التي صرف إليها عبد الرحمن الداخل الأموي جل اهتمامه، ثم حين سقطت الدولة الأموية في الأندلس و أحرقت البيرة انعكس الأمر و خرج أهلها منها و جعلوا قبلة فرارهم و هجرتهم إلى غرناطة، و أصبحت هي عاصمة الإقليم، بينما غدت البيرة تابعة لها، و اتخذها المرابطون قاعدة لهم بعد أن افتكوها من بربر صنهاجة- كما يذكر- ثم دالت الدولة فأخذها منهم الموحدون، ثم استولى عليها ابن هود أحد ملوك الطوائف، إلى أن نزعها منه مؤسس الدولة النصرية دولة بني الأحمر، عام ٦٣٥ هـ، و ظل بنو الأحمر يحكمون غرناطة قرابة قرنين و نصف من الزمان، و في أوج دولتهم هذه عاش الإمام أبو إسحاق الشاطبي، و عاصر من ملوكها مزيجا .. منهم القوى الحكيم، و منهم الضعيف غير المجرب فتستقر الأحوال حيناً فيعمل الناس و ينتجون، و تضطرب أحياناً متجهة إلى الحركة، أو تضعف. و قد يخرج منها البعض مهاجراً.

كانت ولادة الشاطبي في هذا العهد، و على الذي اخترناه من تاريخ ولادته، يكون ذلك متردداً بين عهد اثنين من ملوك بني الأحمر هما محمد بن إسماعيل

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢١

(تولى ٧٢٥ هـ، و قتل ٧٣٣ هـ)، و أخوه أبو الحجاج يوسف بن إسماعيل (تولى ٧٣٣ هـ، و قتل ٧٥٥ هـ)، و كان أبو الحجاج مهتماً بالعلم و الأدب، و قد استوزر ذا الوزارتين لسان الدين ابن الخطيب، و على عهده كان في غرناطة علماء كبار منهم ابن الفخار البيروني شيخ الشاطبي، ففي عهد أبي الحجاج يكون الشاطبي يشق طريق تكوينه العلمي على يد أعلام قرطبة.

ثم ولى بعد أبي الحجاج ولده الغني بالله محمد بن يوسف بن إسماعيل (ولى ٧٥٥ هـ، و مات ٧٩٣ هـ)، أى أن حكمه استمر إلى ما بعد وفاة الشاطبي، و كانت فترة طويلة تميزت بأمن و استقرار نوعاً ما، تخللها ذلك الاضطراب الذي خرج فيه الغني بالله إلى المغرب، و تولى مكانه أخوه إسماعيل، ثم قتله زوج أخته "البرميخو" و تولى مكانه، و كان "البرميخو" فاسداً.

و لما كانت الرعايا على دين الملوك فقد انتقل هذا الفساد إلى الحياة اليومية، لا سيما انتشار الحشيشة و استحلالها كما كان يصنع البرميخو، و في هذه السنوات الثلاث لجأ معظم الفقهاء إلى بلاط بني مرين بفاس. كما ساعد في نقل الفساد إلى الحياة اليومية كون غرناطة قبلة كل شارذ فأصبحت ملتقى للانحرافات الدينية و الخلقية في سائر الحياة العامة- كما يعبر البعض- و هكذا ما كان يجري في سرايب السياسة بين الطبقات الحاكمة من كلب شديد قائم على السلطة.

و حسبك أن تعلم من ذلك أن ابني إسماعيل اللذين ذكرناهما و أباهما أبا اليد إسماعيل، كل هؤلاء قتل في سبيل السيطرة، و ما حدث للغني بالله كان وراءه أخوه إسماعيل و هلك إسماعيل على يد البرميخو. و ما دون الأمراء كان كذلك حال الوزراء كالفتنة التي وقعت لسان الدين ابن الخطيب، و ضاعفها أن كان وراءها تلميذه ابن زمرك الذي أرضعه ابن الخطيب الأدب و انتهت بقتل ابن الخطيب عام ٧٧٦ هـ،

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٢

و دارت الأيام على ابن زمرك فقتل هو الآخر عام ٧٩٧ هـ، و كان ابن زمرك صديقاً نذاً للشاطبي، كما سبق ذكره. هكذا كانت بيئته غرناطة و عصر الشاطبي، فعلى ما فيها من ازدهار في العلوم و الآداب بحيث كان ذلك الوقت عصراً لكبار الفقهاء كابن عرفة، و ابن مرزوق الجد، و العقباني، و الأدباء كلسان الدين ابن الخطيب، و ابن خلدون ...

و غيرهم ممن عرفت .. على هذا الازدهار كان ما رأيت من سريان الداء إلى جسد الحياة اليومية، و ما سمعت من تهتك أديم نظام السلطة و الكلب على الحكم.

و على كل ذلك لم يكن هناك صدى فيما كتبه الشاطبي لهذه الأحوال، و ليس له تجاهه موقف فصيح، غير أنه يمكن رد ذلك إلى

أنه كان يكتفى بموقفه الفكرى المميز الذى يردّ فيه كل أسباب الفساد الخلقى والاضطراب الاجتماعى إلى البعد عن النهج السوى و السنّة السمحاء، وإثارة البدعة و ارتضاؤها، وهذا ميدانه الذى بقى فيه سيفه مصلتا و تحمل فى سبيل غايته كل عنت و مشقة.

و لعل سائلا يسأل لم لم يترك الشاطبي غرناطة و الأندلس إلى غيرها؟

و نقول: لو فعل؛ لكان كالمستجير من الرمضاء بالنار ففى تلك المرحلة العصبية لم تكن أرض للمسلمين إلا و هى تنعى صحّة الإسلام إلى أهله الغيورين، فبنو مدين فى فاس تتراجع دولتهم بعد وفاة أبى الحسن المريني ٧٥٢ هـ، و مصر فيها الأحوال مضطربة فى دولة المماليك البحرية ثم الجركسية و هم يواجهون خطر التتار من جهة علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٣

و الصليبيين من جهة. فإن فر من نار المغرب؛ وقع فى جحيم المشرق، و قد فعل ذلك ابن خلدون فما ظهر إلا بالعناء و العنت «١».

### شيوخ الشاطبي «٢»:

١- أبو عبد الله محمد ابن الفخار البيري: و قد مر ذكره، و كان الشاطبي شديد القرب منه، و قد درس عليه كتاب سيبويه و ألفية ابن مالك، و كان شيخا له فى القراءات.

توفى ابن الفخار عام ٧٥٦ هـ - أو بعدها بقليل، و قد درس عليه الشاطبي فى شبابه و كان به معجبا.

٢- أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب الغرناطى (٧١٠-٧٨٢): كان فقيه غرناطة و خطيبا بجامعة الكبير، و مدرسا بمدريستها النصرية. و كان ثالث ثلاثة ذاع صيتهم بالمغرب، و الآخران هما المقرئ و ابن مرزوق و كلاهما من شيوخ الشاطبي.

كان الشاطبي أثيرا قريبا من ابن لب، و قد درس عليه الفقه و الفروع و شيئا من اللغة، و لكن نفرة قامت بينهما حين استقل الشاطبي بالفتوى، فبدا له

(١) فى حال عصر الشاطبي .. انظر:

- أحمد الريسونى، نظرية المقاصد عند الشاطبي، خلاصة ترجمة الشاطبي، ص ٨٨.

- حماد العبيدى، الشاطبي و مقاصد الشريعة.

- مجلة الموافقات، ملف العدد الأول.

(٢) انظر: الشاطبي و مقاصد الشريعة، لحمادى العبيدى، و مقاصد الشريعة عند الشاطبي، للريسونى.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٤

تساهل ابن لب، فى حين كان الشاطبي شديدا فى فتاواه توافقا مع نهجه فى معاكسة الأهواء، و دفع البدع، و حفظ دوحه الدين.

٣- أبو على منصور بن عبد الله بن على الزواوى التلمسانى (٧١٠-٧٦٥) و قد قدم غرناطة عام ٧٥٣ و لبث بها ١٣ سنة، و كان جاءها ليتلقى عن ابن الفخار البيري فانتصب للتدريس، و درس عليه صاحب ترجمتنا مختصر ابن الحاجب، و كان الزواوى حبيبا إلى نفس الشاطبي لتجانس روحيهما، فقد كان أبو على متمسكا بالسنّة شديد التمسك، و كان له فى منهج الشاطبي أثرين يدلنا عليه ما يذكره الشاطبي أنه كان كثيرا ما يذكر له قول بعض العقلاء "لا يسمى العالم بعلم ما عالما بذلك العلم على الإطلاق حتى تتوفر فيه أربعة شروط:

أحدها: أن يكون قد أحاط علما بأصول ذلك العلم على الكمال.

و الثانى: أن تكون له قدرة على العبارة عن ذلك العلم.

و الثالث: أن يكون عارفا بما يلزم عنه.



و الرابع: أن تكون له قدرة على دفع الإشكالات الواردة على ذلك العلم."

٤- أبو عبد الله محمد بن محمد بن أبي بكر المقرئ الكبير، جد المقرئ الصغير صاحب "نفع الطيب". "ولد بتلمسان، و سافر إلى المشرق و عاد إلى فاس، ثم وفد إلى غرناطة سنة ٧٥٧ هـ، و انتصب بها للتدريس و قد سبقته شهرته إليها، و كان ذا نزعة في التصوف أثرت في الشاطبي، و اقترب منه الشاطبي حين دراسته عليه الفقه و التصوف و الحديث، و خصه المقرئ بسنتين مسلسلين أحدهما سند مصافحة و الآخر سند تلقين.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٥

٥- أبو عبد الله محمد بن مرزوق (٧١٠ تلمسان - ٧٨١ القاهرة)، وفد على غرناطة و انتصب للتدريس و محوره في دروسه تدريس الفقه بشرح الحديث فكان يشرح الموطأ برواية الليثي. انكب آخر عمره على شرح "الشفاء للقاضي عياض و مات دون إتمامه.

٦- أبو جعفر أحمد الشقوري: شيخ الشاطبي في الفرائض و الفقه على "المدونة".

٧- أبو عبد الله البلنسي: ذكر أنه مفسر و نحوي.

٨- أبو عبد الله الشريف التلمساني، صاحب كتاب "مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول".

و غير هؤلاء تلقى عنهم الشاطبي فنيغ وفاق.

### تلاميذه «١»:

زخرت أبحر أبي إسحاق و علا- كعبه في العلم عن ذهن متوقد و قريحة صافية، فكان لا بد أن يقصده طلاب المناهل، و لا بد أن ينتصب هؤلاء لأداء الأمانة، فقام لذلك بجامع غرناطة الأعظم يدرس خمسة علوم: الفقه و الأصول و الحديث و القراءات و النحو. فاعتمد في تدريسه النحو كتاب سيبويه و بعض شروح "الخلاصة". و في تدريسه الأصول مختصر ابن الحاجب، ثم درس كتابه "الموافقات" بعد تمامه. و في الحديث مقدمة ابن الصلاح.

(١) المرجعان السابقان.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٦

و في الفقه مصادر منها: موطأ مالك، و مدونة سحنون.

و في القراءات "التيسير" لأبي عمرو الداني.

و كان لأبي إسحاق تلامذة نبغ منهم من نذكره لنباهة شأنه:

١- أبو يحيى بن محمد بن عاصم، من أسرة شهيرة بغرناطة، تلقى عن الشاطبي الفقه و علوم اللغة و تولى الوزارة لبنى الأحمر، و لقب بابن الخطيب الثاني، و استشهد في جهاد النصارى ٨١٣ هـ.

٢- أخوه أبو بكر بن عاصم، لقب بالقاضي؛ إذ ولي القضاء بغرناطة، و برع في العلوم و ألف تأليف منها أرجوزة العاصمة في الفقه، و كان جل اهتمامه منصباً على علم الأصول تأثراً بشيخه، كما اختصر "الموافقات" لأستاذه أبي إسحاق.

٣- أبو عبد الله محمد المجاري الأندلسي: تلقى عن الشاطبي علم النحو، و صنّف كتاباً عن شيوخه عرف باسم "برنامج المجاري"، ارتحل إلى المشرق لطلب العلم، و توفي ٨٦٢ هـ.

٤- أبو جعفر القصار، تلميذ فهم أثير كان أبو إسحاق أثناء تأليفه "الموافقات" يعرض عليه بعض المسائل و يباحثه فيها ثم يدونها.

٥- أبو عبد الله البياني، فقيه.

٦- ابن جعفر الفخار.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٧

### مؤلفات أبي إسحاق الشاطبي «ا»:

مجمل مؤلفات أبي إسحاق هي:

١- الموافقات.

٢- الاعتصام.

٣- الإفادات و الإنشاءات.

٤- كتاب المجالس.

٥- شرح الخلاصة.

٦- عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق.

٧- أصول النحو.

كما أن بعض فتاويه جمعت حديثا.

و إليك الحديث عن كل:

١- الموافقات: و كان قد سماه "عنوان التعريف، بأسرار التكاليف،" و هو أشهر كتب أبي إسحاق و أكثرها ذيوعا، و ليس موضوعه أصول الفقه كما يتبادر، و لكن أصول الفقه بعض موضوعاته، و سائر البحوث التي يفيض بها الكتاب تدخل تحت فلسفة التشريع و أسرار التكليف.

ظهر مطبوعا أول مرة بتونس ١٨٨٤ م؛ إذ كان مخطوطا متداولاً بين أيدي العلماء و الطلاب.

ثم طبع بمصر بالسلفية، بتعليق الشيخ محمد الخضر حسين التونسي - نزيل مصر - على الجزئين الأولين و تعليق الشيخ حسنين مخلوف على الثالث و الرابع، و ذلك سنة ١٩٢٢ م.

(١) المرجعان السابقان، و أيضا: مقدمة فتاوى الشاطبي، د. محمد أبو الأجفان.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٨

و طبع بعد ذلك طبعه أخرى بالمكتبة التجارية الكبرى دون تاريخ، بتحقيق و تعليق الشيخ عبد الله دراز.

ثم طبعته مكتبة صبيح بمصر طبعه أخرى سنة ١٩٦٩ م بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

و طبع منه الجزء الأول في مدينة قازان السوفيتية عام ١٩٠٩ م.

٢- الاعتصام: و هو في البدع و المحدثات، الميدان الذي صرف إليه الشاطبي شطرا كبيرا من همته. و الكتاب مضمن في جزئين،

ناقش موضوعاته وفق منهاج أصولي بعبارة رصينة، و تضمن بعض مباحث الأصول.

نشره لأول مرة السيد محمد رشيد رضا صاحب المنار عام ١٩١٣ م، و طبع ثانية بالمكتبة التجارية مع المقدمة التي قدم بها رشيد رضا

للطبعة الأولى. و طبع ثالثة بدار المعرفة ببيروت مع ذات المقدمة.

٣- الإفادات و الإنشاءات: وصف بأنه فيه طرف و ملح أدبية و إنشاءات، و هو مطبوع منذ ما يزيد على عقد من الزمان، بتحقيق محمد

أبو الأجفان.

٤- كتاب المجالس: غير مطبوع، شرح فيه الشاطبي كتاب البيوع من صحيح البخاري، و هو الكتاب الوحيد الذي يذكر للشاطبي في

الفقه، فله بهذا منزلة خاصة، يذكر التنبكتي في "نيل الابتهاج" أن فيه من الفوائد والتحقيقات ما لا يعلمه إلا الله.

٥- شرح الخلاصة (ألفية ابن مالك): ذكر بعض الباحثين أنه يضم أربعة أجزاء كبيرة، و توجد نسخة منه بالخزانة الملكية بالرباط تحت رقم (٢٧٦)، و أن جامعة أم القرى تقوم بتحقيقه و نشره.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٢٩

٦- عنوان الاتفاق في علم الاشتقاق: و هو في علم الصرف وفقه اللغة، كما يظهر من اسمه، و يذكر التنبكتي أن الشاطبي أتلفه في حياته.

٧- أصول النحو: تضمن القواعد الأصلية التي لا غنى عنها لطلاب هذا العلم، و يذكر أنه تلف أيضا كسابقه.

٨- (ما يلحق بمؤلفاته): و هو فتاوى الإمام الشاطبي، و هو كتاب ظهر حديثا، و ليس في حقيقته مصنفا للشاطبي إذ هو عبارة عن جمع لستين فتوى من فتاوى الشاطبي المنشورة في كتب عدة يعود أصل بعضها إلى "الموافقات" و بعضها إلى "الاعتصام"، و قد جمع هذه الفتاوى بعض المؤلفين سابقا كابن كركاط في "الفتاوى"، و الونشريسي في "المعيار"، ثم استخرجها كلها محمد أبو الأجنان و جعلها كتابا مستقلا بهذا الاسم.

هذا تطواف سريع حاولنا فيه أن نلملم شواهد تكشف لنا عن بنیان شامخ يقف علما باذخا في سلسلة رواد علوم الشريعة الأول كتمهيد لموضوع هذا البحث.

رحم الله أبا إسحاق على ما بذل لدين الله، و شكر الله له سعيه و هو الشكور، و نفع بعلمه و هو صانع ذلك، إنه على كل شيء قدير.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٠

## الأصل الأول فيما يعول عليه من اللغة في علوم القرآن

### مقدمة

بداية أقول: إن لتفسير القرآن الكريم أصولا، التزمها علماء القرآن عبر القرون؛ سواء أ كان التفسير تفسيراً بالمأثور أم تفسيراً بالرأى.

و أهم هذه الأصول هي:

أن يطلب تفسير القرآن أول ما يطلب من القرآن نفسه. فإن لم نظفر بتفسير القرآن من القرآن؛ فمن السنة النبوية الصالحة للحجية (أعني الثابتة بطريق صحيح أو حسن). فإن أعيانا البيان من السنة؛ تطلبناه في أقوال الصحابة. فإن ظفرنا من قولهم بما له حكم المرفوع إلى النبي صلى الله عليه و سلم (بأن كان قول أحدهم فيما لا مجال للرأى فيه، و لم يكن قائله معروفا بالأخذ عن بنى إسرائيل، أو كان .. و لكن مرويّه مما لا صلة له بما لدى بنى إسرائيل)؛ و جب أن نأخذ بهذا القول أخذنا بالحديث المرفوع بلا أدنى فرق.

فإن لم يتوافر الثابت من مأثور الصحابة على هذه الحال (بأن اختل فيه الشرطان الآنفان ... أحدهما أو كلاهما)؛ لم يخل الأمر عندهم من إحدى أحوال أربع:

أولها: أن يعرف كونه محلا لإجماع الصحابة، و أنه لم يشذ عن القول به أحد منهم.

الثانية: أن يعرف كونه محالا لاختلافهم .. اختلافا تفضل معه الفكرة، و لا يهتدى فيه إلى الصواب حسب غالب الظن.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣١

الثالثة: أن يكون كسابقه .. و لكن مع تبين وجه الصواب منه، و ترجحه في غالب الظن.

الرابعة: ألا- يعرف فيه إجماع منهم و لا- اختلاف، و إنما غاية الأمر فيه أنه أثر عن الواحد و الاثنین مثلا دون أن يبلغنا عن أحد من الصحابة ما يخالف أو يوافق.

فإن كان الاحتمال الأول؛ وجب الأخذ بمقتضاه، و ذلك لأجل الإجماع؛ إذ الإجماع - كما هو معلوم في علم الأصول - لا بد أن يكون له مستند من القرآن أو السنة، فالأخذ بالمجمع عليه هو أخذ في ذات الوقت بمستند الإجماع.

أما الحال الثانية (و هي أن يقع منهم الاختلاف على وجه لا يتبين معه الصواب)؛ فإن أهل السنة لا يلتفتون إلى ما ثورهم في مثل هذه الحال؛ لعدم الجدوى بالكلية.

أما الحالان الأخيرتان (ألا يصل اختلافهم فيه إلى خفاء وجه الصواب منه، أو يثبت عن أحدهم الأثر دون أن يعرف إجماع منهم عليه و لا اختلاف فيه)؛ فإن الراجح الأخذ بما ثورهم فيهما.

فإن لم نجد البيان في أقوال الصحابة؛ فالنظر في أقوال التابعين .. فإن أجمعوا على شيء؛ أخذنا به؛ لأجل الإجماع. فإن لم يكن إجماع؛ ننظر ... فإن ظفرنا من قولهم بما له حكم المرفوع المرسل (بأن كان قول أحدهم فيما لا مجال للرأى فيه، و لم يكن قائله معروفا بالأخذ عن بنى إسرائيل، أو بأن يكون قائله إماما من أئمة التفسير

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٢

الآخذين عن الصحابة)؛ فالراجح الأخذ بمثل هذا القول. فإن لم يكن للمأثور عن التابعي هذان الشرطان؛ فهو ما حكى الزركشى فيه الخلاف «١».

و هذه الألوان الأربعة من التفسير يجب عند أهل الحق أخذها، و التعويل عليها على هذا الترتيب .. لكن شريطة ألا يتعارض أى منها تعارضا حقيقيا يتعذر فيه الجمع مع المعقول القطعي. فإن وقع مثل ذلك التعارض؛ وجب تأويل المنقول، و طرح ظاهره لأجل المعقول.

فإن لم يظفروا بشيء من بيان ما يقصدون إلى بيانه (لا في الكتاب، و لا في السنة الثابتة، و لا في المأثور الصالح للحجية من أقوال الصحابة أو التابعين)؛ اجتهدوا رأيهم .. بعد تحصيل العلوم، و توفر الملكات اللازمة للاجتهد، متوخين في ذلك المنطق اللغوي، بأن يحملوا مفردات النظم القرآني و تركيبه على ظواهرها المتبادرة منها لغة على ما هو معهود العرب الخالص؛ ما لم تصرف قرائن معتبرة عن تلك الظواهر «٢».

هذا .. و حجية المنطق اللغوي قائمة على أساس أن القرآن الكريم قد نزل على أساليب اللغة العربية و قوانينها و خصائصها في الأداء، قال تعالى في بيانه الإلهي: **إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ** [سورة يوسف: ٢]، و قال: **يَلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ** [سورة الشعراء: ١٩٥].

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، ٢ / ١٥٨.

(٢) انظر: الدخيل، لأستاذنا الدكتور إبراهيم خليفة، ص ٢٧ و ما بعدها.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٣

و في بيان ذلك يقول الشاطبي: "لا ينبغي في الاستنباط من القرآن الاقتصار عليه دون النظر في شرحه و بيانه (و هو السنة)؛ لأنه إذا كان كلياً فلا محيص عن النظر في بيانه. و بعد ذلك ينظر في تفسير السلف الصالح له - إن أعوزته السنة - .. فإنهم أعرف به من غيرهم. و إلا .. فمطلق الفهم العربي لمن حصّله يكفي فيما أعوز من ذلك" «١».

هذا .. و قد عقد الشاطبي القسم الثالث من كتابه "الموافقات" لبيان مقاصد الشريعة بقسميها: ما يرجع إلى الشارع الحكيم، و ما يرجع إلى العبد المكلف.

و جعل القسم الأول أربعة أنواع: قصده الشارع في وضع الشريعة ابتداء، قصده في وضعها للإفهام، قصده في وضعها للتكليف بمقتضاها، قصده في دخول المكلف تحت حكمها.

و الذي يعيننا منها في هذا المقام هو: النوع الثاني: ما قصده الشارع في وضعها للإفهام. و هو يقيم هذا النوع على خمس مسائل.

و أحب أن ألفت النظر إلى أنني لن أتقيد في بحثي هذا بذكر مسأله الخمس، بل أذكر منها ما له صلة مباشرة بما يعول عليه في علوم القرآن. كما أنني لا ألترم كذلك ترتيبه الذي انتهجه، مراعاة لما أتغناه من ربط القضايا محل البحث بعضها ببعض.

(١) الموافقات، ٣/ ٣٦٩.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٤

## (١) عربية القرآن

قرر الشاطبي أن الشريعة عربية اللسان، لا مدخل فيها للألسن الأعجمية، مما يوجب على أهل العلم أن يكون فهمهم خطابها من هذا الطريق "من أراد تفهمه؛ فمن جهة لسان العرب يفهم، ولا سبيل إلى تطلب فهمه من غير هذه الجهة" (١). فالقرآن نزل بلسان العرب، فطلب فهمه يجب أن يكون طبقاً للغة العرب في قواعدها الدلالية والبيانية. غير أن علماء القرآن والأصول اختلفوا: هل في القرآن كلمات غير عربية؟

المحققون من أهل الفقه بالقرآن على أن "القرآن الكريم جاء بأصفي ألفاظ اللغة العربية، وأعذبها، وأفصحها، مما لا يمكن أن يחדش عربية لغة القرآن؛ بحيث لا تجد لفظاً واحداً فيه إلا وله أصالة في العربية. أما ما يدعيه البعض من وجود ألفاظ أعجمية في القرآن.. فليس في القرآن لفظ أعجمي لا يعرفه العربي، أو لم يستعمله. وكيف يصح خلاف ذلك والقرآن يكذبُه عند ما يبين أنه نزل بلسان عربي؟! وهذا يقتضي أن اسم الشيء، وصفه المخلوع على اسمه معاً، يجب أن يحمل على جميعه كما هو متبادر. وعليه ..

يكون جميع القرآن عربياً، وقد قال عز وجل في ردّه على من زعم أن النبي يعلمه بشر فقال: لِسَانُ الَّذِي يُلْحَدُونَ إِلَيْهِ أَعْجَمِيٌّ وَ هَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ [سورة النحل: ١٠٣]، وقال عز وجل: وَ لَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا

(١) الموافقات، ٢/ ٦٤.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٥

لَوْ لَا فَصَّلْتَ آيَاتُهُ أَعْجَمِيٌّ وَعَرَبِيٌّ [سورة فصلت: ٤٤]. فالكلمة إذا كانت عربية ولكنها حوشية مجهولة لم تكن توصف بالفصاحة.. فكيف بالكلام الأعجمي مجهول اللفظ والمعنى؟! ولو كان في القرآن أعجمي؛ لبادر العرب بإنكاره على القرآن. فمن ينفي وجود الأعجمي في القرآن إنما يقصد الذي لا تعرفه العرب ولا تستعمله. ومن قال بوجوده فهو يقصد الذي عرفه العرب، واستعملوه حتى لان و انقاد لسانهم. وهكذا يكون الخلاف بين الفريقين لفظياً؛ لأنه توارد على محلين لا محل واحد " (١).

وقال الشاطبي في بيان ذلك "إذا كانت العرب قد تكلمت به، و جرى في خطابها، وفهمت معناه؛ صار من كلامها. ألا ترى أنها لا تدعه على لفظه الذي كان عليه عند العجم إلا إذا كانت حروفه في المخارج والصفات كحروف العرب، وهذا يقل وجوده، وعند ذلك يكون منسوباً إلى العرب. فأما إذا لم تكن حروفه كحروف العرب، أو كان بعضها كذلك دون بعض؛ فلا بد لها من أن تتصرف فيه بالتغيير كما تتصرف في كلامها. وإذا فعلت ذلك؛ صارت تلك الكلم مضمومة إلى كلامها كالألفاظ المرتجلة، والأوزان المبتدأة لها " (٢).

وعلى هذا التحرير يحمل ما نقله الزركشى عن جمهور العلماء من عدم وجود غير العربي في القرآن، ومنهم أبو عبيدة، والطبري، والقاضي أبو بكر بن الطيب في "التقريب"، وابن فارس اللغوي، والشافعي في "الرساله". "و نقل عن الشافعي ردّه على القائلين بوقوع الأعجمي في القرآن" (٣). وحكى عن ابن فارس عن أبي عبيدة أنه أنكر

(١) د. إبراهيم خليفة، الإحسان في مباحث من علوم القرآن، ص ١٨٦، ١٨٧.

(٢) الموافقات، ٢ / ٦٥.

(٣) الرسالة، تحقيق الأستاذ أحمد شاکر، ص ٤٠.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٦

قول القائلين بوقوع غير العربي في القرآن؛ لأنه لو كان واقعا لتوهم متوهم أن العرب عجزت عن الإتيان بمثله لأنه يشتمل على غير لغاتهم «١».

ثم يقرر الشاطبي أن الخلاف في مجيء كلمات أعجمية في البيان القرآني لا ينبني عليه حكم شرعي. ولكن القول بأن القرآن نزل بلسان العرب يهدى إلى أنه لا يمكن أن يفهم إلا- من جهة لسان العرب؛ لأن معنى عربيته "أنه أنزل على لسان معهود العرب في ألفاظها الخاصة، وأساليب معانيها، وأنها فيما فطرت عليه من لسانها تخاطب بالعام يراد به ظاهره، وبالعام يراد به العام في وجهه و الخاص في وجهه، وبالعام يراد به الخاص، والظاهر يراد به غير الظاهر.. و كل هذا معروف عندها، لا ترتاب في شيء منه، هي، و لا من تعلق بعلم كلامها.

فإذا كان كذلك؛ فالقرآن في معانيه، وأساليبه على هذا الترتيب. فكما أن لسان بعض الأعاجم لا يمكن أن يفهم من جهة لسان العرب.. كذلك لا يمكن أن يفهم لسان العرب من جهة فهم لسان العجم؛ لاختلاف الأوضاع والأساليب.

والذي نبه على هذا المأخذ في المسألة هو الشافعي الإمام في رسالته الموضوعه في أصول الفقه «٢».

و نص الشافعي في ذلك قوله: "و من جماع علم كتاب الله: العلم بأن جميع كتاب الله إنما نزل بلسان العرب «٣» ..و أنه لا يعلم من إيضاح جمل علم

(١) البرهان في علوم القرآن، ١ / ٢٨٧ و ما بعدها.

(٢) الموافقات، ٢ / ٦٥، ٦٦.

(٣) الرسالة، ص ٤٠.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٧

الكتاب أحد جهل سعة لسان العرب، وكثرة وجوهه، و جماع معانيه و تفرقتها.

و من علمه؛ انتفت عنه الشبه التي دخلت على من جهل لسانها «١».

(١) المرجع السابق، ص ٥٠.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٨

## (٢) اتباع معهود العرب في فهم الخطاب

### إشارة

إذا كان هذا الذي قلناه واضحا، و ما إخاله يخفى على أحد من أن القرآن الكريم نزل بلسان عربي مبين، و أنه اتخذ من قوانين اللغة و خصائصها في البيان أداة و نهجا و أسلوبا للتعبير عن معانيه.. أقول: إذا كان هذا هكذا؛ فإنه ينبغي أن يسلك به في الاستنباط و

الاستدلال مسلک العرب فى تقرير معانيه على ما هو المعهود عندهم فى تلقى الخطاب.

والمقصود بموافقة القرآن معهود العرب: أنه لم يخرج عن لغتهم من حيث ذوات المفردات و الجملة و قوانينها العامة. فمن حروفهم جاءت كلماته، و من كلماتهم نظمت تراكيبه، و على قواعدهم العامة فى صياغة هذه المفردات، و تكوين تلك التراكيب جاء تأليفه.

فإن قلت: ما دام منزله - جل شأنه - قد أجراه على سنن العرب فى كلامها؛ ففيم كان الإعجاز؟

و نجيب عن هذا التساؤل بما أجاب به شيخ أسياننا العلامة الدكتور محمد عبد الله دراز - رحمه الله عليه - فى كتابه الفذ "النبأ العظيم .." و ذلك حيث يقول:

"فإن قال: قد تبينت الآن أن سكوت الناس عن معارضة القرآن كان عجزاً، و أنهم وجدوا فى طبيعة القرآن سرّاً من أسرار الإعجاز يسمو به عن قدرتهم. و لكنى لست أفهم أن ناحيته اللغوية يمكن أن تكون من مظاهر هذا السر؛ لأنى أقرأ القرآن فلا أجده يخرج عن معهود العرب فى لغتهم العربية. فمن حروفهم ركبت كلماته، و من كلماتهم ألقت جملة و آياته، و على مناهجهم فى

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٣٩

التأليف جاء تأليفه .. فأى جديد فى مفردات القرآن لم يعرفه العرب من موادها و أبنيتها؟ و أى جديد فى تركيب القرآن لم تعرفه العرب من طرائقها و لم تأخذ به فى مذاهبها، حتى نقول إنه قد جاءهم بما فوق طاقتهم اللغوية؟

قلنا له: أما أن القرآن الكريم لم يخرج فى لغته عن سنن العرب فى كلامهم أفراداً و تركيباً؛ فذلك فى جملته حق لا- ريب فيه. و بذلك كان أدخل فى الإعجاز، و أوضح فى قطع الأعدار: و لَوْ جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا أَعْجَمِيًّا لَقَالُوا لَوْ لَا فُصِّلَتْ آيَاتُهُ ءَ أَعْجَمِيًّا وَعَرَبِيًّا [سورة فصلت: ٤٤].

و أما بعد .. فهل ذهب عنك أن مثل صنعة البيان كمثل صنعة البنائون لا يخلقون مادة بناء لم تكن فى الأرض، و لا يخرجون فى صنعتهم عن قواعدها العامة، و لا يعدو ما يصنعونه أن يكون جدراناً مرفوعة، و سقفاً موضوعه، و أبواباً مشرعة، و لكنهم تفاضل صناعاتهم وراء ذلك فى اختيار أمتن المواد و أبقاها على الدهر، و أكتنّها للناس من الحرّ و القزّ، و فى تعميق الأساس و تطويل البنيان، و تخفيف المحمول منها على حامله، و الانتفاع بالمساحة اليسيرة فى المرافق الكثيرة، و ترتيب الحجرات و الأبهاء بحيث يتخللها الضوء و الهواء. فمنهم من يفى بذلك كله أو جلّه، و منهم من يخل بشيء منه أو أشياء ..

إلى فنون من الزينة و الزخرف يتفاوت الذوق الهندسى فيها تفاوتاً بعيداً.

كذلك ترى أهل اللغة الواحدة .. يؤدون الغرض الواحد على طرائق شتى يتفاوت حظها فى الحسن و القبول، و ما من كلمة من كلامهم و لا وضع من أوضاعهم بخارج عن مواد اللغة و قواعدها فى الجملة. و لكنه حسن الاختيار فى تلك المواد و الأوضاع قد يعلو بالكلام حتى يسترعى سمعك، و يثلج صدرك،

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٠

و يملك قلبك. و سوء الاختيار فى شيء من ذلك قد ينزل به حتى تمجّه أذنك، و تغنى منه نفسك، و ينفر منه طبعك."

ثم يقول - رحمه الله عليه .. "فالجديد فى لغة القرآن أنه فى كل شأن يتناوله من شئون القول يتخير له أشرف المواد، و أمسيها رحماً بالمعنى المراد، و أجمعها للشوارد، و أقبلها للامتراج، و يضع كل مثقال ذرة فى موضعها الذى هو أحق بها و هى أحق به ... بحيث لا يجد المعنى فى لفظه إلا مرآته الناصعة، و صورته الكاملة، و لا يجد اللفظ فى معناه إلا وطنه الأمين، و قراره المكين. لا يوماً أو بعض يوم، بل على أن تذهب العصور و تجيء العصور، فلا- المكان يريد بساكنه بدلاً، و لا الساكن يبغى عن منزله حولاً .. و على الجملة يجيئك من هذا الأسلوب بما هو المثل الأعلى فى صناعة البيان."

ثم ينتقل إلى خصائص الأسلوب القرآنى، فبين الأسباب التى بلغ بها درجة الإعجاز .. و نجترى من كلماته الثيرة الفذة .. قال - رحمه الله عليه:

## خطاب العامة و خطاب الخاصة:

و هاتان غايتان أخريان متباعدتان عند الناس. فلو أنك خاطبت الأذكياء بالواضح المكشوف الذى تخاطب به الأغنياء؛ لنزلت بهم إلى مستوى لا يرضونه لأنفسهم فى الخطاب. و لو أنك خاطبت العامة باللمحة و الإشارة التى تخاطب بها الأذكياء؛ لجنتهم من ذلك بما لا تطيقه عقولهم. فلا غنى لك (إن أردت أن تعطى كلتا الطائفتين حظها كاملا من بيانك) أن تخاطب كل واحدة منهما بغير ما تخاطب به الأخرى، كما تخاطب الأطفال بغير ما تخاطب به الرجال. فأما أن جملة واحدة تلقى إلى العلماء و الجهلاء، و إلى الأذكياء و الأغنياء، و إلى السوقة و الملوك .. فيراها كلّ منهم مقدرة على مقياس عقله و على وفق

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤١

حاجته؛ فذلك ما لا- تجده على أتمه إلا فى القرآن الكريم. فهو قرآن واحد .. يراه البلغاء أو فى كلام بلطائف التعبير، و يراه العامة أحسن كلام و أقرب إلى عقولهم ..

لا يلتوى على أفهامهم، و لا يحتاجون فيه إلى ترجمان وراء وضع اللغة .. فهو متعة العامة و الخاصة على السواء، ميسر لكل من أراد: وَ لَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ [سورة القمر: ١٧].

## إقناع العقل و إمتاع العاطفة:

و فى النفس الإنسانية قوتان: قوة تفكير، و قوة وجدان. و حاجة كل واحدة منهما غير حاجة أختها. فأما إحداهما؛ فتنب عن الحق لمعرفة، و عن الخير للعمل به. و أما الأخرى؛ فتسجل إحساسها بما فى الأشياء من لذة و ألم. و البيان التام هو الذى يوفى لك هاتين الحاجتين، و يطير إلى نفسك بهذين الجناحين، فيؤتيها حظها من الفائدة العقلية و المتعة الوجدانية معا.

فهل رأيت هذا التمام فى كلام الناس؟

لقد عرفنا كلام العلماء و الحكماء، و عرفنا كلام الأدباء و الشعراء .. فما وجدنا من هؤلاء و لا هؤلاء إلا غلوا فى جانب، و قصورا فى جانب! فأما الحكماء .. فإنما يؤدون إليك ثمار عقولهم غداء لعقلك، و لا تتوجه نفوسهم إلى استهواء نفسك و اختلاب عاطفتك، فتراهم حين يقدمون إليك حقائق العلوم لا يأبهون لما فيها من جفاف و عرى و نبوّ عن الطباع.

و أما الشعراء .. فإنما يسعون إلى استثارة وجدانك، و تحريك أوتار الشعور من نفسك، فلا يبالون بما صوّروه لك أن يكون غيا أو رسدا، و أن يكون حقيقة أو تخيلا .. فتراهم جادّين و هم هازلون .. يستبكون و إن كانوا لا يبكون، و يطربون و إن كانوا لا يطربون! وَ الشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ (٢٢٤) أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٢

فِي كُلِّ وادٍ يَهِيْمُونَ (٢٢٥) وَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ [سورة الشعراء: ٢٢٤-٢٢٦].

و كل امرئ حين يفكر فإنما هو فيلسوف صغير. و كل امرئ حين يحس و يشعر فإنما هو شاعر صغير. فسل علماء النفس: هل رأيت أحدا تتكافأ فيه قوة التفكير و قوة الوجدان و سائر القوى النفسية على سواء؟ و لو مالت هذه القوى إلى شىء من التعادل عند قليل من الناس .. فهل ترونها تعمل فى النفس دفعة و بنسبة واحدة؟ يجيبوك بلسان واحد: كلا. بل لا تعمل إلا مناوبة فى حال بعد حال. و كلما تسلطت واحدة منهن؛ اضمحلت الأخرى و كاد ينمحي أثرها.

فالذى ينهمك فى التفكير تتناقص قوة وجدانه، و الذى يقع تحت تأثير لذة أو ألم يضعف تفكيره. و هكذا .. لا تقصد النفس الإنسانية إلى هاتين الغايتين قصدا واحدا، و إلا؛ لكانت مقبله مدبرة معا! و صدق الله: مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِ [سورة الأحزاب:



فكيف تطمع من إنسان في أن يهب لك هاتين الطلبتين على سواء، و هو لم يجمعهما في نفسه على سواء؟!

و ما كلام المتكلم إلا صورة الحال الغالبة عليه من بين تلك الأحوال.

هذا مقياس تستطيع أن تتبين به في كل لسان و قلم أى القوتين كان خاضعا لها حين قال أو كتب .. فإذا رأيتَه يتجه إلى تقرير حقيقة نظرية أو وصف طريقه عملية؛ قلت: هذا ثمرة الفكرة. و إذا رأيتَه يعمد إلى تحريض النفس أو تنفيرها، و قبضها و بسطها، و استثاره كوامن لذاتها أو ألمها؛ قلت: هذا ثمرة العاطفة. و إذا رأيتَه قد انتقل من أحد هذين الضربين إلى الآخر، فتفرغ له بعد ما قضى وطره

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٣

من سابقه- كما ينتقل من غرض إلى غرض - عرفت بذلك تعاقب التفكير و الشعور على نفسه.

و أما أن أسلوبا واحدا يتجه اتجاهها واحدا، و يجمع في يديك هذين الطرفين معا .. كما يحمل الغصن الواحد من الشجرة أوراقا و أزهارا و أثمارا معا، أو كما يسرى الروح في الجسد، و الماء في العود الأخضر؛ فذلك ما لم تظفر به في كلام البشر، و لا هو من سنن الله في النفس الإنسانية.

فمن لك إذن بهذا الكلام الواحد الذى يجيء من الحقيقة البرهانية الصارمة بما يرضى حتى أولئك الفلاسفة المتعمقين، و من المتعة الوجدانية الطيبة بما يرضى حتى هؤلاء الشعراء المرحين؟

ذلك .. الله رب العالمين. فهو الذى لا يشغله شأن عن شأن، و هو القادر على أن يخاطب العقل و القلب معا بلسان، و أن يمزج الحق و الجمال معا .. يلتقيان و لا يبغيان، و أن يخرج من بينهما شرابا خالصا سائغا للشاربين.

و هذا هو ما تجده في كتابه الكريم حيثما توجهت ..

ألا تراه في فسحة قصصه و أخباره لا ينسى حق العقل من حكمه و عبرة؟!

أولا تراه في معمعة براهينه و أحكامه لا ينسى حظ القلب من تشويق و ترفيق، و تحذير و تنفير، و تهويل و تعجيب، و تبكيت و تأنيب .. يبيث ذلك في مطالع آياته و مقاطعها و تضاعفها؟! .. تَقْشَعْرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ [سورة الزمر: ٢٣]، إِنَّهُ لَقَوْلٌ فَضْلٌ (١٣) وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ (١٤) [سورة الطارق: ١٣-١٤] «١».

(١) انظر: النبأ العظيم، ص ٨٩، ٩٠، ١١٣، ١١٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٤

و الآن .. نعود إلى أصل مسألتنا (أعنى اتباع معهود العرب في تلقى الخطاب) ..

و في بيان ذلك يقول الشاطبي: "إنه لا بد في فهم الشريعة من اتباع معهود الأميين؛ و هم العرب الذين نزل القرآن بلسانهم" «١».

و يقول الإمام الشافعي في هذا أيضا: "إنما خاطب الله بكتابه العرب بلسانها على ما تعرف من معانيه" «٢».

و من الضروري في تحديد معهود الخطاب معرفة عادات العرب في أقوالها و أفعالها المصاحبة لنزول القرآن الكريم؛ إذ إن كثيرا من الألفاظ إذا أريد تفسيرها بمجرد لغة العرب من غير الرجوع إلى هذه العادات توقع المفسر أو المستنبط للقرآن الكريم في الغلط و الجهل.

يقول الشاطبي: "لا بد لمن أراد الخوض في علم القرآن و السنة من معرفة عادات العرب في أقوالها، و مجارى عاداتها حالة التنزيل من عند الله و البيان من رسوله صلى الله عليه و سلم؛ لأن الجهل بها موقع في الشبه و الإشكالات التى يتعذر الخروج منها إلا بهذه المعرفة" «٣».

و من ذلك قوله تعالى في بيانه الإلهي: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا أَضْعَافًا مُّضَاعَفَةً [سورة آل عمران: ١٣٠] .. فإن ظاهر الآية يوهم تقييد الربا المحرم بها إذا كان أضعافا مضاعفة؛ لكن إذا علم أن الغالب من عادات العرب

(١) الموافقات، ٢ / ٨٢.

(٢) الرسالة، ص ٥١.

(٣) الموافقات، ٣ / ٣٥١.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٥

التعامل بالربا المضعف، و أن الرجل منهم كان يربى أجل، فإذا حلّ قال للمدين:

زدني في المال حتى أزيدك في الأجل، فيفعل .. وهكذا عند محل كل أجل كان يستأصل ما له بالدين الطفيف .. أقول: إذا علم هذا؛ علم أن الآية جاءت مراعاة لعاداتهم، و تنديدا بشنيع معاملاتهم. فليس الربا مخصوصا بالمضعف .. بل هو حرام قليله و كثيره، و القيد لبيان الواقع كما يقولون.

و من ذلك قوله تعالى يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِنْ فَوْقِهِمْ [سورة النحل: ٥٠]، أَمْ نُنْتُمْ مِنَ السَّمَاءِ [سورة الملك: ١٦]، و أشباه ذلك .. فإنها جرى على معتادهم من اتخاذ الآلهة في الأرض، و إن كانوا مقرّين بألوهية الواحد الحق .. فجاءت الآيات بتعيين الفوق و تخصيصه؛ تنبيها على نفى ما ادعوه في الأرض من الأوثان، فلا يكون فيه دليل البتة على إثبات الجهة لله سبحانه.

و من ذلك قوله تعالى: وَ أَنَّهُ هُوَ رَبُّ الشُّعْرَى [سورة النجم: ٤٩] .. فعين هذا الكوكب مع أنه رب الكواكب كلها؛ لأن العرب عبدته، و هم خزاعة، ابتدع لهم ذلك أبو كبشة.

هذا. و لقد صور الشاطبي طرفا من معهود العرب في لسانها في التراوح بين المعاني و الألفاظ و الأساليب، فقال "و من معهودهم: ألا ترى الألفاظ تعبدا عند محافظتها على المعاني، و إن كانت تراعيها أيضا، فليس أحد الأمرين عندها بملتزم؛ بل قد تبنى على أحدهما مرة، و على الآخر أخرى، و لا يكون ذلك قادحا في صحته كلامها و استقامته" «١».

(١) الموافقات، ٢ / ٨٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٦

و استدل على ذلك بأدلة:

أولا: خروج العرب في كثير من كلامها على أحكام القوانين المضطردة، و الضوابط المستمرة.

ورده صاحب "سبل الاستنباط" بأن العرب كانت تخرج في كلامها- شعرا و نثرا- عما هو الكثير الغالب في أنماط الصياغة .. أما البيان القرآني؛ فليس فيه خروج عن كل أنماط اللسان العربي و مذاهبه في القول. و ما قد يظن أنه خروج هو في حقيقته اصطفاء لنهج من العربية يتنافى مع فيض دلالي، و قصد بياني «١».

ثانيا: استغناء العرب ببعض الألفاظ عما يرادفها أو يقاربها.

و لا يعد ذلك اختلافا و لا اضطرابا إذا كان المعنى المقصود على استقامته، و الكافي من ذلك: نزول القرآن على سبعة أحرف «٢». استدلاله- رحمه الله- بأن ثمة ألفاظا تفي بحق ما أقيمت مكانه في البيان العالی إبداعا أو إعجازا مسلّم في بعض وجوه البيان الإبداعى، لكنه لا يكون البتة في البيان القرآني. فما يكون لكلمة اقتضاها السياق المقالي أو المقامى في أفقه أن تفي غيرها بما تفيض هي به من صنوف الدلالة و الهدى على لاجبه، فليس في معجم البيان القرآني مترادفات البتة، لا في مفرداته و لا تراكيبه «٣». و لو أنك

(٢) الموافقات، ٨٣/٢.

(٣) سبل الاستنباط، ص ٤٢٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٧

أدرت ألفاظ اللغة على موضع لفظه واحدة من القرآن الكريم بحثا عن بديل ما وجدت إلى ذلك سيلا.

أما دعواه دلالة نزول القرآن على سبعة أحرف على وفاء كلمة مكان أخرى؛ فهي دعوى غير مسلمة. ولسنا هنا في صدد بيان أقوال العلماء في المراد من السبعة الأحرف ..

ولكن الذي ينبغي التنبه إليه أن المقصود بالحرف هو الوجه من وجوه القراءات، وهي لا- تخرج عن سبعة أوجه على ما ذهب إليه الإمام أبو الفضل الرازي وغيره:

الأول: اختلاف الأسماء من أفراد وثنية وجمع، و تذكير و تأنيث .. وذلك كقوله تعالى: وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ [سورة المعارج: ٣٢]. قرئ:

"لأماناتهم" جمعا، و "لأمانتهم" أفرادا.

الثاني: اختلاف تصريف الأفعال من ماض، و مضارع، و أمر: فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا [سورة سبأ: ١٩] .. و قرئ: "ربنا بعد."

الثالث: وجوه الإعراب: وَلَا يُضَارَّ كَاتِبٌ وَلَا شَهِيدٌ [سورة البقرة: ٢٨٢] .. قرئ بفتح الراء و ضمها.

الرابع: الزيادة و النقص: وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى [سورة الليل: ٣] .. قرئ:

"و الذكر و الأنثى."

الخامس: التقديم و التأخير: وَجَاءَتْ سَكْرَةُ الْمَوْتِ بِالْحَقِّ [سورة ق: ١٩]. قرئ: "و جاءت سكرة الحق بالموت."

السادس: القلب و الإبدال: وَانظُرْ إِلَى الْعِظَامِ كَيْفَ نُنشِزُهَا [سورة البقرة: ٢٥٩] .. قرئ: "ننشرها."

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٨

السابع: اختلاف اللغات من فتح، و إمالة، و ترقيق، و تفخيم و تحقيق، و تسهيل .. وَهَلْ أَتَاكَ حَدِيثُ مُوسَى [سورة طه: ٩] .. قرئ بالفتح و الإمالة في "أتى" و لفظ "موسى" «أ».

و الخلاصة: أن القراءات السبع هي بعض أحرف القرآن السبعة لا- كلها، و أن القراءات العشر المشهورة بين أيدي الناس اليوم هي جميع الأحرف السبعة التي أنزل الله عليها القرآن. و إن شئت قلت: الأحرف السبعة هي القراءات العشر .. بلا أدنى فرق «٢».

فالأحرف السبعة هي القراءات العشر المتواترة. و كل قراءة متواترة ذات معنى لا يكون هو معنى غيرها من القراءات الأخرى المتواترة، و إلا-.. لكان من العبث (الذي ينزه عنه العقلاء. فضلا عن الله الحكيم) أن تنزل قراءات قرآنية متعددة كل واحدة منها هي عين الأخرى في المعنى.

ثالثا: استدلاله بأن العرب قد تهمل بعض أحكام اللفظ؛ و إن كانت تعتبره على الجملة «٣».

رابعا: استدلاله بأن الممدوح من كلام العرب عند أرباب العربية ما كان بعيدا عن تكلف الاصطناع، و أن شأن الشاعر العربي إذا اشتغل بالتنقيح اختلفوا في الأخذ عنه. و إذا كان كذلك؛ فلا يستقيم للمتكلم في كتاب الله، أو

(١) مناهل العرفان، ١/ ١٤٨.

(٢) انظر في تحقيق هذه المسألة: الإحسان في علوم القرآن، د. إبراهيم خليفه.

(٣) الموافقات، ٨٤/٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٤٩

سنه رسول له أن يتكلف فيهما فوق ما يسعه لسان العرب، و ليكن شأنه الاعتناء بما شأنه أن تعتني العرب به، و الوقوف عند ما حدته «١». و كان مقتضى هذا الدليل، و الذي قبله أن يأتي الشاطبي من الكتاب و السنة بما فيه إهمال بعض أحكام اللفظ، أو ما رمى به الكلام على عواهنه، هكذا يقول الشيخ دراز .. لكن الشاطبي رتب على هذين الدليلين نتيجة لا علاقة لها بهما، فقال:

"لا يستقيم في كتاب الله، أو سنه رسول الله أن يتكلف فيهما فوق ما يسعه لسان العرب."

و تعقبه صاحب "سبل الاستنباط": "بأن حديثه في فقه النص على معهود العرب في بيانها، فأدخل فيه ذم التكلف في الفهم. و الواقع أن ثم تناقضا بين التكلف و الفهم .. إنهما لا يلتقيان؛ لأن الفهم ينبثق من النص، و التكلف يسقط عليه من خارجه «٢».

و بعد ذلك كله فإننا نقول: إن كل ما ذكرناه هنا، يتلخص في أن عريية القرآن تعني أنه يفهم من خلال معهود العرب في تلقي الخطاب أيام التشريع.

هذا ما أكده المفسرون و الأصوليون. قال صاحب "المنار": "على المدقق أن يفسر القرآن بحسب المعاني التي كانت مستعملة في عصر النزول «٣»".

فمن غفل عن ذلك و أخذ ألفاظ القرآن دون مراعاة أوضاع اللغة عند العرب زل فهمه، و جانب الصواب. و دونك .. فانظر ما يسمى بـ "التأويل

(١) الموافقات، ٢ / ٨٤، ٨٥.

(٢) سبل الاستنباط، ص ٤٣٣.

(٣) تفسير المنار، ١ / ٢١، ٢٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٠

الباطني "قديما، و"القراءة المعاصرة" حديثا مما لا يخضع لدلالات اللغة العربية، و أصولها البيانية، على ما سيأتي بيانه. إن من السبل السديدة لفهم القرآن الكريم التحصن بحصن قواعد اللغة العربية، و أوجه دلالاتها كما أرادها الشارع الحكيم.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥١

### (٣) أنواع معاني العربية و مراتبها

#### إشارة

و من معهود العرب في الخطاب- كما يذكر الشاطبي- أن للغة العربية دلالتين:

الأولى: من جهة كونها ألفاظا و عبارات مطلقه، داله على معان مطلقه ..

و هي الدلالة الأصلية، و هذه تشترك فيها جميع الألسنة، و إليها تنتهي مقاصد المتكلمين، و لا تختص بأمة دون أخرى، و هي التي يمكن ترجمتها إلى اللغات الأخرى، و منها صح تفسير القرآن، و بيان معناه للعامة و من ليس له فهم يقوى على تحصيل معانيه.

و الثانية: من جهة كونها ألفاظا و عبارات مقيدة، داله على معان خادمة ..

و هي الدلالة التابعة للدلالة الأصلية. و هذه الدلالة يختص بها لسان العرب " .. فإن كل خبر يقتضى في هذه الجهة أمورا خادمة لذلك بحسب المخبر، و المخبر عنه، و المخبر به، و نفس الإخبار، في الحال و المساق، و نوع الأسلوب من الإيضاح و الإخفاء، و الإيجاز و الإطناب، و بحسب الكناية عنه، و التصريح به، و بحسب ما يقصد في مساق الإخبار، و ما يعطيه مقتضى الحال .. إلى غير ذلك من الأمور التي لا يمكن حصرها. فمثل هذه التصرفات التي يختلف معنى الكلام الواحد بحسبها ليست هي المقصود الأصلي، و لكنها من

مكملاته و متمماته، و بطول الباع في هذا النوع يحسن مساق الكلام إذا لم يكن فيه منكر." "و من هذه الجهة في الدلالة لا يمكن ترجمة كلام من الكلام العربي بكلام العجم على حال .. فضلا عن أن يترجم القرآن و ينقل إلى لسان غير عربي.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٢

و الدلالة في هذه الجهة كوصف من أوصاف الدلالة في الجهة الأولى، سواء أ كان وصفا من الأوصاف الذاتية أو غير الذاتية «"١»، و بيان ذلك: أن للغة العربية دلالة أصلية تحصل من مجرد نسبة الفعل إلى الفاعل، أو الخبر إلى المبتدأ، فالمعنى الأصلي في قوله تعالى مثلا: وَ لَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ [سورة البقرة: ١٧٩]: أن من قتل نفسا بغير حق يقتل؛ و ذلك حفظا لحياة الناس، فالقصاص زاجر عن قتل النفس بغير الحق، فكل عارف بمدلولات الألفاظ يدرك هذا المعنى.

و للغة دلالة أخرى ثانوية، و هي ما يبحث عنها في علم البلاغة، و يسميها البلاغيون "مستتبات التراكيب" و هي خواص النظم التي يرتفع بها شأن الكلام.

و إذا كان للقرآن باعتباره ألفاظا لغوية دلالة أصلية، و أخرى تابعة (هي مظهر بلاغته، و ملاك إعجازه)؛ فإن ترجمته بالنظر إلى المعنى الثانوي غير ميسورة، قال الزمخشري في "الكشاف": "إن في كلام العرب - خصوصا القرآن - من لطائف المعاني ما لا يستقل بأدائه لسان."

أما الذي يمكن نقله إلى لغة أخرى؛ فهو المعنى الأصلي، حيث لا تقصر اللغات الأجنبية عن تأديتها. هذا ما قرره الشاطبي في مسألة ترجمة القرآن.

و يعلق الأستاذ الجليل الشيخ محمد الخضر حسين - رحمه الله - على ما قاله الشاطبي بقوله: "و ترجمه المعاني الأصلية وحدها، و تسميتها "ترجمة للقرآن"، يوهم أن المترجم أخذ معاني القرآن من أطرافها، و نقلها إلى اللغة الأجنبية، كما يقال في ترجمه غيره: ترجمه طبق الأصل.

(١) انظر: الموافقات، ٢/ ٦٦، ٦٨ بتصرف، و سبل الاستنباط، ص ٤١٧، ٤١٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٣

أما المفسر؛ فإنه يتكلم بلهجة المبين لمعنى الكلام على حسب فهمه، فكأنه يقول للناس: هذا ما أفهمه من الآية. أما المترجم؛ فإنه يتكلم بلهجة من أحاط بمعنى الكلام، و صبه في ألفاظ لغة أخرى.

و العمل الذي يصاب به القرآن من تحريف أو وهم يتسرب إليه من طريق الترجمة أن يترجم تفسيره «"١».

### شبهتان و ردّهما:

إنه على الرغم من اتفاق العلماء المعترين على الالتزام بفهم القرآن الكريم من خلال معهود العرب في الخطاب .. فإن ثمة مغالطتين تثاران حول هذه القاعدة:

المغالطة الأولى، مؤداها: إذا كان القرآن قد ورد على معهود العرب في الخطاب؛ فلم كانت الحاجة إلى التفسير؟

و الجواب: صحيح أن القرآن كله نزل على معهود العرب بلا ريب؛ لكنّ دلالات الألفاظ على معانيها تتعدد وجوها و مناحيها في لغة العرب، فهناك الحقيقة و المجاز و المشترك. فليس كل نص تكون دلالاته بعبارته .. بل قد تكون بالمنطوق و المفهوم، أو بالإشارة و الاقتضاء.

و هناك الدلالات التي تتفاوت درجاتها من حيث القوة و الضعف: كالمحكم و المفسر، و النص، و الظاهر و الخفي، و المشكل و

المجمل.

و هناك الدلالات التي ينقسم اللفظ فيها إلى: خاص و عام، و مطلق و مقيد، و غير ذلك مما هو من معهود العرب في الخطاب، و من ثم تكون منافذ الاجتهاد منفتحة أمام المفسر.

(١) انظر: بلاغة القرآن، للخضر حسين، ٦٨، ٦٩.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٤

و يجب كذلك عن هذه المغالطة السيوطي - رحمه الله - بقوله: "إن القرآن إنما نزل بلسان عربي، في زمن أفصح العرب، و كانوا يعلمون ظواهره و أحكامه.

أما دقائق باطنه؛ وإنما كان يظهر لهم بعد البحث و النظر، مع سؤالهم النبي صلى الله عليه و سلم في الأكثر، كسؤالهم لما نزل قوله: الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ [سورة الأنعام: ٨٢]، فقالوا: و آتينا لم يظلم نفسه؟! ففسره النبي صلى الله عليه و سلم بالشرك، و استدل عليه بقوله: إِنَّ الشُّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ [سورة لقمان: ١٣]، و كسؤال عائشة إياه عن الحساب اليسير فقال: "ذلك العرض،" و كقصة عدى بن حاتم في الخيط الأبيض و الأسود، و غير ذلك مما سأل عنه آحاد منهم. و نحن محتاجون إلى ما كانوا يحتاجون إليه، و زيادة على ذلك مما لم يحتاجوا إليه من أحكام الظواهر؛ لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة بغير تعلم، فنحن أشد الناس احتياجا إلى التفسير .. ثم يقول: "و أما القرآن .. فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا أن يسمع من الرسول صلى الله عليه و سلم، و ذلك متعذر، إلا في آيات قلائل، فالعلم بالمراد يستنبط بأمارات و دلائل" «١».

أما المغالطة الثانية؛ فمؤداها: الدعوة إلى عزل الاستخدام اللغوي القرآني عن المعهود من لغة العرب، و عن السنة النبوية كذلك، و تبنى المعهود الغريب و الحديث و نقله في فهم القرآن الكريم «٢».

و الجواب: لا. يخفى أن القرآن الكريم بيان الله لمراده التشريعي، نزل بلسان عربي مبين - على ما سبق - و لما كانت المعاني المودعة في البيان القرآني ذات

(١) الإتيان في علوم القرآن، ط. الحلبي، ١٧٤ / ٢.

(٢) انظر: العالمية الإسلامية الثانية: جدلية الغيب و الإنسان و الطبيعة، محمد أبو القاسم حاج حمد، ١ / ٦٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٥

دقة و غور؛ كانت الحاجة في تفسيره و استنباط الأحكام منه تحتاج إلى دقة و أناة كذلك، فليس الأمر ضربة لازب، بل له قواعد و ضوابط و سبل، تستمد من حقيقة هذا الوحي و ما أودع فيه من مراد الله، و من خصائص اللسان الذي نزل به. و من ثم .. قرر أهل التفسير و الأصول و اللغة أنه لا يجوز لأحد أن يفسر ذلك البيان من دون فقه ذلك اللسان العربي؛ لأن القرآن - كما قلنا - لم يخرج عن معهود العرب في لغتهم من حيث الألفاظ المفردة، و الجمل المركبة، و قوانينها العامة.

و من ثم .. فتفسير النص القرآني بما لا يكون معهودا من لغته كذب. فمثلا:

لو فسرت "النجدين" في قوله تعالى: أَلَمْ نَجْعَلْ لَهُ عَيْنَيْنِ وَلِسَانًا وَشَفَتَيْنِ وَ هَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ [سورة البلد: ٨، ٩، ١٠] بأن النجدين - كما يقول أحد أصحاب "القراءة المعاصرة" - "أعضاء بمعنى الثديين؛ فإنك تكون كذبت على لغة العرب، و بالتالي على القرآن الذي نزل على لغة العرب، و يترتب على ذلك القول بقصور أفهام العرب عن إدراك تام لمعاني القرآن أو عدم إدراكها بالمرّة.

فتحميل النص ما لا يحتمل من الدلالة اللغوية كذب في بيان المراد الإلهي منه.

ثم إن تنزيل القرآن على غير معهود العرب سوف يجرد القرآن من الإعجاز من وجهه البياني، و هو أهم وجوه الإعجاز، إن لم يكن

هو الوجه الوحيد.

ومن العجيب أن صاحب هذه الدعوة يسقط البيان النبوي للقرآن الكريم، مع أن السنة هي بيان القرآن بنص القرآن، و هي تأخذ حجيتها من إقرار القرآن للرسول صلى الله عليه و سلم، فالنبي صلى الله عليه و سلم لا يأمرنا و لا ينهانا إلا بالذي يأمرنا به الله عز و جل.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٦

و يترتب على ذلك- أعني إسقاط السنة- التشكيك في صحة التطبيقات المبنية على المفاهيم التي استفادها الصحابة الكرام، أو المسلمون عبر القرون من القرآن الكريم، كما أن هذا القول سيجعل القرآن قاموساً لنفسه دون حاجته إلى مرجعية أخرى في فهمه- كالبيان النبوي- كما أنه سيجعل القرآن كذلك كتاباً نظرياً تتحدد معانيه بمحدود طياته.

فإن قلت: إن لغة القرآن التي جاءت على معهود العرب خاضعة في ألفاظها و استعمالاتها لسنة التطور طالما هي متداولة في التاريخ، و هذا يعني تعرض ألفاظها للتحويل إلى معان جديدة لم تكن مقصودة في زمن التنزيل.

قلت: نحن لا نغفل جوانب الاستفادة من ذلك التطور و استثماره في الفهم، شريطة أن يختزن اللفظ العربي المعنى الذي يراد أخذه من اللفظ. فإذا كان اللفظ بحسب معناه اللغوي أو العرفي يتسع لذلك؛ فلا إشكال.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٧

#### (٤) مناسبات النزول

القرآن الكريم هو الكلام العربي الذي سما- كما قلنا آنفاً- إلى أعلى درجات البلاغة. و البلاغة: هي مطابقة الكلام لمقتضيات الأحوال. فلا بد لمعرفة معاني القرآن على الحقيقة من معرفة هذه المقتضيات و المناسبات التي اقترن نزول الآيات بها.

فمناسبات النزول، بما أنها مقتضيات الأحوال التي نزل بعض آيات القرآن الكريم استجابة لها، تلقى ضوءاً على وجوه الإعجاز البياني. فضلاً عن أنها من عناصر الاسترشاد و الاستيضاح التي تعين على فهم المراد من الآية الكريمة. و من ثم .. قرر الشاطبي أن معرفة أسباب التنزيل لازمة لمن أراد علم القرآن، و الدليل على ذلك أمران:

أحدهما: أن علم المعاني و البيان (الذي يعرف به إعجاز نظم القرآن، فضلاً عن معرفة مقاصد كلام العرب) إنما مداره على معرفة مقتضيات الأحوال حال الخطاب، من جهة نفس الخطاب أو المخاطب أو المخاطب أو الجميع؛ إذ الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، و بحسب مخاطبين .. و غير ذلك، فلفظ الاستفهام- مثلاً- واحد، و لكنه يختلف إلى: حقيقي، و إنكاري، و توبيخي، و تعجبي. و لفظ الأمر واحد، و لكنه يختلف معناه إلى ما هو: للطلب، أو للتهديد، أو للإباحة.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٨

و ليست القرائن الدالة على هذا كلها في القرآن، بل أكثرها قرائن خارجية مستوحاة من أسباب النزول، و مقتضيات الأحوال «١». و توضيح هذا الذي يقوله الشاطبي يتجلى في أن كلا من علم المعاني و البيان موضوعاً لمسائلهما للاقتدار على معرفة معاني القرآن، و الاستشراف على مقاصده، فضلاً عن معرفة كلام العرب، و الوقوف على أغراضها في مخاطباتها.

و إنما كان علم المعاني و البيان بهذه المثابة؛ لأن فقه مسائلهما يدل على الأسباب التي تجعل الكلام مطابقاً لمقتضى الحال. و مطابقة الكلام لمقتضى الحال هو "البلاغة". "و من ثم .. فلا يفهم الكلام الذي يجيء على نهج البلاغة إلا بمعرفة الحال التي صدر كلام البليغ قاصداً لمطابقتها، و ذلك .. أن الكلام يكون واحداً، ثم يختلف باختلاف الخطاب المستعمل فيه، و باختلاف المتكلم، و باختلاف السامع كذلك.

فمعرفة مقتضيات الأحوال أمر لا بد منه في معرفة معاني القرآن العظيم المعجز، و إدراك مقاصده البعيدة. و ما أسباب النزول إلا

إعلام بالحال و المناسبة التي نزلت فيها الآيات الكريمة، فهي كاشفة لمعاني القرآن، معيئة على بيان مقاصده، و صحة دلالاته، و تفهم أسرار بلاغته.

الأمر الثاني- و هو مبنى على الأول: أن الجهل بأسباب النزول موقع في الجهل بمعاني القرآن، و مؤد إلى الشبه و الخلاف في معناه «٢».

(١) الموافقات، ٣/ ٣٤٧.

(٢) الموافقات، ٣/ ٣٤٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٥٩

و يدل على ذلك جملة وقائع ظهرت أثناء نظر الصحابة للقرآن، و إرادة فهمهم مجرى خطابه. و من ذلك ما نقله الشاطبي أن مروان بن الحكم أشكل عليه قوله تعالى:

لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا [سورة آل عمران:

١٨٨]، فأرسل إلى ابن عباس يقول له: لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي و يحب أن يحمد بما لم يفعل معذباً؛ لنعدبن أجمعون! فقال ابن عباس: ما لكم و لهذه الآية؟! إنما دعا النبي صلى الله عليه و سلم يهود، فسألهم عن شيء من التوراة فكتموه إياه، و أخبروه بغيره، و فرحوا بما فعلوا، و أحبوا أن يحمدهم الرسول صلى الله عليه و سلم على هذه الأخبار الكاذبة .. ثم قرأ قول الله تعالى: وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ [سورة آل عمران: ١٨٧].

فهذا السبب يظهر أن المقصود من الآية تعذيب المنافقين الكاتمين لأحكام الله، لا ما فهمه مروان بن الحكم.

و من ذلك: ما روى أن عمر بن الخطاب استعمل قدامه بن مظعون على البحرين، فقدم الجارود يخبر عمر أن قدامه شرب فسكر، فقال له عمر: و من يشهد على ذلك؟ فقال: أبو هريرة. فقال عمر: يا قدامه .. إني جالذك. فقال:

و الله .. لو شربت - كما يقولون - لما كان لك أن تجلدي. قال عمر: و لم؟!

قال: لأن الله يقول: لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَبُوا وَاللَّهُ يَجِبُ الْمُحْسِنِينَ [سورة المائدة: ٩٣] .. قال قدامه: فأنا من الذين آمنوا، و عملوا الصالحات، ثم اتقوا و آمنوا، ثم اتقوا و أحسنوا .. شهدت مع رسول الله صلى الله عليه و سلم بدرا و أحدا و الخندق و المشاهد كلها. فقال عمر: ألا تردون عليه قوله؟ فقال ابن عباس: إن هؤلاء الآيات أنزلن عذرا للماضين، و حجة على

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٠

الباقيين .. فعذر الماضين: أن الله أنزل هذه الآيات قبل أن تحرم عليهم الخمر، و حجة على الباقيين: لأن الله يقول: يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ [سورة المائدة: ٩٠] .. ثم قرأ إلى آخر الآية. قال ابن عباس: فإن كان من الذين آمنوا و عملوا الصالحات، ثم اتقوا و آمنوا، ثم اتقوا و أحسنوا؛ فإن الله قد نهى أن يشرب الخمر. فقال عمر: صدقت.

و سر الغلط - كما يقولون - أن قدامه بن مظعون غفل عن موضع نزول الآية الأولى، و أنها كانت فيمن مات من الصحابة قبل نزول الآية في تحريم الخمر.

هكذا يقول الشاطبي في "الموافقات" في هذا الموضع، و سلمه له شارحه العالم الجليل الشيخ عبد الله دراز، و كذلك غيرهما من الكاتبين في علوم القرآن، قديما و حديثا.

غير أن الأستاذ الجليل الدكتور محمد سعاد جلال تعقبهم بأن "هذه المسألة ليست من قبيل الجهل بمعرفة السبب؛ لأن المراد بالسبب



(الذى تنزل بعض الآيات جوابا عليه) إنما هو سبب محدد. أما هذه الواقعة؛ فلا يعدو الحال أن تكون الآية الأولى نزلت في تاريخ سابق عامة في جميع المؤمنين، و في جميع أجزاء الزمان الذى كانوا فيه، بحيث لو لم تنزل الآية الثانية لما أمكن القول بأن الآية الأولى جاءت موضوعه على سبب خاص. وإنما هذه الواقعة ترد إلى قاعدة العام، و تخصيص العام. ذلك .. أن كلمة "فيما طعموا" تنحل إلى كلمتين "ما" الموصولة، و هى تفيد العموم. و "طعموا" صلتها المفسرة لمعناه. و معنى "طعموا":

تناولوا. و المعنى الكلى للجمله: ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فى أى شىء تناولوه، و لو كان هو الخمر، لمن كان متصفا بالإيمان و التقوى

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦١

و الإحسان. فهذه قضية عموم الآية الذى استشهد قدامه به، و أجابه ابن عباس بأن هذا العموم ليس جاريا على إطلاقه، و لكنه عموم دخله التخصيص بالآية الثانية، فكأنه قال: ليس على الذين آمنوا و عملوا الصالحات جناح فيما طعموا .. إلا إن كان خمرًا؛ فاجتنبهه «١».

هذا .. و من فوائد معرفة أسباب النزول: معرفة مقاصد الأحكام التى اشتملت عليها الآيات التى نزلت على أسبابها، و وجه الحكمة فيها. و بذلك يدفع المفسر الشبه عن القرآن الكريم، و يستطيع المجتهد استنباط علل الأحكام كما فى قوله: يا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَقْرُبُوا الصَّلَاةَ وَ أَنْتُمْ سُكَارَى [سورة النساء: ٤٣] .. فإن سبب النزول يبين أن الحكمة هى المنع من حصول التخليط فى الصلاة، و التغيير فى القرآن.

و أخيرا .. فإن مما ينبغى التنبه له أن سبب النزول مجرد معين على فهم الآيات القرآنية التى نزلت على أسباب، و ليس السبب منشئا للآيات، و لا هو العلة فى الإنزال أو التشريع.

فالقواعد مناسبة للنزول، و ظرف زمان نزلت فيه الآية، فالعلاقة بين الواقعة و النص القرآنى لا تعدو علاقة الاقتران، و لا تدخل أبدا فى باب "العلة العقلية" التى يلزم من وجودها وجود المعلول، و من انتفائها انتفاؤه.

أما قول بعض الحدائين بأن: القرآن كله نزل على أسباب، و هذه الأسباب أسباب تاريخية منقضية تجاوزها الواقع و التاريخ، و هى علة الحكم. و المعلولات- أى الأحكام القرآنية- منقضية بانقضاء العلل، و من ثم .. يقررون رفض إطلاق

(١) مقدمة فى التعريف بعلم أصول الفقه و الفقه، للدكتور محمد سعاد جلال، ص ٢١.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٢

"التشريع القرآنى" و خلود أحكامه، و ذلك منذ طوى التاريخ صفحة أسباب النزول من الوجود ..

أقول: كل ذلك زور من القول قد استوفينا الرد عليه فى كتابنا "أسباب النزول: تحديد مفاهيم، ورد شبهات".

كما أتبه إلى أن الأصل فى الصيغ التى يفيد ظاهرها العموم "التعميم"؛ إذ ذلك هو المتبادر من الصيغة عند الإطلاق و التجرد عن القرينة، فما زلنا نعلم بالبدهاء أن الصيغ العامة و المطلقة (عن قيود الزمان و المكان و الأحوال و الأشخاص) لا تصلح للدلالة على أكثر من المعنى الذى وضعت له، و لا سلطان للعصور أو الظروف فى تغيير شىء من قانون هذه الدلالة أو تضيق شىء من عمومها. فالأسباب- كما قلنا- تعين على حسن تفهّم الآيات التى نزلت مقترنة بها، من غير أن تكون ذات سلطان على دلالة العامة، فتحدّها و تمنع امتدادها؛ إذ وظيفة السبب- كما قلنا- وظيفة كشف و إثباته عن حركة المعنى فى النظم، و هادية لمسالك الفهم، و ليست مانعة طلاقة المعنى، و شمول سلطانه على ما يستحدث.

فالقول بحصر الدلالة فيما جاءت به أسباب النزول و أد لدلالة النص، و هى دعوى يتسلل منها إلى بيان أن نصوص القرآن لا تتجاوز دلالتها زمن الوحي. و هذا ما أتبه إليه الأصوليون و علماء القرآن من أن "العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب .." فاحذر ما يقوله

ملاحظة هذا العصر، عبيد يهود، من أن ارتباط الآيات بأسباب نزولها يرفع عنا التكليف بما فيها.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٣

فإن قيل: بل الخلاف قائم في هذه القاعدة.. فإن من علماء الأصول من قال بأن العبرة بخصوص السبب لا بعموم اللفظ.

و عند هذا أقول: هيا بنا لنلق الضوء على هذه القاعدة مبينين وجه الحق في هذه المسألة الأصولية، و هي أن اللفظ الوارد على سبب: هل يكون حكمه على قدر ذلك السبب؟

و في الجواب عن هذا السؤال يقول الأصوليون: إن ذلك اللفظ المذكور، إما أن يكون قضية تامه مستقلة بنفسها بحيث يمكن الابتداء بها لو لم يوجد سبب، و إما أن يكون عبارة تابعة للسبب غير مستقلة بنفسها، كنعم أو لا.

فأما غير المستقل؛ فلا خلاف في أن حكمه على وفق سببه.. إن عامًا؛ فعام، و إن خاصًا فخاص. و مثاله أن يسأل سائل: أ يحل الوضوء بماء البحر؟

فيقال: "نعم." فهذا حكم يعم السائل وغيره؛ لأن السؤال كان عامًا و قد جاء على وفقه. و إن قال السائل: أ يحل لي الوضوء بماء البحر؟، فقيل له: "نعم؛" فهذا حكم خاص يخص السائل بصيغته؛ لأن السؤال كان كذلك، و إن تعداه إلى غيره من المكلفين؛ فإنما يتعدى بالقياس أو بنص آخر من النصوص الدالة على أن أحكام الشريعة أصلها العموم ما لم يتم دليل التخصيص.

و أما المستقل.. فإن كانت صيغته خاصة؛ فالحكم خاص حتى و لو كان السبب عامًا، كأن يسأل سائل: أ يحل الوضوء بماء البحر؟ فيجواب: "يحل لك الوضوء بماء البحر."

و إن كانت صيغته عامة.. فهل يعم حكمها حتى و لو كان السبب خاصًا؟

مثاله أنه- عليه الصلاة و السلام- سئل عن بئر بضاعة التي كانت تلقى فيها

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٤

الخرق، فقال: "خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء،" و أنه مر بشاة ميتة فقال:

"أياها إهاب دبغ؛ فقد طهر.. "فهل العبرة في هذا و أمثاله بعموم اللفظ أم بخصوص السبب؟ هذا هو قطع المسألة في الأصول.

و قد فرضوا في هذا الشق الأخير خلافا بين الجمهور القائلين باعتبار عموم اللفظ، و بين الشافعي القائل- فيما زعموا- باعتبار خصوص السبب (١).

و الواقع كما يقول الأستاذ المحقق الشيخ عبد الله دراز أنه لم يصح عن الشافعي، و لا عن أحد من الأئمة، القول بقصر العمومات على أشخاص أسبابها. و إن روى ذلك عن بعض أصحاب الشافعي؛ فلعله لم يثبت عنهم أيضا.

فقد نص الشافعي في "الأم" على أن السبب لا يصنع شيئا، إنما تصنعه الألفاظ..

فهذا صريح في موافقة الشافعي للجمهور. على أننا إذا رجعنا إلى أنفسنا و سمعنا سؤالا خاصا يقابله جواب عام، و نظرنا في حكمة هذا التفاوت بين السؤال و الجواب؛ فإننا ندرك على البديهة المغزى الذي يقصده المجيب من تعبيره باللفظ العام في هذا المقام، و هو أنه أراد تعدية حكمه إلى أفراد أخرى غير شخص السبب. و إلا.. فلما ذا عدل عن صيغة الخصوص، و هي تقضى ظاهر الحال و مطلوب السائل، مع قربها و اختصارها، إلى هذه العبارة الكلية و إلى هذا التطويل بغير طائل؟!!

(١) الإحكام للآمدي، ٢/ ٣٤٧، و شرح العضد، ٢/ ١١، و كتابنا أسباب النزول، ص ٦١ و ما بعدها.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٥

و لو افترضنا العبارتين سواء في كلام عامة الناس؛ فكيف يكونان سواء في البلاغة القرآنية و الفصاحة النبوية؟! لست أدري كيف يختلف في هذا أحد من أهل العربية، فضلا عن إمام كالشافعي؟!!

هكذا يتفق الكل على أن النص العام الوارد على سبب لا يجوز الوقوف به عند أخص الخاص - و هو شخص سببه - بل يجب تعميمه البتة إلى نوع ذلك السبب، بحيث إذا دل دليل على إخراج بعض ذلك العام عن قصد المتكلم؛ فلا يكون ذلك البعض هو شخص السبب ولا نوعه القريب. فالشافعي وإن عمد إلى بعض العمومات الواردة على سبب، فخصصها مراعاة لأسبابها، لم يقل بحصرها في الحادثة العينية أو الشخص المعين الذي وردت فيه حتى تتوجه عليه الحجة بإجماع الأئمة على تعدية الأحكام لغير أسبابها. فهو مثلا في حديث "الماء طهور" لم يقصره على ماء تلك البئر التي سيق الحديث من أجلها، ولم يجعله قاصرا على ماء الآبار، بل جعله عاما في كل ماء كثير، واستثنى منه الماء اليسير.

و كذلك فعل في حديث "أبما إهاب دبغ فقد طهر" .. "لم يجعله خاصا بجلد شاء ميمونة، ولا بنوع جلود الأغنام، وإنما استثنى منه جلد الكلب ونحوه.

بل نقول: إن الكل متفقون أيضا على الطرف الآخر من المسألة. إنهم متفقون على أن النص العام الوارد على سبب لا يجب الذهاب به دائما إلى أعم معانيه، حتى لا تشبه السبب في مناط حكمه، وهذا أبو حنيفة (و هو في مقدمة القائلين باعتبار عموم اللفظ) قد عمد إلى حديث "الولد للفراش، فلم يجعله عاما كـل فراش، بل جعله خاصا بالزوجة و أم الولد، و ما ذلك إلا أنه راعى سبب الحديث و هو وليدة زمعة - أى أم ولده - فعدى حكمه إلى كل

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٦

وليدة، و إلى الزوجة بالأولى، و أخرج عنه الأمة التي لم يثبت لها أمومة الولد؛ لضعف معنى الفراش فيها، و إذا كان بعض الأئمة ذهب إلى طهورية كل ماء لم يتغير، و طهارة كل جلد دبغ، و أنهم يوجبون حمل عمومات الشارع كلها على أوسع معانيها الوضعية من غير نظر إلى مساقاتها؛ فذلك ما لا قائل به من أهل السنة، و إنما المعنى أنهم يوجبون تعدية الحكم إلى مرتبة من مراتب العموم يظن قصد الشارع إليها، قريبة أو بعيدة أو متوسطة.

و هذا قدر متفق عليه في الجملة. ففيم الخلاف إذن؟! هل إذا جاء المجتهدون لتطبيق هذه القاعدة، فاختلفت أنظارهم في تحرى مراتب العموم أيها أنسب بفرع فرع، يعد ذلك اختلافا في أصل القاعدة كما صوره الأصوليون؟ أكبر الظن أن غلبة شهوة الجدل هي السبب في تصويرها قاعدة خلافية!

قلنا: إن اللفظ العام الوارد على سبب خاص لا يخلو من جهة عموم قطعا.

ثم قلنا: إن لهذا العموم مراتب متفاوتة يجتهد الناظر في اختيار أيها أنسب بموضع دون موضع.

فهل هناك ضابط يضبط هذه المراتب و يبين طريقة تنزيل النصوص القرآنية عليها حسبما فهمه العرب؟

لقد وقفنا على تحقيق نفيس في هذا المقام بسطه الشاطبي - رحمه الله - في فصل العموم و الخصوص، و نحن نكتفي هنا بعرض خلاصته، و هي أن مراتب العموم ثلاثة:

المرتبة الأولى: مرتبة العموم الوضعي، و هو استغراق ما يدل عليه اللفظ بحسب أصله الإفرادي و حقيقته اللغوية. و هذه هي أوسع المراتب و أعمها.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٧

المرتبة الثانية: مرتبة العموم في الاستعمال اللغوي، و هو استغراق ما يدل عليه الكلام بحسب عرف التخاطب عند العرب، و ما يغلب قصدهم إليه في محاوراتهم، حتى صار فيه كأنه حقيقة عرفية عامة.

المرتبة الثالثة: مرتبة العموم في الاستعمال الشرعي، و هو استغراق ما يدل عليه الكلام بحسب ما عرف من مقاصد الشارع و قواعده، حتى صار كأنه فيه حقيقة عرفية خاصة "حقيقة شرعية".

و طريقة تنزيل النصوص على هذه المراتب ألا ينتقل بها عن مرتبة من العموم إلى مرتبة أوسع منها إلا حيث لا يوجد داع للوقوف عند

تلك المرتبة الدنيا.

فينبغي في كل موضع أن ينظر إلى النص: هل للشارع فيه عرف خاص يحد من عمومه و يضيق من دائرته؟ فإن كان؛ وجب تنزيل النص على قدر تلك المرتبة، و من جاوزها إلى ما وراءها؛ فقد زاد في الشرع ما ليس منه. و إن لم يكن للشارع عرف خاص؛ وجب أن ينظر مرة أخرى: هل جرى عرف العرب في محاوراتها بحمل ذلك النص على وجه لا يستوعب كل حقيقة؟ فإن وجد؛ فليقتصر عليه دون زيادة و لا مجاوزة. و أما إذا لم يكن عرف خاص شرعي، و لا عرف عام لغوي؛ فيفسر النص ببعض متناولاته، فإنه يجب أن يرجع به إلى أصل وضع اللغة، فتؤخذ القضية فيه بأوسع معاني العموم التي تقبلها صيغتها. و من وقف بالعموم حينئذ دون غايته؛ فقد نقص من الشرع ما هو فيه.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٨

و هذا الترتيب، و إن كان متفقا عليه في الجملة، إلا أن العلماء قد يختلفون في المرتبة اللائقة بنص، بناء على أن بعضهم قد يفهم في الاستعمال أو الشرعي من القرائن المخصصة ما لا يفهمه غيره، فيأخذ هذا بالخصوص و ذاك بالعموم. و لنمثل لكل مرتبة من هذه المراتب بمثال يوضحها ..

- فمثال ما تأخذه العرب بالعموم الوضعي قولنا: "كل شيء ما خلا الله باطل."

- و مثال ما جرى للعرب فيه عرف عام يقصر به دون غايته الوضعية قولك: "من دخل دارى أكرمته،" و قولك: "رأيت الناس .. فما رأيت أكرم من زيد." فلفظ "من" في المثال الأول يعم كل عاقل، و هو متناول - بحسب الوضع - شخص المتكلم و غيره، و لكن المتكلم لا يريد دخوله في هذا الحكم فيما عرف من استعمال العرب.

قال ابن خروف: لو حلف رجل بالطلاق و العتق ليضربن جميع من في الدار و هو معهم فيها، فضربهم و لم يضرب نفسه؛ برّ و لم يلزمه شيء. قال: فكذلك لا يدخل شيء من صفات الباري تحت الإخبار في قوله تعالى: خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ [سورة غافر: ٦٢]، لأن العرب لا تقصد ذلك و لا تنويه. قال: و مثله و الله بكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ [سورة البقرة: ٢٨٢]، و إن كان عالما بنفسه و صفاته، لكن الإخبار إنما وقع عن جميع المحادثات، و علمه بنفسه و صفاته شيء آخر. قال:

و هذا معلوم من لسان العرب .. لذلك لا يصح استثناء هذه الأشياء بحسب

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٦٩

اللسان، فلا يقال: من دخل أكرمته إلا نفسى. و إنما ينبغي استثناء شيء يتوهم دخوله لو لم يستثن.

و كذلك نقول: إن لفظ "الناس" في المثال الثاني يعم كل من لقيت و من لم تلق، و ليس ذلك بمراد، و إنما يراد ما شأنه أن يتناوله الحكم المذكور عادة. و من هنا كان قوله تعالى: تَدْمُرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا [سورة الأحقاف: ٢٥]، ليس مقصودا به أنها تدمر السموات و الأرض و الجبال، و إنما قصد ما شأنه أن تؤثر فيه الريح عادة كالحيوان و الزرع، و لذلك قال بعدها: فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلًّا مَسَاكِنُهُمْ [سورة الأحقاف: ٢٥].

قال الإمام الغزالي في قوله صلى الله عليه و سلم: "أبما إهاب دبغ فقد طهر:" إنه لا يبعد أن يكون التعرض للدبغ نفسه مخرجا لجلود الكلاب و نحوها، بحيث لا- تخطر بذهن المتكلم و لا- السامع، و قد قال طائفة من أهل الأصول: إن ما لا يخطر ببال المتكلم إلا بالإخطار لا يحمل لفظه عليه عند التعميم.

- و مثال ما جرى فيه للشارع عرف خاص يقف به دون الأوضاع و الاستعمالات اللغوية: ما ورد من عمومات الوعيد على الذنوب التي هي بمفردها دون الشرك، و لكنها في الأصل من مساوي أعمال الكفار، و قبائح صفاتهم، فلما توعد فاعلوها؛ لم يستثن منهم أحد اتكالا- على ما عرف من كليات الشرع القطعية أن كل ذنب دون الشرك لا بأس من مغفرته، كقوله تعالى خَالِدِينَ فِيهَا أَيْدًا [سورة التغابن: ٩]، و نحوها. فمن لم يعرف معهود الشارع و مقاصده حمل تلك العمومات على ظاهرها في المؤمنين و غيرهم، و من

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٠

هنا توقف مروان بن الحكم في قوله تعالى: لا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا أَتَوْا وَيُجِبُونَ أَنَّ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا [سورة آل عمران: ١٨٨]، حتى سأل ابن عباس فقال له: ما لكم ولهذه الآية؟! .. إلى آخر القصة. وكذلك توقف الصحابة في آية الأنعام: الَّذِينَ آمَنُوا وَ لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ [سورة الأنعام: ٨٢] حتى فسرها لهم النبي صلى الله عليه وسلم بأن "الظلم" هنا "الشرك". "حتى إن الشاطبي نفسه أورد على هذا الترتيب إشكالا قويا بما عرف عن السلف الصالح من أخذ العمومات على معنى أوسع من معهود اللسان والشرعية جميعا، وهم العارفون بلسان العرب، الواقفون على قواعد الشرع ومقاصده، وضرب لذلك أمثلة ..

منها أن عمر بن الخطاب كان يتخذ الخشن من الطعام، فقيل له: لو اتخذت طعاما ألين من هذا! فقال: أخشى أن تعجل طيباتي .. يقول الله تعالى أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمْتَعْتُمْ بِهَا [سورة الأحقاف: ٢٠]. وقال لبعض أصحابه وقد توسع في الإنفاق شيئا: أين تذهب بكم هذه الآية أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ، إلخ. ذلك مع أن الخطاب في الآية صريح في أنه موجه للكفار، حيث يقول: وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ، وختم الآية لا يليق - بحسب قواعد الشرع - إلا بالكفار، حيث يقول: فَالْيَوْمَ تُجْرَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧١

ومنها: أن معاوية رضی الله عنه لما سمع حديث المنفق ماله رياء، والمستشهد في الجهاد رياء، ومعلم الخير رياء، وأنهم هم أول من تسعّر بهم النار يوم القيامة؛ قال: صدق الله ورسوله .. مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَالَهُمْ فِيهَا [سورة هود: ١٥]. فحمل القضية على عمومها حتى للمسلمين، مع مخالفة ذلك للقواعد الشرعية.

ومنها: أن الصحابة لما نزل وَإِنْ تُبَدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفَوُهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ [سورة البقرة: ٢٨٥] لم يقفوا بها عند نوع سببها من إبداء الشهادة وكتمانها، ولا عند جنسها القريب من إعلان الغرائم وإخفائها، بل حملوها على العموم (كل ما تحدثت به النفس مما يطاق، ومما لا يطاق)، ولذلك انزعجوا منها انزعاجا شديدا، مع أن من القواعد الكلية قوله تعالى: وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ [سورة الحج: ٨٧]. وقد أقرهم النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك حتى نزل قوله تعالى: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا [سورة البقرة: ٢٨٦].

ومنها: أن عامة العلماء استدلوا بآية: وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ [سورة النساء: ١١٥] على أن الإجماع حجة وأن مخالفه عاص، مع أنها نازلة في المرتد عن دين الإسلام، وصدرها يدل على أنها في الكفار، لقوله: وَمَنْ يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى ....

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٢

والجواب عن ذلك إجمالا: أن السلف - رضوان الله عليهم - لم يأخذوا هذه المعاني مأخذ المنصوص عليه الداخل تحت العمومات، بل فهموا - فهم الراسخين في العلم - أن ما لم يذكر من الآية مشترك مع المذكور فيها في وصف ما، فأجروها فيما لم تنزل فيه ولم يقصد منها، اعتبارا للشيء بما يجامعه أو يقاربه.

ذلك .. أن الله تعالى إنما ذكر الكفار في القرآن بأسوأ أعمالهم، والمؤمنين بأحسن أعمالهم ليعتبر أولو الأبصار وليجتهدوا في الفرار من مثل أعمال المسيئين، وفي اللحاق بدرجات المحسنين، سيرا على قدمي الخوف والرجاء .. غير آمنين من مكر الله ولا يائسين من رحمته، وهذا هو معنى قول العلماء: إن كل آية وردت في حق الكفار فإنها تجرّ بذيلها على عصاة المؤمنين .. فما أدقّ هذا التعبير! حيث قالوا "تجرّ بذيلها" ولم يقولوا: تطبق بنصها، وذلك لأن العقوبات فيها لا تنطبق بنصها على المؤمنين كما هي، وإنما يصيب العاصي طرف منها إن لم يعف الله عنه.

وإلى هذا المعنى - والله أعلم - كان قصد ابن عباس في إجابته مروان، حيث قال له: ما لك ولهذه الآية؟! ... إلخ. كأنه يريد أن ما فيها من القطع بالعذاب واليأس من النجاة خاص بأهلها ومن يشبههم من الذين يفترون على الله الكذب ويكذبون بآياته. وهذا لا

ينافى أن غيرهم ممن ألمّ بذنوبهم قد يصيبه العذاب أيضاً، لكن إلى أجل محدود، و إلى مفازة في النهاية «١».

(١) انظر: الموافقات، و حصاد قلم، د. محمد عبد الله دراز، ص ٩٠.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٣

## (٥) معرفة الظاهر و الباطن من معاني القرآن الكريم

### إشارة

بداية .. فإن حصيله ما ذكرناه من قبل أن القرآن الكريم نزل بلغه العرب، و على معهودهم في الخطاب. و عليه .. فإنه لا بد أن يسلك في فهمه و استنباط معانيه مسلك العرب في فهمهم و استنباطهم. و من عادة العرب و جوب العمل بما تقضى به دلالة اللفظ المتبادرة منه، أخذنا بحكم العمل بما هو مترجح في القلب: من كون الأصل هو بقاء اللفظ على معناه المعين بإزائه. و من إيجاب حكم العلم: الأخذ بالراجح ما لم تقم قرينه صارفه إلى خلافه.

و بناء على ذلك فإنه يجب العمل بما يدل عليه ظاهر كل لفظ؛ لأنه حجة لظهور تبادره منه لغة، ما لم تصرف أدلة أو قرائن معتبرة عن ذلك الظاهر، و ذلك لما أن في العدول عن الظاهر - مع إمكانه - طرحاً للدليل غير شيء.

و الشاطبي في حديث له عن القرآن يعرض لقضية أن للقرآن ظاهراً و باطناً فيفسرها و يناقشها. إلا أننا قبل أن نذكر نص كلامه نحرر محل النزاع في هذه المسألة الخطرة.

ذهبت طوائف من الناس إلى أن للقرآن معنى باطناً يحملون لفظ القرآن عليه. أما أن يكون للقرآن معانٍ ظاهرة؛ فهذا ما لا يختلف فيه أحد من أهل العلم. و أما أن يكون للقرآن معانٍ باطنة؛ فهو ما وقع فيه الخلاف .. لكن لا من جهة أن يكون للقرآن معانٍ باطنة، فهذا أيضاً محل اتفاق بين أهل الحق .. و لكن خلافهم كان في تعيين ما هو المعنى الباطن الذي يشار إليه.

هذا هو تشخيص المسألة. و لنبدأ الآن في ذكر ما يقوله الشاطبي:

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٤

"من الناس من زعم أن في معاني القرآن ما هو ظاهر و ما هو باطن، و ربما نقلوا في ذلك عن الحسن حديثاً مرسلًا يقول: "إن للقرآن ظهراً و بطناً - أى - ظاهراً و باطناً، و كل حرف حدّ، و كل حدّ مطلع. " و فسّر بأن الظاهر: هو ظاهر التلاوة، و الباطن: هو الفهم عن الله لمراده؛ لأن الله يقول: "فَمَا لَهُؤْلَاءِ الْقَوْمِ لَا يَكَادُونَ يَفْقَهُونَ حَدِيثًا [سورة النساء: ٧٨]، و المعنى: لا يفهمون عن الله مراده من الخطاب، و لم يرد أنهم لا يفهمون نفس الكلام .. كيف و هو منزل بلسانهم؟! و لكنهم لم يحفظوا بفهم مراد الله من الكلام .. و قال تعالى: "أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَ لَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا [سورة النساء: ٨٢]."

فظاهر المعنى شيء " و هم عارفون به؛ لأنهم عرب، " و المراد شيء آخر " و هو الذي لا شك فيه أنه من عند الله. " و إذا حصل التدبر؛ لم يوجد في القرآن اختلاف البتة، فهذا الوجه "الذي من جهته يفهم الاتفاق، و ينزاح الاختلاف " هو الباطن المشار إليه. فالتدبر إنما يكون لمن التفت إلى المقاصد.

" و حاصل هذا الكلام: أن المراد بـ "الظاهر" هو المفهوم العربي، و بـ "الباطن" مراد الله تعالى من كلامه و خطابه. فإن كان مراد من أطلق هذه العبارة ما فسّر؛ فصحيح، و لا نزاع فيه، و إن أرادوا غير ذلك؛ فهو إثبات أمر زائد على ما كان معلوماً عند الصحابة و من بعدهم. فلا بد من دليل قطعي يثبت هذه الدعوى؛ لأنها أصل يحكم به على تفسير الكتاب، فلا يكون ظنيًا. و ما استدلل به إنما غايته - إذا صح سنده - أن ينتظم في سلك المراسيل. و إذا تقرر هذا؛

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٥

فليرجع إلى بيانهما- أي الظاهر و الباطن - على التفسير المذكور- أي الذي ارتضينا «١-».

ثم ينتقل الشاطبي، فيعقد فصلا لتقرير أن كل ما كان من المعاني العربية التي لا يبنى فهم القرآن إلا عليها فهو داخل تحت الظاهر .. فالمسائل البيانية، و المنازع البلاغية لا معدل بها عن ظاهر القرآن «٢».

ثم قال: "و كل ما كان من المعاني التي تقتضى تحقيق المخاطب بوصف العبودية و الإقرار لله بالربوبية؛ فذلك هو "الباطن" المراد، و المقصود الذي أنزل القرآن لأجله «٣».

و لنبدأ الآن في ذكر وصف المعاني الظاهرة أولا، و طرقا من طرق استفادتها من القرآن، ثم نعقب على ذكرها بذكر المعاني الخفية المعتمدة، و طرق استفادتها من القرآن أيضا.

لكن قبل وصف المعاني الظاهرة، و طرق استفادتها، أقول:

إن الألفاظ العربية وضعت للدلالة على إفادة المعاني الموضوعه لها وضعا إفراديا، كالألفاظ الدالة على معانيها بطريق الحقيقة، أو وضعا نوعيا بطريق المجاز. كذلك .. وضعت الجمل العربية في صور مختلفة، تحتل كل صورة منها بعض المعاني البلاغية الزائدة على المعنى الوضعي لكل لفظ بانفراده، كإفادة الحصر في قوله تعالى: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ [سورة الفاتحة: ٥]،

(١) الموافقات، ٣/ ٣٨٣، ٣٨٤.

(٢) الموافقات، ٣/ ٣٨٦.

(٣) الموافقات، ٣/ ٣٨٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٦

و إظهار العناية بتقديم الموضوع "المبتدأ، المسند إليه" في قوله تعالى: مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ [سورة الفتح: ٢٩] .. على ما سبق بيانه في المعاني الأصلية و الثانوية.

و من ذلك في القرآن: الاختلافات في صور الألفاظ الوضعية، التي تدل من المعاني الأصلية، على ما يشبه المعاني الزائدة في اختلاف صور الجمل المركبة .. من ذلك قوله تعالى: فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صِدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صِدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ [سورة الأنعام: ١٢٥].

و الشاهد في قوله "ضيقا حرجا" إذا قورن بقوله تعالى: فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ وَ ضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ [سورة هود: ١٢]، و موضع الشاهد "و ضائق به صدرك .." فما هو الفرق بين استعمال "ضيق" في الآية الأولى، و استعمال "ضائق" في الآية الثانية؟

يلحق الأستاذ الجليل الدكتور محمد سعاد جلال على هذا الموضوع بقوله "إن "ضيق" صفة مشبهة، تدل على ثبوت معناها في نفس القائمة به، و استعمالها في موضعها- هنا- موضع البلاغة؛ لأن المقصود هو الكشف عن الضيق الشديد المعربد في نفس من أضله الله بخذلان نفسه له، فانصرف عن الدخول في الإسلام منصرفا إلى عبادة الأصنام التي لا يجد منها ولاية و لا سكينه.

أما "ضائق .." فهو صيغة اسم فاعل، يدل على قيام معناه بالموصوف به، من غير ثبات و لا استمرار، و هو موضع البلاغة في موضعه أيضا؛ لأن المقصود:

أن تضايق نفس النبي من عناد المشركين و كيدهم حال طارئه، لا تلبث أن

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٧

تعرض له- بحكم الطبع البشري- حتى تزول عنه؛ لأن رغبته في إنجاز الرسالة و إبلاغ الدعوة أقوى باعثا في نفسه من كل شيء «١».

هذه إشارة لما يدل عليه اختلاف الصيغ الوضعية الإفرادية من زيادة المعاني.

و أما أثر اختلاف صور الجملة، و ما نشأ عنه من المعانى الثانويّة- و هو اصطلاح الشاطبي كما سبق- التي هي مناط البلاغة و أساس الإعجاز اللغوي ..

فالقرآن مشحون من أوله لآخره بهذا العلم. من ذلك قوله تعالى: وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ [سورة البقرة: ٣، ٤]، ثم قال- و هو موضع الشاهد:- إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ [سورة البقرة: ٦] بغير عطف. ثم نقارن: نظم هذه الآية بآية سورة لقمان: أُولَئِكَ عَلَىٰ هُدًىٰ مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ [سورة لقمان: ٥]، ثم قال- و هو موضع الشاهد:- وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ [سورة لقمان: ٦] معطوفة بالواو .. فما سر الفرق بين موضع عدم العطف بالواو في سورة البقرة، و بين ذكره في آية سورة لقمان؟ و الجواب- كما قال الأستاذ المحقق الشيخ عبد الله دراز: إن المقصود في الأساس في سورة "البقرة" هو بيان حال الكتاب، تقريرا لكونه يقينا لا شك فيه، و في ضمن هذا البيان ذكر اتصاف الكفار بالإصرار على الكفر و الضلال، بحيث لا يجدى فيهم الإنذار، و لا يستفيدون من الكتاب. فالآية تكميل لما قبلها، كأنها جزء منها، و لا

(١) مقدمة في علم أصول الفقه، ص ٣٦.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٨

يحسن العطف بين أجزاء الشيء الواحد .. فكان مقتضى البلاغة ترك العطف في هذا الموضع. أما بالنسبة لآية سورة لقمان؛ فالمقصود منها مع سابقتها أن الناس على قسمين: "مهتد هاد .." و هم الموصوفون بالهدى و الفلاح، و "ضالّ مضلّ .." و هم المشترون لهو الحديث للإضلال عن سبيل الله. و بين القسمين - كما ترى - تضادّ ملحوظ .. فكانت صحه المناسبة أن يفصل بينهما بواو العطف «١». و من ذلك: الفرق بين قوله تعالى في سورة الشعراء: إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا [سورة الشعراء: ١٥٣، ١٥٤]، و بين الآية الأخرى من نفس السورة: قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مِنَ الْمُسَحَّرِينَ مَا أَنْتَ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا [سورة الشعراء: ١٨٥، ١٨٦] .. فالآية الأولى بدون ذكر الواو "ما أنت،" و الثانية بالواو "و ما أنت .." فما الفرق؟

و الجواب: أما حيث ذكر العطف؛ فالدلالة على أن كلا من التسخير و التبشير مناف للرسالة، فكلّ منهما زعم مستقل، فيناسب هذا الإيراد؛ أعنى إيراد العطف بين الأمرين. و أما في آية "ما أنت؛" فذلك لأنهم اعتبروا التسخير هو وحده المنافي للرسالة، و أكدوه بالبشيرة، و لا يصح العطف بين هذا و هذا «٢».

و من ذلك أيضا قوله تعالى: إِنَّ الَّذِينَ اتَّقَوْا إِذَا مَسَّهُمْ طَائِفٌ مِنَ الشَّيْطَانِ تَذَكَّرُوا فَإِذَا هُمْ مُبْصِرُونَ [سورة الأعراف: ٢٠١] فيسأل عن الفرق من الاستعمال بين: إثارة التذكير بصيغة الفعل الماضي "تذكروا،" و الإتيان

(١) من تعليق الشيخ عبد الله دراز، بتصرف، ص ٣٨٦.

(٢) انظر تعليقه أيضا، ٣/ ٣٨٧.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٧٩

ب "مبصرون" على مثال اسم الفاعل بدلا من الفعل المضارع "يبصرون؟" و قد كان الاستعمال خليقا أن يجيء على مقتضى المشاكلة مع قوله "تذكروا .."

و الجواب: أن التذكير يحدث بعد مس الشيطان، و يتجدد بتجدد هذا المس، و ذلك بخلاف الإبصار "بالحق .." فإنه ثابت لهم، قائم بهم؛ لأن اسم الفاعل حقيقة فيمن قام به الفعل، و قد يغطي مس الشيطان، فتجدد التذكير يكشف لهم هذا الغطاء، ليتجلى لهم الحق-



الذى عهدوه- قائما بنفوسهم. أى يفاجئهم قيام عمل البصيرة بهم دفعة .. بخلاف التذکر «١». فكأنما الإبصار بالحق مصباح كهربائى مضىء، قائم فى قلوب المتقين، بينه و بين مس الشيطان حجاب من الغفلة. و كأنما التذکر أداة ترفع هذا الحجاب عنهم كلما حدث مس من الشيطان لهم، فينطلق عندئذ نور الإبصار بالحق دفعة على مس الشيطان فيمحوه دفعة.

و منه قوله تعالى: فَإِذَا جَاءَ تَهُمُ الْحَسَنَةُ قَالُوا لَنَا هَذِهِ وَإِنْ تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ يَطَّيَّرُوا بِمُوسَى وَمَنْ مَعَهُ [سورة الأعراف: ١٣١] .. فيقال: لما ذا صدر "الحسنة" بلفظ "إذا" و جاء بلفظها معرّفاً، و قد صدر "السيئة" بلفظ "إن" و جاء بلفظها منكرًا؟

و الجواب: أن الحسنات من: الخصب، و الرخاء، و العافية هى العطاء الأكثر فى العالم، و أن السيئات- و هى كما تطلق على المعاصى تطلق على المضارّ، كالجدب و الشدة و المرض- هى الأمر الأقل- بالنسبة للحسنات- حدوثًا فى العالم. و لما كان لفظ "إذا" يدل على تحقق معنى المذكور بعده، و لفظ "أل" يدل

(١) المرجع السابق، ٣/ ٣٨٧.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٠

على عموم المذكور بعده .. كما أن لفظ "إن" يدل على الشك فى وجود المذكور بعده، و تنكير اللفظ يدل على التقليل من المعنى فى بعض الوجوه؛ فقد بان لك وجه المناسبة فى استحقاق الحسنة بلفظ "إذا"، و إدخال لفظ التعريف عليها فى الاستعمال.

و هكذا تجد فى القرآن فيضا من هذه الشواهد الفاحصة عن مدلولات الأساليب العربية و أسرارها، و من ثم .. فكل معنى يبنى عليه فهم القرآن، و يرجع إلى المدلولات اللغوية الوضعية و المنازع البيانية و البلاغية، و يكون جاريا على وفق القواعد و الشواهد العربية؛ فهو المعنى الظاهر الذى يعنيه الشاطبي و غيره و يعول من هذه الجهة عليه.

"أما المعنى الخفى؛ فيفسّر بأنه المعنى المراد لله من خطابه فيما يكون أبعد مرمى من مجرد دلالات الألفاظ على معانيها. و ذلك بطريقتين:

أحدهما: إعمال الذهن مع نفاذ البصيرة، و وفور الملكة اللغوية فى فهم النص القرآنى.

و ثانيها: الاستعانة- إلى جانب ذلك- بالربط بين النصوص المتعلقة بالموضوع الواحد «١».

و لنعرض فى هذا الصدد واقعتين ذكرهما الشاطبي:

أولاهما: ما روى عن ابن عباس قال: "كان عمر رضى الله عنه يدخلنى مع أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم" فقال له عبد الرحمن بن عوف: "أ تدخله و لنا بنون مثله."؟ فقال له عمر: "إنه من حيث تعلم- "أى إنه من حيث تعلم مكانته الكبيرة فى العلم

(١) مقدمة فى علم أصول الفقه، ص ٣٩.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨١

يستحق ذلك- قال ابن عباس: ثم سألتى عمر عن قوله تعالى: إِذَا جَاءَ نَصِيرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ وَرَأَيْتَ النَّاسَ يَدْخُلُونَ فِي دِينِ اللَّهِ أَفْوَاجًا فَسَبَّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ وَاسْتَعْفِفْهُ إِنَّهُ كَانَ تَوَّابًا [سورة النصر: ١-٣]. فقلت: إنما هو أجل رسول الله صلى الله عليه و سلم أعلمه إياه. "فقال عمر: "و الله .. ما أعلم منها إلا ما تعلم."

فالمعنى الظاهر من دلالة الألفاظ لهذه السورة لا يفيد إلا بيان نعمة الله على النبي صلى الله عليه و سلم بسوق الفتح و النصر له، و دخول الناس فى دين الله أفواجا، و أمره بالتسبيح بحمد الله للشكر على هذه النعمة العظيمة.

أما المعنى الخفى؛ فهو الدلالة على اقتراب أجل النبي صلى الله عليه و سلم؛ لأن لقاءه بحيث يفترض أن ينتهى بانتها رسالته، و قد دلت السورة- بمعناها الخفى- على هذا الانتهاء. علوم القرآن عند الشاطبي ٨١ (٥) معرفة الظاهر و الباطن من معانى القرآن الكريم

..... ص : ٧٣

نيتها: أنه لما نزل قوله تعالى: **الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا** [سورة المائدة: ٣] فرح الصحابة، وبكى عمر رضى الله عنه وقال: **"ما بعد الكمال إلا النقصان .."** **"مستشعرا نعيه صلى الله عليه وسلم. و ما عاش بعدها صلى الله عليه وسلم إلا واحدا و ثمانين يوما.**

فالمعنى الخفى الذى فطن إليه عمر، و ابن عباس رضى الله عنهما- إنما هو راجع إلى **حدّة الذهن، و نفاذ البصيرة التى تلمح من المعانى ما يكون لازما للمعانى التى وضعت الألفاظ بإزائها.**

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٢

و من هذا يتبين أن المقصود ب **"باطن القرآن عند أهل الحق"**: كل ما كان من المعانى راجعا إلى تحقق العبد بوصف العبودية، و الإقرار لله بحق الربوبية؛ فذلك هو الباطن المراد، و المقصود الذى أنزل القرآن لأجله **"١"**.

و يقول الشاطبي **"و من زاغ و مال عن الصراط المستقيم .. فمقدار ما فاته من باطن القرآن فهما و علما. و كل من أصاب الحق، و صادف الصواب .. فعلى مقدار ما حصل له من فهم باطنه **"٢"**.**

### الشاطبي يستنكر المنازع البعيدة عن مدلول لغة العرب و مقاصد الشرع:

قال الشاطبي **"كون الظاهر هو المفهوم العربى مجردا لا إشكال فيه؛ لأن الموالف و المخالف اتفقوا على أنه منزل بلسان عربى مبين"** **"٣"**.

**"فإذن .. كل معنى مستنبط من القرآن، غير جار على اللسان العربى؛ فليس من علوم القرآن فى شىء، لا مما يستفاد منه، و لا مما يستفاد به، و من ادعى فيه ذلك؛ فهو فى دعواه مبطل **"٤"**.**

ثم قال **"و كون الباطن هو المراد من الخطاب قد ظهر ...، و لكن يشترط فيه شرطان:**

**أحدهما: أن يصح على مقتضى الظاهر المقرر فى لسان العرب، و يجرى على المقاصد العربيه.**

(١) الموافقات، ٣ / ٣٨٨.

(٢) المرجع السابق، ٣ / ٣٩٠.

(٣) المرجع السابق، ٣ / ٣٩١.

(٤) المرجع السابق، ٣ / ٣٩١.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٣

ثانيهما: أن يكون له شاهد- نصا أو ظاهرا- فى محل آخر يشهد لصحته من غير معارض.

ثم قال **"و بهذين الشرطين يتبين صحة ما تقدم أنه الباطن؛ لأنهما موفوران فيه، بخلاف ما فسّر به الباطنية؛ فإنه ليس من علم الباطن، كما أنه ليس من علم الظاهر **"١"**.**

و من أمثلة ذلك التفسير الباطنى المردود عند أهل الحق- بل هو مردود لكل ذى عينين!- ما ذكره الشاطبي من ادعاء من لا خلاق له، من أنه مسمى فى القرآن كبيان بن سمعان **"٢"**، حيث زعم أنه المراد بقوله تعالى: **هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ** [سورة آل عمران: ١٣٨]. إن هذا التأويل الفاسد يجعل الآية الكريمة قلقه فى موضعها، منقطعة الصلة بما قبلها و ما بعدها، فضلا عن أن الإشارة إليه إذن تكون قبل مولده بكذا و كذا من عشرات السنين، و أن خيار الأمة- رسولها و صحابته و التابعين جميعا- قاصرون عن فهم القرآن و مقصرون فى عدم الدعوة إلى هذا الفاجر!

و كذلك يقال في ذلك الفاجر الآخر الذي تسمى بـ "الكسف" «٣»، و قال أتباعه أنه المراد بقوله: وَإِنْ يَرَوْا كِشْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا [سورة الطور: ٤٤] ..

فأى معنى للآية على هذا الزعم الفاسد؟! أ يكون المعنى: و إن يروا رجلا ساقطا؛ يقولوا سحاب مركوم؟! تعالى الله عن ذلك.

(١) المرجع السابق، ٣/ ٣٩٤.

(٢) بيان بن سمعان النهدي: من بنى تميم، ظهر بالعراق بعد المائة، و قال بألوهية على. قتله خالد ابن عبد الله القسري، و أحرقه بالنار". لسان الميزان ١/ ٦٩.

(٣) الكسف هو: أبو منصور الذي تنسب إليه فرقة "المنصورية".

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٤

و من ذلك أيضا من فسّر "غوى" في قوله تعالى: وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى [سورة طه: ١٢١] بأن معناه: تخم من أكل الشجرة .. من قول العرب:

"غوى الفصيل، يغوى، غوى، فهو غو" إذا بشم من شرب اللبن! و هو فاسد؛ لأن "غوى الفصيل" على وزن "فعل"، و الذى فى القرآن على وزن "فعل" فمادة الفعلين مختلفة.

فإن قيل: ما اعتبره الشاطبي فاسدا من الممكن أن نجد له محملا سائغا فى اللغة العربية، و ذلك بأن يكون ما فى القرآن على "فعل" - بفتح العين - هو عينه ما على "فعل" - بكسرها .. غاية الأمر أنه إذ ذاك يكون سيرا على لغة من يقلب الياء المكسور ما قبلها ألفا، فيقول فى بقى: (و هم قبيلة طيء) .. و مما يرجح هذا أنه قد قرئ بهذا - أعنى ما على "فعل" بكسر العين و لا معنى له إلا هذا - و تفسير قراءة بأخرى - إذا أمكن الجمع بينهما - مما لا ينكر رجحانه ..

إن قيل ذلك؛ فإننا نقول: إنه لا يعدل بالحرف من القرآن عن أفصح الأوجه إلى ما دونه فى الفصاحة إلا حيث يتعذر الأخذ بذلك الأفصح .. دع عنك أن يترك الأفصح و يقال بالضعيف الذى لم يسلكه القرآن من أقصاه إلى أقصاه فى أى من حروفه كما هنا! فمن أين لعاقل بتعذر الأفصح فى هذا الحرف و الظاهر المتبادر فيه كأبلغ ما يكون التبادر؟! فأما أمر هذه القراءة؛ فإنه إنما يؤخذ بمقتضى القراءة إذا تواترت. فأما إذا كانت من الشذوذ، بحيث لم يستجز العلماء القول بمقتضاها؛ فمن معرض عن ذكرها بالكليّة، و من طاعن عليها أعظم الطعن ..

فإنها إن لم تجلب ضررا؛ فلا تجدى نفعا.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٥

قال أبو البقاء: "و قرئ شاذًا بالياء و كسر الواو، و هو من غوى الفصيل إذا بشم من اللبن .. و ليست بشيء."

و لا بدع كذلك ألا يعابها الزمخشري - رحمه الله - حيث قال: "و هذا؛ يعنى هذا الوجه، إن صح على لغة من يقلب الياء المكسورة ما قبلها ألفا، تفسير ضعيف" «١».

و فسّر بعضهم قوله تعالى: وَلَقَدْ ذَرَأْنَا لِجَهَنَّمَ [سورة الأعراف: ١٧٩] بـ "ألقينا فيها"، مع أن المادة فى الفعلين مختلفة .. ف "ذرا" غير مهموز، و "ذراً" مهموز.

و من ذلك ما فسّر به الباطنية قوله تعالى: وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ [سورة النمل: ١٦] ..

قالوا: إنه "الإمام .." وورث النبي علمه.

و قالوا فى الجنابة: إن معناها مبادرة المستجيب بإفشاء السر إليه قبل أن ينال رتبة الاستحقاق.

و فسروا الغسل: بتجديد العهد على من فعل ذلك.

و الطهور: بالتبري و التنظيف من اعتقاد كل مذهب سوى متابعة الإمام.  
و التيمم: بالأخذ من المأذون إلى أن يشهد الداعي أو الإمام.  
و الصيام: بالإسكاف عن كشف السر.  
و الكعبة: بالنبي.  
و الباب: بعلي.  
و الصفا: بالنبي. و المروة: بعلي.

(١) انظر: رسالة المحكم و المتشابه، لأستاذنا العلامة الدكتور إبراهيم خليفة، ص ١٩٣.  
علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٦  
و غير ذلك كثير مما هو مسطر في كتاب "الموافقات" و "فضائح الباطنية" للإمام الغزالي.

### تفاسير مشكلة مترددة بين الباطن الصحيح و الفاسد:

تقرر سابقا أن المقصود بـ "باطن القرآن" عند أهل الحق: ما كان من المعاني راجعا إلى تحقيق العبد لوصف العبودية، و الإقرار لله بحق الربوبية.

و قد حاد أقوام عن هذا النهج، ففسروا القرآن- كما زعموا- تفسيراً باطنياً لا تتسع له قواعد اللغة، و لا أصول الشرع، و هو "التفسير الباطني" المردود عند أهل الحق و سبقت له أمثلة آنفاً.

و هنا .. يسوق الشاطبي تفاسير مشكلة، يمكن أن تكون من قبيل الباطن الفاسد، أو من قبيل الباطن الصحيح.

"فمن ذلك: فواتح السور، نحو: "الم" و "المص" و "حم" .. و نحوها. فسّرت بأشياء: منها ما يظهر جريانه على مفهوم صحيح، و منها ما ليس كذلك" (١).

و بداية، و قبل أن ننقل الأقوال التي ذكرها في تفسير الحروف المقطعة أوائل السور .. فإننا نقول: لم يختلف أحد من أهل الفقه بالقرآن في أن جميع الألفاظ التي يتجهى بها- و التي منها الحروف المقطعة أوائل السور- أسماء، مسمياتها الحروف التي ركبت منها الكلم، بحيث إذا أطلق أي لفظ من هذه الألفاظ دون قرينه صارفة له عن مدلوله الأصلي لم يفهم منه غير ذلك المدلول. ثم إن المناسبة بين المعنى المتبادر الواضح لهذه الأسماء- الذي هو مسمياتها "حروف المعجم"- و بين المعاني التي تليها، بل بين القرآن عامة، هي أنه لما كانت هذه

(١) الموافقات، ٣/ ٣٩٦.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٧

المسميات عنصر الكلام و بساطته التي يتركب منها؛ افتتح الله تسعا و عشرين سورة من سور القرآن، تمثل عدد الحروف العربية كلها، بطائفة من أسماء الحروف .. تسجيلاً لعجزهم، و إظهاراً لتعنتهم في عدم إيمانهم. فإن الله عزّ و جلّ يقول لهم بلسان هذه الحروف: "إن هذا القرآن الذي عجزتم عن الإتيان بما يدانيه- فضلا عما يساويه- لم يأتيكم بلغه غير لغتكم، و إنما أتاكم بنظم عربي اللحم و السّدي، لا- تتركب كلماته إلا- من نفس حروفكم العربية التي تنطقون بها، فعجزكم عن الإتيان بمثله و أنتم أساطين البيان ليس إلا لكونه صادرا عن قدرة إلهية،

هي- وحدها- القادرة على تركيب هذا النظم العجيب الذي لا يخلق على كثرة الرد، و لا تنقضي عجائبه!

و هذا القدر لا خلاف فيه.

أما الاختلاف الكثير و المتشعب في كتب التفسير و علوم القرآن؛ فليس اختلافا في أصل المعنى الوضعي لهذه الحروف المقطعة، و إنما هو خلاف في المعنى المراد منها في مستهل السور .. أ هو ذلك المعنى الوضعي نفسه؟ أم أنها نقلت فوضعت، بإزاء معنى آخر هو مراد الله منها؟

و من هنا .. تعددت الأقوال التي ذكرها الشاطبي و غيره.

من ذلك: ما نقل عن ابن عباس في الم (١): "الألف: الله، و اللام:

جبريل، و الميم: محمد صلى الله عليه و سلم. " و المعنى: أن الله أنزل جبريل عليه السلام على محمد صلى الله عليه و سلم. قال علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٨

الشاطبي "و هذا إن صح في النقل؛ فمشكل؛ لأن هذا النمط من التصرف لم يثبت في كلام العرب هكذا مطلقا «١».

و تكلف بعض الناس؛ فجعلها دالة على مدة بقاء هذه الأمة. قال الشاطبي "و هو قول يفتقر إلى إثبات أن العرب كانت تعهد في استعمالها الحروف المقطعة أن تدل بها على أعدادها، و ربما لا يوجد مثل هذا لها البتة؛ و إنما كان أصله في اليهود «٢».

كما زعم البعض أنها دالة على أمور و أحوال الدنيا و الآخرة، و أنها مجمل كل مفصل، و عنصر كل موجود. و هذا القول محال على دعوى الكشف و الاطلاع. و يعقب الشاطبي على ذلك بأن "دعوى الكشف ليس بدليل في الشريعة على حال، كما أنه لا يعدّ دليلا في غيرها «٣».

و أظهر الأقوال عند الشاطبي في الأحرف المقطعة أنها أسرار لا يعلمها إلا الله.

قلت: زعمه أنها أسرار غير صحيح؛ إذ لا يجوز أن يكون في كتاب الله - بل في شرعه جميعا - ما لا يعرف مدلوله فلا يعقل إذن أن تكون هذه الحروف مما استأثر الله بعلم مدلوله - على ما طنطن به الكثيرون - فليست من المتشابه كما ذهب؛ إذ معناها - كما سبق - عين مسمياتها المعروفة؛ و أنها مسوقة لغرض التحدى، و أنها محكمة لاستعمالها فيما هي راجحة الدلالة عليه على ما هو التحقيق - كما ذكره الإمام الرازي - في أمر المحكم و المتشابه، من أن المحكم هو

(١) الموافقات، ٣ / ٣٩٦.

(٢) المرجع السابق، ٣ / ٣٩٦، ٣٩٧.

(٣) الموافقات، ٣ / ٣٦٧.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٨٩

ما كان راجح الدلالة على معناه بنفسه .. احتمال مرجوحا "كالظاهر"، أو لم يحتمل "كالنص". "و أن المتشابه ما ليس كذلك، أي ما كان غير راجح الدلالة بنفسه .. مرجوحا كان "كالمؤول"، أو مستوى الدلالة "كالمجمل «١»".

و كأنى بك الآن قد علمت من مجرى الحديث عن هذه الحروف أن أقربها هو ما ذكرناه أولا؛ إذ الأصل في الألفاظ استعمالها فيما وضعت له، و لا يجوز أن تخرج عن هذا الأصل إلا إذا صرفت عنه أدلة أو قرائن معتبرة. على أنه ليس في لغة العرب شاهد قوى يؤيد هذه الأقوال التي

ذكرها الشاطبي و غيره، و ليس في سياق القرآن قرينه تسندها. و لا تقولن إنها مروية عن السلف؛ إذ قد روى عنهم السكوت أيضا و التوقف، على أن من المقرر في أصول الحديث أنه لا تلازم بين السند و المتن .. فليس كل ما روى بسند صحيح؛ يكون صحيح الدلالة على معناه.

و لله درّ الأستاذ الجليل الدكتور محمد عبد الله دراز حيث يقول "و إذا ثبت الاختلاف في المسألة عنه - أي ابن عباس - بل عن كل

منهم؛ فقد أصبحت مسألة اجتهادية، وجب على الناظر أن يتخير أقواها مدركا، و أقربها إلى ذوق العربية «٢».

(١) انظر: التفسير الكبير، ٧/ ١٧٩: ١٨٢.

(٢) حصاد قلم، د. محمد عبد الله دراز، ص ٤٤.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٠

### الفرق بين التأويل الباطني الفاسد و التفسير الإشاري:

التفسير الإشاري هو تأويل القرآن بغير ظاهره؛ لإشارة خفيه تظهر لأرباب السلوك و الفيض و يمكن الجمع بينها و بين الظاهر المراد. و هذا هو عين مراد الشاطبي من "التفسير الباطني الصحيح" الذي سبق ذكره.

غير أن بعض الناس قد يخلط لدى النظرة العجلى بين التأويل الباطني الفاسد و بين ما اصطلح على تسميته بالتفسير الإشاري، مع ما بينهما من فرق تبه عليه المحققون من أهل الفقه في كتاب الله.

يقول الشيخ الجليل محمد الخضر حسين: "إن أصحاب الإشارات" غير من يسمونهم "الباطنية". فالباطنية يصرفون الآية عن معناها المنقول أو المعقول إلى ما يوافق بغيتهم، بدعوى أن هذا هو مراد الله دون ما سواه. و أما أصحاب الإشارات؛ فإنهم كما قال أبو بكر بن العربي في كتابه "العواصم و القواصم" جاءوا بألفاظ الشريعة من بابها، و أقروها على نصابها.. لكنهم زعموا أن وراءها معاني غامضة خفية وقعت الإشارة إليها من ظواهر هذه الألفاظ، فعبروا إليها بالفكر، و اعتبروا منها في سبيل الذكر.

فأصحاب الإشارات لا- ينفون- كما ينفي الباطنية و أذناهم- المعنى الذي يدل عليه اللفظ العربي من نحو الأحكام، و القصص، و المعجزات .. و إنما يقولون:

إنهم يستفيدون من وراء تلك المعاني، و على طريق الاعتبار، معاني فيها موعظة و ذكرى.

و على ما بين مذهبه و مذهب الباطنية من فرق واضح ترى في أهل العلم من نازعهم في إلصاق تلك المعاني بألفاظ القرآن، و قال:

إن ما جاء في صريح القرآن و السنة من مواعظ و حكم يغني عن ارتكاب هذه الطرق البعيدة، التي هي

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩١

في الأصل نزع قوم شأنهم الصّد عن هدى الله، و تعطيل أحكام شريعته الغراء «١».

و أيا ما كان .. فإن الميزان المحكم في تفسير القرآن الكريم يقتضى التزام قواعد اللغة العربية، و أصول الشريعة الإسلامية. فتفسير النص القرآني بما تتخيله الأوهام و سمادير الأحلام- بأى اسم كان- دون الانضباط بأصول اللغة و الشريعة .. باطل من القول و زور. و من ثم .. فإننا سنحكّم هذا الميزان فيما نقله الشاطبي من تأويلات عن بعض أهل العلم؛ إذ القرآن الكريم ليس خاضعا لتأييد ما تصبو إليه الآراء و الأهواء.

من ذلك .. ما نقل عن سهل بن عبد الله في قوله تعالى: فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُندَاداً [سورة البقرة: ٢٢] .. أى أضدادا، و أكبر الأنداد: النفس الأمارة بالسوء. و كذلك تأويله قوله: وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ [سورة البقرة: ٣٥] بأنه لم يرد معنى الأكل حقيقة، و إنما أراد معنى مساكنة الهمة لشيء هو غير الله عزّ و جلّ.

فهذه المعاني الإشارية التي ذكرت في هاتين الآيتين صحيحة في ذاتها؛ إذ دلت عليها أدلة من القرآن و السنة. لكن الآية التي ذكر تحتها ذلك المعنى لا تدل عليه بظاهر لفظها.

و أما تأويله قوله تعالى: إِنَّ أَوَّلَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ [سورة آل عمران:

٩٦] بأن "باطن البيت: قلب محمد صلى الله عليه و سلم .. يؤمن به من أثبت لله في قلبه التوحيد، و اقتدى بهديته" فقد قال عنه

الشاطبي: "هذا التفسير يحتاج إلى بيان .. فإن

(١) بلاغة القرآن، محمد الخضر حسين، ص ١٣١، ١٣٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٢

هذا المعنى لا تعرفه العرب، ولا فيه من جهتها وضع مجازي مناسب، ولا يلائمه مساق بحال «١».

وكذلك ما نقل عنه في تفسير قوله تعالى: وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ [سورة النساء: ٣٦].

فقد فسّر "الجار ذا القربى" على أن المراد به: القلب، و"الجار الجنب": "النفس الطبيعية، و"الصاحب بالجنب": "العقل المقتدى بعمل

الشرع، و"ابن السبيل": "الجوارح المطيعة لله. وهذا طراز من التفسير الباطني الفاسد، المردود عند أهل الحق. قال الشاطبي: "وذلك

لأن الجارى على مفهوم كلام العرب فى هذا الخطاب ما هو الظاهر من أن المراد ب"الجار ذى القربى" و ما ذكر معه ما يفهم منه

ابتداء، و غير ذلك لا يعرفه العرب " .. " ... وليس - أيضا - ثم دليل يدل على صحة هذا التفسير، لا من مساق الآية - بل إنه ينافيه - و لا

من خارج - إذ لا دليل عليه كذلك - . بل مثل هذا أقرب إلى ما ثبت رده و نفيه عن القرآن من كلام الباطنية «٢».

وقال فى قوله: صرّح مُمَرَّدٌ مِنْ قَوَارِيرَ [سورة النمل: ٤٤] الصرح: نفس الطبع. و الممرّد: الهوى، إذا كان غالبا؛ ستر أنوار الهدى.

و حمل بعضهم قوله تعالى: وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا اسْمُهُ [سورة البقرة: ١١٤] على أن المساجد: القلوب .. تمنع

بالمعاصى من ذكر الله.

(١) الموافقات، ٣ / ٤٠١.

(٢) الموافقات، ٢ / ٤٠٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٣

و نقل فى قوله تعالى: فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ [سورة طه: ١٢] أن باطن النعلين هو الكونان: الدنيا والآخرة. و ذكر عن الشبلى أن المعنى: اخلع

الكل منك؛ تصل إلينا بالكلية.

ثم قال الشاطبي: "و هذا كله - إن صح نقله - خارج عما تفهمه العرب، و دعوى ما لا دليل عليه فى مراد الله بكلامه «١».

(١) الموافقات، ٣ / ٤٠٣.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٤

## الأصل الثانى فيما يعول عليه من الشرع فى علوم القرآن

### (١) العلوم المضافة للقرآن

ذكر الشاطبي أن العلوم المضافة إلى القرآن تنقسم إلى أربعة أقسام:

الأول: قسم هو كالأداة لفهمه، و استخراج ما فيه من الفوائد، و المعين على معرفة مراد الله تعالى منه. كعلوم "اللغة العربية" التى لا بد

منها، و "علم القراءات"، و "الناسخ و المنسوخ"، و "قواعد أصول الفقه".

الثانى: قسم مأخوذ من جملة من حيث هو كلام، لا من حيث هو خطاب بأمر أو نهى أو غيرهما، بل من جهة ما هو هو. و ذلك ما فيه

من دلالة النبوة، و هو كونه معجزة لرسول الله صلى الله عليه و سلم، فإن هذا المعنى ليس مأخوذا من تفاصيل القرآن، كما تؤخذ منه

## الأحكام الشرعية.

الثالث: قسم مأخوذ من عادة الله تعالى في إنزاله، وخطاب الخلق به، و معاملته لهم بالرفق و الحسنى، من جعله عربياً يدخل تحت نيل أفهامهم- مع أنه المنزه القديم- و كونه تنزل لهم بالتقريب و الملاطفة، و التعليم فى نفس المعاملة به، قبل النظر إلى ما حواه من المعارف و الخيرات.

قال: "و هذا نظر خارج عما تضمنه القرآن من العلوم ... و يشتمل على أنواع من القواعد الأصلية، و الفوائد الفرعية، و المحاسن الأدبية ، ... و ذكر أمثلة يستعان بها فى فهم المراد من كلامه، منها: عدم المؤاخذه قبل الإنذار .. قال: "و دل على ذلك إخباره تعالى عن نفسه بقوله: وَ مَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا [سورة الإسراء: ١٥]، فجزت علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٥

عادته فى خلقه أنه لا- يؤاخذ بالمخالفة إلا- بعد إرسال الرسل، فإذا قامت الحجة عليهم؛ فمن شاء فليؤمن، و من شاء فليكفر، و لكلّ جزاء مثله.

و منها: كثرة مجيء النداء باسم الربّ المقتضى القيام بأمر العباد و إصلاحها، فكان العبد متعلقاً بمن شأنه التربيّة و الرفق و الإحسان، قائلاً: يا من هو المصلح لشئوننا على الإطلاق .. أتم لنا ذلك بكذا .. قال: "و إنما أتى "اللهم" فى مواضع قليلة، و لمعان اقتضتها الأحوال."

قال: "و منها: تقديم الوسيلة بين يدى الطلب، كقوله: إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَ إِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ [سورة الفاتحة: ٥، ٦]. الرابع: و هو الأخير، قسم هو المقصود الأول بالذكر، و هو الذى نبه عليه العلماء، و عرفوه مأخوذاً من نصوص الكتاب- منطوقها و مفهومها- على حسب ما أداه اللسان العربى فيه.

قال: "و ذلك أنه محتو من العلوم على ثلاثة أجناس هى المقصود الأول:

أحدها: معرفة المتوجه إليه، و هو الله المعبود سبحانه.

الثانى: معرفة كيفية التوجه إليه.

الثالث: معرفة مآل العبد، ليخاف الله به و يرجوه."

قال: "و هذه الأجناس الثلاثة داخله تحت جنس واحد هو المقصود، عبر عنه قوله تعالى: وَ مَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَ الْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ [سورة الذاريات: ٥٦] "١".

لقد كان القسم الأول عنده فى ذكر العلوم العربية التى لا بدّ منها، و هى من علوم القرآن، و قد وضعت فى الأصل لخدمته هذا الكتاب الكريم- على ما سبق بيانه فى الأصل الأول- و "علم القراءات- " و هو علم خاص بالقرآن الكريم ...

(١) انظر: الموافقات، ٣/ ٣٧٥: ٣٨٠.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٦

و "علم أصول الفقه" من علوم القرآن أيضاً؛ إذ به يعرف وجه الاستدلال على الأحكام و الاستنباط. و قد عدّ الغزالي علم الأصول من جملة العلوم التى تتعلق بالقرآن و أحكامه.

و فى القسم الثانى إشارة إلى نوع من أنواع علوم القرآن، و هو "إعجازه"، و هو دليل على ثبوت التكليف، و برهان على لزوم الأخذ بأدلة الأحكام التكليفية الفقهية. و هذا بناء على ثبوت صدق الرسول صلى الله عليه و سلم، المبنى على ثبوت برهان معجزة القرآن «١».

و فى القسم الثالث ذكر أن القرآن احتوى من هذا النوع من الفوائد و المحاسن، التى تقتضيها القواعد الشرعية، على كثير يشهد بها شاهد الاعتبار، و تصححها نصوص الآيات و الأخبار «٢».



و المتأمل .. يجد أن الشاطبي أخرج هذه المعلومات عن النظر فيما تضمنه القرآن من العلوم «٣»، ثم جعلها مما احتوى عليه القرآن الكريم «٤».

و لا بد أن نقول هنا كلمة وجيزة، نضمنها عصاره ما يقوله الشاطبي في مناط استفادة الأحكام من نوعي المعاني الأصلية و التبعية، و التي سبق ذكرها في الأصل الأول.

فيذهب الشيخ إلى أنه لا إشكال في صحة اعتبار جهة المعنى الأصلي في الدلالة على الأحكام بإطلاق، و لا يسع فيه خلاف بحال. و مثال ذلك "صيغ

(١) انظر: الموافقات، ٣/ ٥٣.

(٢) المرجع السابق، ٣/ ٣٧٩.

(٣) المرجع السابق، ٣/ ٣٧٧.

(٤) المرجع السابق، ٢/ ١٠٣.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٧

الأوامر و النواهي، و العمومات و الخصوصات ... و ما أشبه ذلك "مجردا من القرائن الصارفة لها عن مقتضى الوضع الأول.

أما اعتبار المعنى التبعية؛ فهذا محل تردد، و لكل واحد من الطرفين وجه من النظر «١».

ثم عرض بعد ذلك أدلة المانعين دون المناقشة، و لكنه نقد أدلة القائلين باستفادة أحكام زائدة من المعاني الثواني «٢».

و لا- يعينى- في هذا المقام- أن أبحث عن أقرب الاجتهادين إلى الصواب، إنما الذى يعينى أن أبتن كيف أخرج الشاطبي هذه المعلومات عن النظر فيما تضمنه القرآن ثم جعلها مما احتواه.

أما إخراجها .. فمعناه أنها ليست مما يدل عليه القرآن بالدلالة الأولية المعروفة عند الأصوليين، فلا نظر فيها في هذا المقام- مقام الدلالة بالوضع- إذ مهما قيل:

إنها مدلول عليها بالدلالة التبعية؛ فهي لا تؤخذ منها الأحكام عند الشاطبي.

و إن كانت منازعة الشاطبي على منع القول باستفادة أحكام زائدة من المعاني الثواني مدفوعة بواقع استنباط العلماء أحكاما شرعية مستقلة بدلالة المعاني التي هي من الجهة الثانية في دلالة النظم، كدلالة الإشارة، و الفحوى، و الإيماء، و الاقتضاء.

و مدفوعة كذلك بما قرره هو نفسه من أن الأوامر و النواهي ضربان:

(١) المرجع السابق، ٢/ ٩٥.

(٢) المرجع السابق، ٢/ ١٠٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٨

صريح، و غير صريح، و أن الصريح منهما إما أن يعتبر من حيث مجردة دون علة مصلحته، و إما على اعتبار علة مصلحته .. ثم قرر " أن الأوامر و النواهي من جهة اللفظ على تساوى في دلالة الاقتضاء، و التفرقة بين ما هو منها أمر و جوب أو نذب، و ما هو منها تحريم أو كراهة لا- يعلم من النصوص، و إن علم منها بعض؛ فالأكثر منها غير معلوم. و ما حصل لنا الفرق بينها إلا باتباع المعاني، و النظر في المصالح، و فى أى مرتبة تقع، و بالاستقراء المعنوى، و لم نستند فيه لمجرد الصيغة، و إلا ..

يلزم فى الأمر ألا يكون فى الشريعة إلا على قسم واحد لا على أقسام متعددة. و النهى كذلك. بل نقول: كلام العرب على الإطلاق لا بد فيه من اعتبار معنى المساق فى دلالة الصيغ، و إلّا .. صار ضحكة و هزأة! أ لا ترى إلى قولهم: فلان أسد أو حمار، أو عظيم الرماد،

أو جبان الكلب، و فلانة بعيدة مهوى القرط؟! فلو اعتبر اللفظ بمجردة؛ لم يكن له معنى معقول .. فما ظنك بكلام الله و كلام رسوله «١٩».

و أرى ما رآه الشاطبي من أن هذه الأمثلة السبعة: نداء العبد لله بحذف حرف النداء؛ لأنه للتنبية، و الله في غير حاجة إليه، و لقربه سبحانه من العبد- و نداء الله للعبد بحرف النداء لتنبية الغافل، و إشعاره بالبعد- و إتيان القرآن بالكناية عما يستقبح التصريح به، كما كنى عن الجماع ب "اللباس" - و أسلوب الالتفات- و الأقرب في ترك التنصيص على نسبة الشر إلى الله- و الأدب في المناظرة، كما في

(١) انظر: الموافقات، ٣/ ١٥٣.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ٩٩

قوله: وَ إِنَّا أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ [سورة سبأ: ٢٤]- و الأدب في إجراء الأمور حسب العادات «١» .. أقول: أرى ما رآه من أن هذه الأمثلة آداب شرعية، لا أحكام شرعية تندرج تحت الحل و الحرمة.

أما الذى لا يسلم له؛ فهو أن هذه الدلالة ليست من قبيل الدلالة الوضعية. اللهم إلا إن أراد بالوضع الوضع التحقيقى. أما إن أراد أنها ليست من قبيل الدلالة اللفظية من أى وجه؛ فذلك مدفوع؛ إذ إن ما ذكره من معان إنما هو من قبيل خصائص التراكيب و مستتبعاته «٢».

و فى القسم الرابع: إشارة إلى المنطوق و المفهوم، و هذا من أنواع علوم القرآن بلا ريب.

و قبل أن ننفض أيدينا من هذا البحث نذكر عصارة ما قاله علماء القرآن فى بيانه ..

قال السيوطى "المنطوق: ما دل عليه اللفظ فى محل النطق. فإن أفاد معنى لا يحتمل غيره؛ فالنص، نحو: فَصِيحَاتٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَ سَبْعَةَ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ [سورة البقرة: ١٩٦] ...، أو مع احتمال غيره احتمالاً مرجوحاً؛ فالظاهر، نحو فَمَنْ اضْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَ لَا عَادٍ [سورة البقرة: ١٧٣]، فإن الباغى يطلق على الجاهل و على الظالم، و هو فيه أظهر و أغلب، و نحو وَ لَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ [سورة البقرة: ٢٢٢]، فإنه يقال لانقطاع طهره، و للوضوء و الغسل، و هو فى الثانى أظهر.

فإن حمل على المرجوح لدليل؛ فهو تأويل، و يسمى المرجوح المحمول عليه مؤولاً،

(١) انظر: الموافقات، ٢/ ١٠٣، ١٠٧.

(٢) سبل الاستنباط، ص ٤٤٦.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٠

كقوله: وَ هُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ [سورة الحديد: ٤]، فإنه يستحيل حمل المعية على القرب بالذات، فتعين صرفه من ذلك إلى حمله على القدرة و العلم أو على الحفظ و الرعاية ...، و قد يكون مشتركاً بين حقيقتين أو حقيقة و مجاز و يصلح عليهما جميعاً، سواء قلنا بجواز استعمال اللفظ فى معنيه أو لا، و وجهه على هذا أن يكون اللفظ قد خوطب به مرتين: مرة أريد هذا، و مرة أريد هذا، و من أمثله و لا- يُضَارُّ كَاتِبٌ وَ لَا- شَهِيدٌ [سورة البقرة: ٢٨٢]، فإنه يحتمل: لا- يضارُّ الكاتب و الشهيد صاحب الحق بجوز فى الكتابة و الشهادة، و لا يضارُّ بالفتح، أى: لا يضرهما صاحب الحق بإلزامهما ما لا يلزمهما و إجبارهما على الكتابة و الشهادة ...

و المفهوم: ما دل عليه اللفظ لا فى محل النطق. و هو قسمان: مفهوم موافقة و مفهوم مخالفة.

فالأول: ما يوافق حكمه المنطوق. فإن كان أولى؛ سمي فحوى الخطاب، كدلالة فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفْ [سورة الإسراء: ٢٣] على تحريم الضرب؛ لأنه أشد. و إن كان مساوياً؛ سمي لحن الخطاب، أى معناه، كدلالة إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا [سورة النساء: ١٠]

على تحريم الإحراق؛ لأنه مساو للأكل في الإلتلاف. و اختلف: هل دلالة ذلك قياسية أو لفظية، مجازية أو حقيقة؟ ...  
و الثاني: ما يخالف حكمه حكم المنطوق. و هو أنواع:

مفهوم صفة، نعتا كان أو حالا أو ظرفا أو عددا، نحو: **إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنِيٍّ فَتَبَيَّنُوا** [سورة الحجرات: ٦] مفهومه: أن غير الفاسق لا يجب التبين في خبره، فيجب قبول خبر الواحد العدل. و حال نحو: **وَلَا تَبَاشِرُوهُمْ وَأَنْتُمْ عَاكِفُونَ فِي الْمَسَاجِدِ** [سورة البقرة: ١٨٧]، **الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ** [سورة البقرة: ١٩٧] أي: فلا

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠١

يصح الإحرام به في غيرها، فأذكروا الله عند المشعر الحرام [سورة البقرة:

١٩٨] أي: فالذكر عند غيره ليس محصلا للمطلوب: **فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً** [سورة النور: ٤] أي: لا أقل ولا أكثر.

و شرط نحو: **وَأِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمْلٌ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ** [سورة الطلاق: ٦]، أي: فغير أولات الحمل لا يجب الإنفاق عليهن.

و غاية نحو: **فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجاً غَيْرَهُ** [سورة البقرة: ٢٣٠]، أي: فإذا نكحته تحل للأول بشرطه.

و حصر نحو: **لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ** [سورة الصافات: ٣٥]، **إِنَّمَا إِلَهُكُمُ اللَّهُ** [سورة طه: ٩٨] أي فغيره ليس بإله، فالله هو الولي [سورة الشورى: ٩]

أي: فغيره ليس بولي، **لِإِلَى اللَّهِ تُحْشَرُونَ** [سورة آل عمران: ١٥٨] أي: لا إلى غيره، **إِيَّاكَ نَعْبُدُ** [سورة الفاتحة: ٥] أي: لا غيرك.

و اختلف في الاحتجاج بهذه المفاهيم على أقوال كثيرة. و الأصح في الجملة أنها كلها حجة بشروط، منها: ألا يكون المذكور خرج

للغالب، و من ثم .. لم يعتبر الأ-كثرون مفهوم قوله: **وَرَبَائِكُمْ اللَّاتِي فِي حُجُورِكُمْ** [سورة النساء: ٢٣]؛ فإن الغالب كون الربائب في

حجور الأزواج، فلا مفهوم له؛ لأنه إنما خص بالذكر لعلبة حضوره في الذهن. و ألا يكون موافقا للواقع، و من ثم .. لا مفهوم لقوله: **وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ** [سورة المؤمنون: ١١٧]، و قوله: **لَا يَتَّخِذُ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ** [سورة آل

عمران: ٢٨] «١».

(١) انظر: الإلتقان، ٣/ ١٠٤: ١٠٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٢

## (٢) المكي والمدني

المكي من آيات القرآن الكريم: ما نزل قبل الهجرة. و المدني: ما نزل بعدها.

و هذا أشهر أقوال ثلاثة ذكرها الزركشي في "برهانه".

و من المعلوم أن من خصائص الشريعة الإسلامية أنها جاءت متدرجة في تشريع الأحكام. ثم إن سور القرآن الكريم و آياته تابعة في

النزول لمراحل تدرج الشريعة في تكوينها، فكل مرحلة من هذه المراحل تقتضى صنفا معينا من بلاغ القرآن. و كل مرحلة من هذه

المراحل تعدّ أصلا و أسا للمرحلة التالية التي تنبني عليها، و على هذا المنوال كانت سور القرآن في التنزيل، حيث ينبنى فهم لاحقها

على فهم سابقها ..

و في بيان ذلك يقول الشاطبي "المدني من القرآن يفهم مرتبا على المكي السابق في النزول عليه. و كذلك تفهم آيات المكي ..

المتأخر منها يفهم مرتبا على المتقدم، و كذلك شأن الآيات المدنية بعضها مع بعض. و الدليل على ذلك استقراء منهج القرآن، و

ذلك إنما يكون ببيان مجمل، أو تخصيص عام، أو تقييد مطلق، أو تفصيل ما لم يفصل، أو تكميل ما لم يظهر تكميله.

و الشاهد المقرر لصحة هذا المعنى هو أن الشريعة كلها جاءت مبنية على الشرائع السابقة في الأصول، متممة لها في الفروع، مصلحة

لما فسد من دين إبراهيم عليه السلام.

و يتلو ذلك في النظر أن سورة الأنعام- و هي سورة مكية- نزلت مبينة لقواعد العقائد، و أصول الدين، حتى قال المتكلمون: إنها تضمنت جميع العقائد من أول مبحث إثبات واجب الوجود إلى إثبات الإمامة ..

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٣

ثم لما هاجر رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى المدينة نزلت عليه سورة البقرة، مؤيدة بسورة الأنعام، و مقرررة لقواعد التقوى و أصولها. فبينما كانت سورة الأنعام المكية تقرر أصول التوحيد، و النبوة، و المعاد، و دلائلها .. كانت سورة البقرة تؤصل العبادات، و قواعد الإسلام، و تقرر أحكام المعاملات من البيوع و الأنكحة، و العادات من أصل المأكل و المشروب و ما أشبههما، و أحكام الديات و الدماء و ما يليها، و ما زاد على ذلك من فروع التقوى من التكليف مما جاء بعدها و لم يذكر فيها، فقد جاء مكملًا لما جاء فيها مردودًا إليه، مثلما كانت سورة الأنعام تأصيلًا للعقائد، و ما لم يذكر فيها من العقائد- و جاء بعد نزولها- اعتبر داخلًا تحت أصولها ...، و كذلك نرى هذا المعنى متقررًا بين كل سورة من المكي و المدني، و الترتيب بين السور و الآيات يشير إلى ابتناء اللاحق على السابق، و المتأخر على المتقدم.

فلا يغيب على الناظر في الكتاب هذا المعنى، فإنه من أسرار علوم التفسير.

و للسنة في هذا الترتيب مدخل للحفظ؛ إذ هي مبينة للكتاب، فهي تابعة له في ترتيب نزوله «١».

(١) انظر: الموافقات، ٣/ ٤٠٦: ٤٠٨، و مقدمة التعريف بأصول الفقه و الفقه، للدكتور محمد سعاد جلال، ٤٨، ٤٩.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٤

### (٣) المحكم و المتشابه

#### ١- إطلاقات المحكم و المتشابه:

قال الشاطبي: "يطلق المحكم بإطلاقين: عام، و سيأتي بيانه. و خاص، و يراد به خلاف المنسوخ، و هي عبارة علماء الناسخ و المنسوخ، سواء علينا أ كان ذلك الحكم ناسخًا أم لا، فيقولون: هذه الآية محكمة، و هذه الآية منسوخة" «١».

و يطلق المتشابه و يراد منه خصوص ما يرد من القصة الواحدة في سور شتى و فواصل مختلفة.

قال الزركشي: "و يكثر في إيراد القصص و الأنباء. و حكمته: التصرف في الكلام، و إتيانه على ضرب ليعلمهم عجزهم عن جميع طرق ذلك مبتدا به و متكررا" «٢».

و من أمثلة ذلك: قوله تعالى في قصة بني إسرائيل: وَ إِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَ قُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطَايَاكُمْ وَ سَيَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنْزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ [سورة البقرة: ٥٨، ٥٩].

و يقول في القصة عينها في موضع آخر: وَ إِذْ قِيلَ لَهُمْ اسْكُنُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ وَ كُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ وَ قُولُوا حِطَّةً وَ ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَاتِكُمْ سَنَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي

(١) الموافقات، ٣/ ٨٥.

(٢) البرهان، ١/ ١١٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٥

قِيلَ لَهُمْ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِجْزًا مِّنَ السَّمَاءِ بِمَا كَانُوا يَظْلِمُونَ [سورة الأعراف: ١٦١، ١٦٢].

كما يطلق المتشابه- مقابلا للإطلاق الخاص عند الشاطبي- على المنسوخ. فهذا أحد إطلاقاته، وهو في غير القرآن.

أما في القرآن؛ فيطلق كل منهما بإطلاقين:

أحدهما: يطلق كل منهما وصفا لجميع القرآن، قال تعالى في بيانه الإلهي:

الر كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِّلَتْ مِنْ لَدُنِّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ [سورة هود: ١]، وقال تعالى: اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا مَّثَانِي [سورة الزمر: ٢٣].

فكل من وصفى الإحكام والتشابه في هاتين الآيتين صفة مدح لجميع القرآن، لا دلالة في أحدهما على ما يضاد الآخر. فمعنى كون القرآن كله محكما- كما في قوله:

أُحْكِمْتَ آيَاتِهِ: الإتيان، والمنع من الفساد، وجعله تعالى آيات كتابه حكيمة.

وهذه الأوجه الثلاثة التي ذكرها المفسرون كلها سائغة من حيث اللغوة، ومن حيث صحة الإرادة كذلك. غير أن الوجه الثالث هو خيرها جميعا على ما حققه أستاذنا الجليل الدكتور إبراهيم خليفه، حيث يقول: "إن فعل "أحكمت" بمعنى جعلت حكيمة، بوصفه مطلقا عن القيد، تذهب النفس- الفاقهة لمقام إيراده وصف مدح لآيات الكتاب العزيز- في اجتلاء عظمه كنهه كل مذهب، فلا تلبث أن تصرفه إلى الفرد الكامل، وذلك يعنى أن الآيات وضعت كل شيء في أحسن مواضعه السليمة اللائقة. ولا يتم هذا إلا إذا كان كل من نظمها ومعناها وغايتها

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٦

موضوعا في أسلم المواضع وأحسنها بحيث تكون من بلاغة النظم و شرف المعنى و سمو الغاية «١».

و أما معنى كون القرآن كله متشابها؛ فإن من الجلي أن صوغ مادة التشابه به في قوله: اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشَابِهًا [سورة الزمر: ٢٣]، على صورة التفاعل يقضى بأن الكتاب الكريم ذو أجزاء كلها يشبه بعضها بعضا، على ما هو الكثير الغالب في صورة التفاعل.

وقد بين المفسرون الكمالات التي تتشابه فيه أبعاض الكتاب العزيز.

قال الزمخشري: "و "متشابها" مطلق في مشابهة بعضه بعضا. فكان متناولا لتشابه معانيه في الصحة، والإحكام، والبناء على الحق و الصدق، ومنفعته الخلق، و تناسب ألفاظه، و تناسقها في التخير والإصابة، و تجاوب نظمه و تأليفه في الإعجاز و التبكيث «٢».

وبهذا يتبين أن كلا من الإحكام في آية هود والتشابه في آية الزمر نعت كمال للقرآن جميعا، وأنه ليس بينهما أدنى قدر من التضاد، بحيث يقتضى الانصاف بأحدهما التجرد من الآخر. بل في اجتماعهما شاهد حقيقه القرآن و كماله، و آية: لَنْزِيلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ (١٩٢).

(١) انظر: رسالة المحكم و المتشابه، د. إبراهيم خليفه، ٣/١.

(٢) انظر: الكشف، ٩٥/٤.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٧

## ٢- تقسيم القرآن إلى محكم و متشابه و تعريف كل منهما:

و هذا هو الإطلاق الثانى الذى وقع فيه النزاع بين علماء القرآن:

دلت آية هود- كما قلنا سابقا- على أن جميع القرآن محكم بالمعنى الذى ذكرناه آنفا. و آية الزمر أن جميعه متشابه بالمعنى الذى ذكرناه أيضا.

أما قوله تعالى: هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ [سورة آل عمران: ٧]؛ فإنها تدل على أن بعض القرآن محكم - أي إحصاءاً خاصاً لا تشابه فيه - وبعضه متشابه أي تشابهها خاصاً لا إحصاء فيه. ومن ثم .. كثر الخلاف بين علماء القرآن في شرح حقيقة كل منهما.

والمختار لدى المحققين ما ذهب إليه الإمام الرازي حيث قال "و لا بد لنا من تفسير المحكم والمتشابه بحسب أصل اللغة، ثم تفسيرهما في عرف الشريعة .."

ثم قال "الناس قد أكثروا من الوجوه في تفسير المحكم والمتشابه، ونحن نذكر الوجه الملخص الذي عليه أكثر المحققين، فنقول: اللفظ الذي جعل موضوعاً لمعنى .. فإما أن يكون محتملاً - لغير ذلك المعنى، وإما ألا يكون. فإذا كان موضوعاً لمعنى، ولا يكون محتملاً - لغيره؛ فهذا هو النص. و أما إن كان محتملاً - لغيره؛ فلا يخلو .. إما أن يكون احتمالاً لأحدهما راجحاً على الآخر، وإما ألا يكون كذلك .. فيكون احتمالاً لهما بالنسبة للراجح ظاهراً، وبالنسبة للمرجوح مؤولاً. و أما إن كان احتمالاً لهما على الشؤبية؛ كان اللفظ بالنسبة إليهما معاً مشتركاً، وبالنسبة إلى كل واحد منهما على التعيين مجملًا.

فقد خرج من التقسيم الذي ذكرناه أن اللفظ إما أن يكون نصياً، أو ظاهراً، أو مؤولاً أو مشتركاً، أو مجملًا - أما النص والظاهر؛ فيشتركان في

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٨

حصول الترجيح .. إلا أن النص راجح مانع من الغير، والظاهر راجح غير مانع من الغير. فهذا القدر المشترك هو المسمى بالمحكم. و أما المجمل والمؤول؛ فهما مشتركان في أن دلالة اللفظ عليه - المعنى - غير راجحة. وإن لم يكن راجحاً، لكنه غير مرجوح؛ فهو المجمل. و المؤول، مع أنه غير راجح، فهو مرجوح لا بحسب الدليل المنفرد. فهذا القدر المشترك هو المسمى بالمتشابه.

ثم قال .. "فلا بد من قانون يرجع إليه في هذا الباب .. فنقول: اللفظ إذا كان محتملاً معينين، و كان بالنسبة إلى أحدهما راجحاً، و بالنسبة إلى الآخر مرجوحاً، و لم نحمله على المرجوح؛ لا بد فيه من دليل منفصل. و ذلك الدليل المنفصل إما أن يكون لفظياً، و إما أن يكون عقلياً. أما القسم الأول؛ فنقول: هذا إنما يتم إذا حصل بين هذين الدليلين اللفظيين تعارض. و إذا وقع التعارض بينهما؛ فليس ترك ظاهر أحدهما - رعاية لظاهر الآخر - أولى من العكس ...

ثبت بما ذكرناه أن صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح في المسائل القطعية لا يجوز إلا عند قيام الدليل القطعي العقلي على أن ما أشعر به ظاهر اللفظ محال. و قد علمنا في الجملة أن استعمال اللفظ في معناه المرجوح جائز عند تعذر حمله على ظاهره، فعند هذا يتعين التأويل. فظهر أنه لا - سبيل إلى صرف اللفظ عن معناه الراجح إلى معناه المرجوح إلا بواسطة إقامة الدلالة العقلية القاطعة على أن معناه الراجح محال عقلاً " (١).

و الخلاصة من كلام الإمام .. أن المحكم: ما كان راجح الدلالة على معناه بنفسه .. احتمال مرجوحاً كالظاهر، أو لم يحتمل كالنص. و أن المتشابه: ما ليس

(١) انظر: التفسير الكبير، ط. عبد الرحمن، ٧ / ١٧٩: ١٨٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٠٩

كذلك، أي ما كان غير راجح الدلالة بنفسه. مرجوحاً كان كالمؤول، أو مستوى الدلالة كالمجمل. و هو كلام سديد؛ لأن مدار الإحصاء على ما يفهم من الآية نفسها إنما هو على الوضوح. و كذلك شأن النص والظاهر .. اللذين جعل المحكم هو القدر المشترك بينهما. و أن مدار التشابه به يدور على كون الكلام خفياً يتبعه الزائغ ابتغاء الفتنة، و إنما يظفر الزائغ بها - الفتنة - في المجمل و المؤول ..

اللذين جعل التشابه هو القدر المشترك بينهما.  
هذا ما نراه تحقيقاً في أمر المحكم والمتشابه ..  
أما الشاطبي؛ فقد عرّف المحكم بمعناه العام أنه "البيّن، الواضح الذي لا يفتقر في بيان معناه إلى غيره. و المتشابه: هو الذي لا يتبين المراد به من لفظه ..

كان مما يدرك مثله بالبحث والنظر، أم لا" (١).

ثم إننا لا نجد من سبيل إلى موافقة الشاطبي في إدراج الظاهر تحت معنى المتشابه، والمؤول تحت معنى المحكم؛ إذ إن الظاهر راجح بنفسه في معناه عند عدم القرينة الصارفة عنه، قضاء بما علم من كون العدول عن المعنى الظاهر من غير دليل عبثاً، وقضاء بتعريف الشاطبي نفسه للمحكم. وبناء على ذلك .. فإننا نرى - كما قرر الإمام الرازي - إدراج الظاهر تحت المحكم لا تحت المتشابه. و قلنا بتشابه المؤول لا بإحكامه - كما يدعى الشاطبي - حتى مع الموجب؛ لبقاء تشابهه ببقاء دلالة على الأصل المتروك، وخفاء موجبه، دع عنك ما عرفته من تأتّى حصوله في النفس مع الذهول .. بل الجهل التام بهذا الموجب.

(١) الموافقات، ٣/ ٨٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٠

اللهم إلا ما استثنى من المؤول بأنه لا تشابه فيه، وذلك بسبب معلومية المراد منه بالضرورة، لا بسبب مجرد إيجاب الموجب لمعناه المرجوح.

### ٣- التشابه في الأدلة قليل:

المتشابه المقابل للمحكم بعض القرآن كمقابله، وهو على بعضيته قليل في القرآن الكريم.  
أما أنه بعض القرآن؛ فلقوله تعالى: وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٍ [سورة آل عمران: ٧] معطوفاً على قوله: آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ [سورة آل عمران: ٧] المخبر عنه، أو المعنون له بكونه من الكتاب - أي بعضه - فلا بد أن يكون مثله في حكم البعضية ..  
قضاء بما يوجب العطف من التشريك في الحكم.

و أما أنه قليل في القرآن؛ فلا موار:

أحدها: وصف الله الآيات المحكمات بكونها "أم الكتاب"، فإن "الأم" - هنا - معناه: المعظم، قال الشاطبي: "فقوله في المحكمات: هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ [سورة آل عمران: ٧] يدل على أنها المعظم والجمهور. و "أم الشيء" معظمه و عامته، كما قالوا: "أم الطريق" بمعنى معظمه، و "أم الدماغ" بمعنى الجلدة الحاوية له الجامعة لأجزائه و نواحيه" (١).

و ما قاله الشاطبي في تفسير "الأم" هو المقرر كذلك في لغة العرب .. ففي "اللسان: " و "أم الطريق" معظمه، إذا كان طريقاً عظيماً و حوله طرق صغار.

فالأعظم: أم الطريق. فإذا كانت المحكمات معظم القرآن؛ فالمتشابهات - لا ريب - أقله «٢».

(١) الموافقات، ٣/ ٨٦.

(٢) انظر: الإحسان، د. إبراهيم خليفه، ص ٢٧٦.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١١

الثاني: أن المتشابه لو كان كثيراً؛ لكان الالتباس والإشكال كثيراً، و عند ذلك لا يطلق على القرآن أنه بيان و هدى، و كيف .. و قد

سماه الله كذلك فقال:

هذا بيان للناس وهدى وموعظة للمتقين [سورة آل عمران: ١٣٨]، وقال تعالى: هدى للمتقين [سورة البقرة: ٢]، وقال: وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزل إليهم [سورة النحل: ٤٤]؟! وإنما نزل القرآن ليرفع الاختلاف الواقع بين الناس.

والمشكل الملتبس إنما هو إشكال وحيرة، لا بيان وهدى.. لكن الشريعة إنما هي بيان وهدى؛ فدل على أنه ليس بكثير.

ثم يقول الشاطبي - بعد أن ساق هذا الدليل "و لو لا أن الدليل أثبت أن فيه متشابها؛ لم يصح القول به «١»".

و أما ثالث الأمور القاضية بقله المتشابه في القرآن الكريم؛ فالاستقراء..

و ذلك أن المجتهد العارف بكلام العرب وعاداتهم، الواقف على المقامات والوقائع التي أنزلت فيهما، إذا تأمل في هذا الكتاب الكريم؛ وجد الغالب من مفرداته وتراكيبه من الوضوح بحيث لا يخفى على عامة المتدبرين.

فإن قيل: كيف تزعم أن الالتباس والإشكال في القرآن قليل، و ما أكثر ما يختلف مفسروه - على تعدد مشاربهم - في معاني مفرداته و تراكيبه؟! ألم تر إلى المعربين، و المتكلمين، و الفقهاء.. كم يختلفون فيه؟! و كم فيه من عام يحتاج إلى مخصيص، و مطلق يحتاج إلى مقيد، و مجمل يحتاج إلى مبين، و ظاهر يحتاج إلى تأويل! فإذا ثبت أن فيه كل هذا الالتباس؛ فهل مثاره إلا التشابه الذي يحول

(١) الموافقات، ٣/ ٨٧.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٢

دون الفهم، و يوقع في الإشكال؟! فكيف تزعم - بعد ذلك - أن المتشابه في القرآن قليل؟!!

و أجيب: بأن معظم ما قيل مما أشير إليه من الاختلاف لا يدل على الالتباس المفضى إلى التشابه في الواقع و نفس الأمر؛ و ذلك لأن كثيرا من هذه الاختلافات يرجع إلى إيراد طائفة من الأوجه هي كثير بحسب الصناعة، واحد بحسب لب المعنى.. و لا ريب أنه ليس في مثل ذلك تشابه و لا التباس.

و منها ما يرجع إلى التقصير في إجراء القرآن على أحسن ما يقضى به اللسان العربي المبين، من الذهاب في تأويل الكلمة أو الجملة إلى وجه شاذ أو ضعيف في منطوق العرب الخالص، أو عدم مراعاة مقامات الخطاب بالآيات، أو عدم العناية بتناسق التراكيب، و أخذ بعضها بحجزة بعض.

و منها ما يرجع إلى تقصير المرء في تطلب ما يدفع إشكاله، من نحو تخصيص عام، أو تقييد مطلق، أو بيان مجمل.. و غير ذلك. و لو عنى بتطلب ذلك؛ لتيسر له الظفر به من الكتاب أو السنة، أو دليل الحس أو العقل.

و منها ما يرجع إلى قصر القرآن في التأويل على قوانين علوم و مذاهب مستحدثه ما أنزل عليها، و لا كان نزوله من أجلها.

و كل هذه الأنواع من الاختلاف ليست من المتشابه في واقع الأمر، فإنه لو زایل التقصير أولئك، و التنعق هؤلاء؛ ما اختلفوا فيه، و لا التبس عليهم.. فالتشابه في عقولهم و أفهامهم، لا في القرآن المجيد!

و قد سمى الشاطبي هذا النوع من التشابه بـ "التشابه الإضافي".

و إنما المتشابه بحق مما اختلفوا فيه: ما كان معناه في غاية الالتباس و الغموض بحيث يشكل، و لا يقدر على درك تأويله و إدحاض شبهة الزائعين فيه من خلق

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٣

الله إلا الراسخون في العلم. و لا ريب أن ذلك - مما اختلفوا فيه - قليل لا كثير «١».

٤- لا يدخل التشابه قواعد الشرع الكلية:



لا يدخل التشابه بالمعنى الذى قررناه فى قواعد الشرع الكلية التى جاء بها القرآن الكريم و السنة النبوية، كربوبيته تعالى، و تنزهه عن النقائص، و صدق رسوله صلى الله عليه و سلم فيما بلغه إلى خلقه، و حقيقه ما أخبر به من اليوم الآخر، و كون هذه الشريعة الإسلامية الغراء حقاً من عند الله تعالى.

هذه الأصول الكلية و ما إليها لا إجمال فيها و لا خفاء، كما هى خصيصه المتشابه. و فى بيان ذلك يقول الشاطبي "التشابه لا يقع فى القواعد الكلية، و إنما يقع فى الفروع الجزئية. و الدليل على ذلك من وجهين: أحدهما: الاستقراء أن الأمر كذلك.

و الثانى: أن الأصول لو دخلها التشابه؛ لكان أكثر الشريعة من المتشابه.

و هذا باطل. و بيان ذلك: أن الفرع مبنى على أصله .. يصح بصحته، و يفسد بفساده، و يتضح بإيضاحه، و يخفى بخفائه. و على الجملة .. فكل وصف فى الأصل مثبت فى الفرع؛ إذ كل فرع فيه ما فى الأصل. و ذلك يقتضى أن الفروع المبنية على الأصول المتشابهة متشابهة. و معلوم أن الأصول منوط - مرتبط - بعضها ببعض فى التفرع عليها، فلو وقع فى أصل من الأصول اشتباه؛ لزم سريانه فى جميعها، فلا يكون المحكم أم الكتاب. لكن ثبت أنه كذلك؛ فدل على أن المتشابه لا

(١) الموافقات، ٣/ ٨٧ و ما بعدها، و رسالة المحكم و المتشابه، ص ٨٤، ٨٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٤

يكون فى شىء من الأصول - و هى القواعد الكلية - .. سواء فى ذلك ما كان فى أصول الأعمال، أو أصول الاعتقادات. فإن قيل: فقد وقع فى الأصول أيضا .. فإن أكثر الزائعين عن الحق إنما زاغوا فى الأصول لا فى الفروع! و لو كان زيغهم فى الفروع؛ لكان الأمر أسهل عليهم ..

فالجواب: أن المراد بـ "الأصول" هو القواعد الكلية .. كانت فى أصول الدين، أو فى أصول الفقه، أو فى غير ذلك من معانى الشريعة الكلية لا الجزئية.

و عند ذلك لا- نسلم أن التشابه وقع فيها البتة، و إنما فى فروعها. فالآيات الموهمة للتشبيه؛ و الأحاديث التى جاءت مثلها، فروع عن أصل التنزيه، الذى هو قاعدة من قواعد العلم الإلهي ..

ثم قال: "فإذا اعتبر هذا المعنى؛ لم يوجد التشابه فى قاعدة كلية، و لا فى أصل عام. اللهم إلا أن يؤخذ التشابه على أنه الإضافي .. فعند ذلك [لا] «١» فرق بين الأصول و الفروع فى ذلك. و من تلك الجهة حصل فى العقائد الزيغ و الضلال. و ليس هو المقصود هنا إنما المقصود بنفيه عن الأصول هو التشابه الحقيقى، و لا هو مقصود و صريح اللفظ .. و إن كان مقصودا بالمعنى؛ لأنه تعالى

(١) علق المحقق الشيخ عبد الله دراز هنا بأن: المقصود أنك إذا أخذت هنا التشابه بالمعنى الإضافي لم يكن ثمة فرق بين الأصول و الفروع. و على هذا الفهم يكون قد سقط من عبارة "الموافقات" حرف "لا"، و أصل الكلام "فعند ذلك لا فرق بين الأصول. ..."

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٥

قال: منه آيات مُحكمات، فأثبت فيه متشابهات. و ما هو راجع لغلط الناظر لا ينسب إلى الكتاب حقيقة، و إن نسب إليه؛ فبالمجاز «١».

##### ٥- تأويل المتشابه:

المتشابهات تجمع ألوانا مختلفه، و ذلك بناء على التعريفات المختلفه لكل من المحكم و المتشابه. و نزيدك هنا إيضاحا و تمثيلا أن من بينهما لونين كثر الكلام فيهما ..

أولهما: فواتح السور، وقد اختار الشاطبي أنها من المتشابه الذي استأثر الله بعلمه، وقد أفضنا القول فيها بمبحث الظاهر والباطن في القرآن الكريم، مرجحين أنها مما يعلم ويفسر، وذلك بناء على ما اخترناه من أن المحكم ما كانت دلالاته راجحة، وهو النص والظاهر والمتشابه ما كانت دلالاته غير راجحة، وهو المجمل والمؤول، وعلى هذا يؤول المتشابه على ما ترتضيه قوانين اللغة من المعاني كي يخرج من الخفاء إلى الوضوح.

و ثانيهما: متشابه الصفات. وحاصل خلاف المختلفين في هذا النموذج على الجملة أنهم بعد الاتفاق على صرف ما جاء من تلك الألفاظ عن ظاهرها المستحيل الموهم للنقص، المتمثل في قيام الحوادث و صفات الجوارح به تعالى إلا ما كان من دعوى ابن تيمية و ابن القيم و من لَفَّ لَفَّهُما من كون الظاهر في هذه الألفاظ غير مستحيل لكونه ليس صفات الجوارح، بل ظاهر كل شيء بحسبه اللائق به ..

(١) الموافقات، ٣/ ٩٧، ٩٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٦

أقول: بعد صرفهم الألفاظ الموهمة عن ظاهرها الموهم للنقص، اختلفوا ما بين مفوض المعنى المراد إليه تعالى - وهم من يسمون ب " المفوضة، " أو أهل التفويض، و بين باذل جهده في التعرف على المعنى المراد، مستعينا باللغة و السياق و يسمى هذا الفريق " المؤولة، " أو أهل التأويل.

و من الفريق الأول الشاطبي. غير أنه قسم المتشابه إلى: حقيقي و إضافي، و أراد من الحقيقي: ما لا سبيل إلى فهم المراد منه، و أراد من الإضافي: ما اشتبه معناه لاحتياجه إلى مراعاة دليل آخر .. قال " : فإذا تقصى المجتهد أدلة الشريعة؛ وجد فيها ما يبين معناه. و التشابه بالمعنى الحقيقي قليل جداً، و بالمعنى الإضافي كثير " ١.

ثم حكى المذهبين السابقين فقال " : و تسليط التأويل على المتشابه الحقيقي لا يلزم؛ إذ قد تبين أنه لا يتعلق به تكليف سوى مجرد الإيمان به؛ لأنه لم يقع بيانه بالقرآن الصريح، أو بالحديث الصحيح، أو بالإجماع القاطع. فالكلام في مراد الله من غير هذه الوجوه تسوّر، على ما لا يعلم و هو غير جائز. و أيضا .. فإن السلف الصالح من الصحابة و التابعين و من بعدهم من المقتدين بهم لم يعرضوا لهذه الأشياء و لا- تكلموا فيها بما تقتضى تعيين تأويل من غير دليل .. و هم الأسوة و القدوة، و الآية تشير إلى ذلك .. " و هي فأما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة و ابتغاء تأويله، ثم قال: و الراسخون في العلم يقولون آمنا به كل من عند ربنا.

(١) الموافقات، ٣/ ٩١.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٧

و ذهب جماعة من متأخري الأمة إلى تسليط التأويل عليها رجوعا إلى ما يفهم من اتساع العرب في كلامها، من جهة الكناية و الاستعارة و التمثيل و غيرها من أنواع الاتساع، تأنيسا للطلاب، و بناء على استبعاد الخطاب بما لا يفهم، مع إمكان الوقوف على قوله: و الراسخون في العلم و هو أحد القولين للمفسرين.

و هي على كل مسألة اجتهادية، لكن الصواب من ذلك ما كان عليه السلف " ١.

و التحقيق أنه لا خلاف في الحقيقة و واقع الأمر بين الطريقتين: طريقة التفويض و طريقة التأويل.

فطريقة التفويض التي ثبتت فيها آثار عديده عن السلف - رضوان الله عليهم - لا تقتضى بحال أن أهلها كانوا يرون رجحان التفويض بإطلاق على التأويل، و لا- أنهم كانوا يجهلون المعاني التي ينبغي أن تحمل عليها هذه الظواهر بعد الصرف عن ظواهرها، و لا أنهم كانوا لا يرون صحة طريقة التأويل مطلقا.

كيف .. وهم الراسخون في العلم؟! بل كيف .. وقد سمعوا الله ورسوله أنفسهما يؤولان؟! على ما أخرج مسلم في صحيحه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إن الله عز وجل يقول يوم القيامة: يا ابن آدم .. مرضت فلم تعدني. قال: يا رب .. كيف أعودك و أنت رب العالمين؟! قال: أما علمت أن عبدى فلانا مرض فلم تعده؟! أما علمت أنك لو عدته لوجدتني عنده؟! يا ابن آدم ..

استطعمتك فلم تطعمني. قال: يا رب .. كيف أطعمك و أنت رب العالمين؟!

(١) المرجع السابق، ٣/ ٩٨، ٩٩.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٨

قال: أما علمت أنه استطعمك عبدى فلان فلم تطعمه؟! أما علمت أنك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟! يا ابن آدم .. استسقيتك فلم تسقني. قال: يا رب .. كيف أسقيك و أنت رب العالمين؟! قال: استسقاك عبدى فلان فلم تسقه .. أما إنك لو سقيته؛ وجدت ذلك عندي! «١» .. حيث وقع التأويل في النسبة الإسنادية كما هو ظاهر (مرضت، استطعمتك، استسقيتك) بالإسناد إلى العبد، كما وقع في النسبة الإيقاعية "تعدني، تطعمني، تسقني" بالإيقاع على ضمير العبد. وحاصل هذا و ذاك أن المراد هو المجاز، وليس الحقيقة حسبما فهم ابن آدم فأخطأ في فهمه.

فكيف يستنكفون بعد هذا عما لم يستنكف عنه الله ورسوله؟! بل كيف و قد ثبت عنهم التأويل التفصيلي في غير ما موضع، كالذى جاء في "دفع شبه التشبيه" لابن الجوزي بسند صحيح - كما ذكر - عن الإمام أحمد من تأويل المجيء في قوله تعالى: وَجَاء رَبُّكَ [سورة الفجر: ٢٢]، و الإتيان في قوله: هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ [سورة البقرة: ٢١٠]، من أن المراد إتيان أمره، على ما في الآية الأخرى هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ [سورة الأنعام: ١٥٨]. كما أجمعوا كلهم على تأويل قوله تعالى: فَأَيْنَمَا تُوَلُّوا فَثَمَّ وَجْهَ اللَّهِ [سورة البقرة: ١١٥]، و قوله تعالى: وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ [سورة ق: ١٦] .. إلى غير ذلك من آي الذكر الحكيم. كما ثبت عن الإمام مالك و الأوزاعي تأويل النزول في حديثه - على ما بين النوى في شرح هذا الحديث من صحيح مسلم - و إجماعهم كذلك على تأويل الأحاديث

(١) انظر: صحيح مسلم، كتاب البر، باب عيادة المريض، حديث رقم ٤٦٦١.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١١٩

الثلاثة المشهورة «قلوب العباد بين إصبعين من أصابع الرحمن»، «الحجر الأسود يمين الله في الأرض»، «إني لأجد نفس الرحمن من قبل اليمن».

و إنما الوجه في نكولهم في أكثر الأحيان عن التأويل أنهم كانوا يسدون بابا يخشون أن يلج منه على قلوب العامة أهل الزيغ و الضلالة. فأما بعد إذ فتح ذلك الباب على مصراعيه و ماضت شبهات المجسمة و الجاحدين على ما لا يحل من الظاهر في قلوب كثير من الدهماء؛ فإنه لم يبق معدل لعاقل يجل الله ورسوله و يرحم عباده أن يرتكسوا في حماة الضلالة فيه ..

نقول: لم يبق معدل لمثل هذا العاقل عن مكايده الزائغين بتأويل ما تشبثوا به من هذه الظواهر. فلعمر الحق لقد علم ذو نصفه و بصيرة أنه لا - يفل حد الزائغ و يجتث شبهته من جذورها أعظم من بيان التأويل لما يشكك به! و لو قدر أن الأكابر ممن أثرت عنهم هذه الآثار في التفويض قد ابتلوا بما ابتلى به المؤولة من سورة شبهات التجسيم و التشبيه؛ لكانوا أحفى خلق الله بالتأويل و أسبقهم إليه! أ لم تر إلى هذا الفحل من أعلام علماء السنة - رواية و دراية - أبي سليمان الخطابي .. كيف يقول في حديث وضعه تعالى قدمه أو رجله في النار "فيشبهه أن يكون من ذكر القدم و الرجل أو ترك الإضافة، إنما تركها تهيبا لها طالبا للسلامة من خطأ التأويل فيها. و

كان أبو عبيدة- وهو أحد أئمة أهل العلم- يقول:

"نحن نروى هذه الأحاديث ولا نزيغ لها المعاني." قال أبو سليمان: "و نحن أحرى بألا نتقدم فيما تأخر عنه من هو أكثر علما وأقدم زمانا و سنًا، ولكن الزمان الذي نحن فيه قد صار أهله حزينين: منكر لما يروى من نوع هذه الأحاديث رأسا، و مكذب به أصلا! و في ذلك تكذيب العلماء الذين رووا هذه الأحاديث و هم أئمة الدين، و نقله السنن، و الواسطة بيننا و بين رسول الله صلى الله عليه و سلم. و الطائفة"

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٠

الأخرى مسلمة للرواية فيها، ذاهبة في تحقيق الظاهر منها مذهبا يكاد يفضى بهم إلى القول بالتشبيه. و نحن نرغب عن الأمرين معا، و لا نرضى بواحد منهما مذهبا، فيحق علينا أن نطلب لما يرد من هذه الأحاديث- إذا صحت من طريق النقل و السند- تأويلا يخرج على معاني أصول الدين و مذاهب العلماء، و لا تبطل الرواية فيها أصلا إذا كانت طرقها مرضية و نقلتها عدولا. قال أبو سليمان:

ذكر القدم هنا يحتمل أن يكون المراد به قدمهم الله للنار من أهلها، فيقع بهم استيفاء عدد أهل النار، و كل شيء قدمته فهو قدم، كما قيل لما هدمته: هدم، و لما قبضته: قبض، و من هذا قوله عز و جل: "أَنَّ لَهُمْ قَدَمٌ صِدْقٍ عِنْدَ رَبِّهِمْ [سورة يونس: ٢]"، أى ما قدموه من الأعمال الصالحة، و يؤيده قوله في الحديث: «و أما الجنة؛ فإن الله ينشئ لها خلقا» .. فاتفق المعنيان: أن كل واحدة من الجنة و النار تمدّ بزيادة عدد يستوفى بها عدة أهلها، فتمتلئ عند ذلك «١».

و قال الحافظ ابن حجر: "أكثر السلف- لعدم ظهور أهل البدع فى أزمته- يفوضون علمها إلى الله تعالى، مع تنزيهه- سبحانه و تعالى- عن ظاهرها الذى لا يليق بجلال ذاته. و أكثر الخلف يؤولونها، بحملها على محامل تليق بذلك الجلال الأقدس و الكمال الأنفس؛ لاضطرارهم إلى ذلك، لكثرة أهل الزيغ و البدع فى أزمته، و من ثم .. قال إمام الحرمين: لو بقى الناس على ما كانوا عليه؛ لم تؤمر بالاشتغال بعلم الكلام، و أما الآن؛ فقد كثرت البدع، فلا سبيل إلى ترك أمواج الفتن تلتطم .. إلى أن قال: "و الحاصل أن السلف و الخلف مؤولون؛ لإجماعهم على صرف اللفظ عن ظاهره. و لكن تأويل السلف إجمالى؛

(١) معالم السنن، الخطابي، ٩٥ / ٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢١

لتفويضهم إلى الله تعالى، و تأويل الخلف تفصيلي؛ لاضطرارهم إليه لكثرة المبتدعين «١».

## ٦- شروط التأويل (صحة المعنى .. و قبول اللفظ):

من المعلوم لدى الأصوليين و اللغويين كذلك أن ما يخضع لاحتمال التأويل من حيث المبدأ هو "الظاهر." أى أن "النص" لا يخضع لاحتماله، و هذا هو معنى كونه نصًا.

ثم إن علماء الأصول أطبقوا على أنه لا يعدل عن الظاهر من اللفظ إلى التأويل إلا حيث يستحيل ذلك الظاهر. و من ثم .. فإن المعنى الظاهر يجب صرفه فى الأصل إلى ظاهره دون أى تأويل، إلا أن يتوافر شرطان اثنان- ذكرهما الشاطبي- فيسوغ التأويل عندئذ. و أول هذين الشرطين: أن يكون وضع اللفظ قابلا له لغه بوجه من وجوه الدلالة- حقيقة أو مجازا أو كناية- جاريا فى ذلك على سنن العربية.

أى بأن يكون بين اللفظ و المعنى الذى يراد تأويله به ارتباط من الوضع اللغوي، أو عرف الاستعمال، أو عادة صاحب الشرع.

و ثانى هذين الشرطين: صحة المعنى فى الاعتبار، بأن يكون متفقا مع الواقع المعترف به إجمالا عمن يعتد بهم.

فالشرطان: "اللفظ قابل، و المعنى المقصود من التركيب لا- ياباه «٢»". فتأويل من تأول لفظ "الخليل" فى قوله تعالى: "وَ اتَّخَذَ اللَّهُ

إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا [سورة النساء: ١٢٥] بالفقير، فإن ذلك يجعل المعنى القرآني غير صحيح؛ لأن إبراهيم الذي يقدّم العجل

(١) مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، ١/ ١٣٤، ورسالة المحكم والمتشابه.

(٢) الموافقات، ٣/ ١٠٠.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٢

السمين المشوى لضيوفه من عند أهله لا يصح أن يعدّ فقيراً. فهذا غير صحيح في الاعتبار، لم يجر على مقتضى العلم. قال ابن قتيبة: أي فضيلة لإبراهيم في هذا القول؟ أما يعلمون أن الناس فقراء إلى الله؟! و هل إبراهيم في لفظ خليل الله إلا كما قيل " موسى كلّم الله " و " عيسى روح الله؟! " و كذلك تأويل من تأول " غوى " من قوله: وَ عَصَى آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَى [سورة طه: ١٢١] أنه من " غوى - بالكسر - الفصيل؛ لعدم صحة " غوى " بمعنى " غوى. " فهذا لا يصح فيه التأويل من جهة اللفظ، و الأول لا يصح فيه من جهة المعنى «١».

#### ٧- حكمة ورود المتشابه:

بيننا سابقاً أن المحكم ما كانت دلالته راجحة، و هو النص و الظاهر. و المتشابه ما كانت دلالته غير راجحة، و هو المجمل و المؤول. و السؤال الذي يقذف إلى الذهن الآن: ما حكمة ورود المتشابه بهذا المعنى في القرآن الكريم؟ و نجتزئ في الجواب عن هذا السؤال بما قاله الزمخشري في "كشافه": "فإن قلت: فهل كان القرآن كله محكما؟ قلت: لو كان كله محكما؛ لتعلق الناس به بسهولة مأخذه، و لأعرضوا عما يحتاجون فيه إلى الفحص و التأمل من النظر و الاستدلال. و لو فعلوا ذلك؛ لعطلوا الطريق الذي لا يتوصل إلى معرفة الله و توحيده إلا به، لما في المتشابه من الابتلاء و التمييز بين الثابت على الحق

(١) الموافقات، ٣/ ١٠١.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٣

و المتزلزل فيه، و لما في تقادح العلماء و إتعابهم القرائح في استخراج معانيه و رده إلى المحكم من الفوائد الجلية، و العلوم الجمّة، و نيل الدرجات عند الله. و لأن المؤمن المعتقد ألا مناقضة في كلام الله و لا اختلاف إذا رأى فيه ما يتناقض في ظاهره و أهّمه طلب ما يوفق بينه و يجريه على سنن واحد، ففكر و راجع نفسه و غيره، ففتح الله عليه و تبين مطابقتها للمتشابه للمحكم؛ ازداد طمأنينة إلى معتقده في إيقانه «١».

(١) الكشاف، ١/ ٢٥٩.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٤

#### (٤) الإحكام و النسخ

#### إشارة

بادئ ذي بدء .. فإن قضية النسخ في كتب علوم القرآن و أصول الفقه، قضية متشعبة كثيرة المسائل و الذبول، مما نحا بعلماء الأصول و القرآن أن يؤلفوا فيها المؤلفات الكثيرة و الواسعة. و من البداهه أننا لن نعرض في بحثنا هذا لقضية النسخ برمتها، بل سنجتزئ من

ذلك بقضيتين ذكرهما الشاطبي: مدلول النسخ عند الصحابة و التابعين، و أن النسخ لا يدخل القواعد الكلية وقوعا.

### مدلول النسخ:

ذهب الصحابة و التابعون و من بعدهم إلى أن النسخ هو مطلق التغير الذي يطرأ على بعض الأحكام فيرفعها ليحل محلها أو يخصص ما فيها من عموم، أو يقيد ما فيها من إطلاق. سواء أ كان النص الناسخ عندهم متصلا بالنص المنسوخ، كما في الاستثناء و التقييد، أم كان منفصلا عنه متأخرا في النزول، كما في رفع الحكم عن بعض ما يشمله العام إذا تأخر نزول المخصيص (و هو النسخ الجزئي عند الحنفية). و في بيان ذلك يقول الشاطبي "الذي يظهر من كلام المتقدمين أن النسخ عندهم في الإطلاق أعم منه في كلام الأصوليين. فقد كانوا يطلقون على تقييد المطلق نسخا، و على تخصيص العموم بدليل - متصل أو منفصل - نسخا، و على بيان المبهم و المجمل نسخا.. كما يطلقون على رفع الحكم الشرعي بدليل شرعي متأخر نسخا؛ لأن جميع ذلك مشترك في معنى واحد، و هو أن النسخ في الاصطلاح المتأخر اقتضى أن الأمر المتقدم غير مراد في التكليف، و إنما المراد ما جرى به آخرا.. فالأول غير معمول به، و الثاني معمول به.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٥

و هذا المعنى جار في تقييد المطلق. فإن المطلق متروك الظاهر مع مقيده، فلا إعمال له في إطلاقه، بل المعمل هو المقيّد.. فكأن المطلق لم يفد مع مقيده شيئا، فصار مثل الناسخ و المنسوخ. و كذلك العام مع الخاص؛ إذ كان ظاهر العام يقتضى شمول الحكم لجميع ما يتناوله اللفظ، فلما جاء الخاص؛ أخرج حكم ظاهر العام عن الاعتبار، فأشبهه الناسخ و المنسوخ، إلا أن اللفظ العام لم يهمل مدلوله جملة، و إنما أهمل منه ما دل عليه الخاص، و بقي السائر على الحكم الأول.. فلما كان كذلك؛ استسهل إطلاق لفظ النسخ في جملة هذه المعاني لرجوعها إلى شيء واحد «١».

ثم يورد الشاطبي بضعا و عشرين قضية نسخ، رويت عن الصحابة و التابعين، ليستدل بها على أن مدلول النسخ عند الصحابة كان أوسع منه عند الأصوليين. و نحن نجتزئ بعض هذه القضايا، معقبين على كل منها برأى جمهور الأصوليين فيها..

١- أولى هذه القضايا ما روى عن ابن عباس -رضى الله عنهما- أنه قال في قوله تعالى: مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ [سورة الإسراء]:

١٨] إنه ناسخ لقوله تعالى: مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا [سورة الشورى: ٢٠]. و هو على هذا التحقيق تقييد لمطلق؛ إذ كان قوله: نُؤْتِهِ مِنْهَا مطلقا، و معناه مقيد بالمشيئة (و هو قوله في الأخرى: مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ).

و إلا.. فهو إخبار، و الأخبار لا يدخلها النسخ «٢».

(١) الموافقات، ٣/ ١٠٨، ١٠٩.

(٢) الموافقات، ٣/ ١٠٩.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٦

و يرى الأصوليون كذلك أن الآيتين لا تعارض بينهما، و أن ما في الآية المدعى أنها ناسخة من قيد (المشيئة إنما هو تقييد لما في الآية الأخرى من إطلاق.

على أنه قيد يجب أن يفهم ضرورة، و لو لم يذكر؛ إذ لا يؤتى الله أحدا من حرث الدنيا ما لم يرد ذلك، ضرورة ما هو مقرر من أنه لا يقع في ملك الله عز و جل إلا ما يشاء.

٢- و القضية الثانية (و هي أيضا مروية عن ابن عباس) هي أن قوله تعالى:

وَالشُّعْرَاءُ يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ [سورة الشعراء: ٢٢٤-٢٢٦] منسوخ بقوله تعالى بعد ذلك:

إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّهَ كَثِيرًا وَانْتَضَرُوا مِنْ بَعْدِ مَا ظَلَمُوا [سورة الشعراء: ٢٢٧].

و يرى الأصوليون أن العلاقة بين الآيتين هي علاقة المستثنى بالمستثنى منه، و لكل منهما حكمه الذي يقتضيه عموم المستثنى منه و خصوص المستثنى، و هو شمول الحكم الأول لمن عدا المستثنى أو تخصيص عمومه بطريق الاستثناء، و ليس هذا من النسخ في شيء. ٣- و القضية الثالثة (و هي مروية أيضا عن ابن عباس) هي أن قوله تعالى: قُلِ الْأَنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ [سورة الأنفال: ١] منسوخ بقوله تعالى في السورة نفسها:

وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِلَّذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ [سورة الأنفال: ٤١].

و الأصوليون يرون أن العلاقة بين الآيتين هي علاقة البيان بعد الإجمال، و ذلك بناء على تفسير "الأنفال" بالغنائم. أما إن فسرت "الأنفال" بما يجعله

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٧

الإمام لبعض المقاتلين من سلب قتلاهم؛ فالآيتان لا تعارض بينهما؛ إذ إنهما في موضوعين مختلفين. و على كلا التفسيرين ليس بين الآيتين تعارض يسوغ القول بالنسخ.

٤- و القضية الرابعة هي ما روى عن ابن عباس و ابن مسعود- رضى الله عنهما- في قوله تعالى: وَإِنْ تَبَدُّوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبِكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ [سورة البقرة: ٢٨٤] أنه منسوخ بقوله تعالى بعدها: لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا [سورة البقرة: ٢٨٦]. و هو ليس بمنسوخ، بدليل أن ابن عباس فسر الآية بكتمان الشهادة؛ إذ تقدم قوله: وَلَا تَكْتُمُوا الشَّهَادَةَ [سورة البقرة: ٢٨٣] ثم قال: وَإِنْ تَبَدُّوا .. الآية.

و يعلق الشيخ دراز بأن معنى الآية على كلام ابن عباس: "إن تبدوا ما في أنفسكم و ما تعلمونه في موضوع الشهادة، بأن تقولوا لصاحب الحق نعلم الشيء و لكننا لا نشهد به عند الحكام، أو تخفوه، بالأ تطلعوا صاحب الحق على ما تعلمونه؛ يحاسبكم به الله على كل حال؛ لأنه كتمان للشهادة و مضيع للحق." فيكون قوله: وَإِنْ تَبَدُّوا من باب بيان المجمل لقوله: وَلَا تَكْتُمُوا .. فقد كان يحتمل الأمرين، كما يحتمل أحدهما فقط.

و عليه .. لا تكون آية لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا مرتبطة بهذه الآية.

و أما إذا جرينا على رواية جثو الصحابة على الركب لما نزلت و إن تَبَدُّوا و قولهم: ليس في وسعنا تنزيه النفس عن الهواجس و الخواطر السيئة، فأنزل الله لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا .. إذا جرينا على هذا؛ فتكون

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٨

آية لا يُكَلِّفُ مَخْصَصَةٌ أو مبينة لإجمال آية و إن تَبَدُّوا التي بظاهرها تشمل الهواجس و الخواطر، فنزلت الآية مخرجة لما عدا العزم الذي في الوسع اجتنابه «١».

٥- القضية الخامسة (و هي مروية عن عبد الملك بن حبيب) أن قوله تعالى:

اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ [سورة فصلت: ٤٠]، و قوله: لِمَنْ شَاءَ مِنْكُمْ أَنْ يَسْتَقِيمَ [سورة التكاوير: ٢٨] منسوخان بقوله: وَمَا تَشَاؤُنَ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ [سورة التكاوير: ٢٩].

و يرى الأصوليون أن الآيات الثلاث إنما جاءت في معرض الوعيد و التهديد، و هو معنى لا يقبل النسخ؛ إذ ليس فيه حكم تكليفي، و في نسخه تكذيب للقواعد .. تعالى الله أن يوصف بالكذب.

و بهذا يتبين إسراف بعض العلماء في ادعاء النسخ- بمعناه المتأخر- في كتاب الله، و ذلك بسبب اشتباه اصطلاح المتقدمين باصطلاح

المتأخرين. و من المعلوم في علوم القرآن و أصول الفقه أن النسخ لا يلجأ إليه إلا عند التعارض التام بين الآيتين بحيث يستحيل الجمع بينهما.

و بناء على ذلك .. فإن علاقة الإجمال و التفصيل، و الإبهام و التفسير، و العموم و الخصوص، و الإطلاق و التقييد، ليست من النسخ في شيء عند الأصوليين.

و هذا لا يعنى بأى حال رفض ما صحت روايته عن الصحابة و التابعين من قضايا النسخ، و إنما يعنى أنه لا يحق لأحد الاستدلال بهذه القضايا- و فيها تقرير النسخ بمدلوله الواسع عندهم- على دعاوى النسخ بمدلوله المصطلح عليه عند

(١) انظر تعليق الشيخ عبد الله دراز على الموافقات: ١١٢/٣.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٢٩

الأصوليين و الفقهاء؛ إذ إن هذا يناقض الحقيقة البديهية الواجبة مراعاتها في مناهج البحث، و هى تحرير المراد (أو تحرير محل النزاع). و من ثم .. فليس من أمانة البحث العلمى أن نورد خبراً عن ابن عباس- أو غيره- يقرر فيه نسخ آية لأخرى، مع أنه ليس بين الآيتين إلا علاقة المستثنى بالمستثنى منه، لنستدل بهذا الخبر على أن إحدى الآيتين منسوخة بالأخرى على ما اصطلاحنا نحن عليه في تحديد مدلول النسخ أخيراً بأنه رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى آخر متأخر عنه.

و بوسعك أن ترى هذه الحقيقة التى أوضحها لك في هذه العبارة التى وردت على لسان الشيخ ولي الله الدهلوى "من المواضع الصعبة في فن التفسير (التي ساحتها واسعة جداً، و الاختلاف فيها كثير) معرفة الناسخ و المنسوخ.

و أقوى الوجوه الصعبة اختلاف اصطلاح المتقدمين و المتأخرين. و ما علم في هذا الباب، من استقراء كلام الصحابة و التابعين، أنهم كانوا يستعملون النسخ بإزاء المعنى اللغوى الذى هو إزالة شيء بشيء، لا بإزاء مصطلح الأصوليين. فمعنى النسخ عندهم إزالة بعض الأوصاف من الآية بآية أخرى .. إما بانتهاء مدة العمل، أو بصرف الكلام عن المعنى المتبادر إلى غير المتبادر، أو بيان كون قيد من القيود اتفاقياً، أو تخصيص عام، أو بيان الفارق بين النصوص و ما قيس عليه ظاهراً، أو إزالة عادة الجاهلية، أو الشريعة السابقة. فأتسع باب النسخ عندهم، و كثر جولان العقل هنالك، و اتسعت دائرة الاختلاف. و لهذا بلغ عدد الآيات المنسوخة خمسمائة.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٠

و إن تأملت متعمقاً؛ فهى غير محصورة. و المنسوخ باصطلاح المتأخرين عدد قليل، لا سيما بحسب ما اخترناه من التوجيه «١».

### النسخ لا يكون في الكليات وقوعاً:

يقدر الشاطبي أن الذى نزل بمكة على النبي صلى الله عليه و سلم من أحكام الشريعة هو ما كان من الأحكام الكلية- على غالب الأمر- ثم تبعها أشياء بالمدينة، كملت بها تلك القواعد التى وضع أصلها بمكة.

ثم يقرر أيضاً- بناء على هذا- أن المنسوخ في مكة قليل أو نادر، و علل لذلك بأن النسخ لا يكون في الكليات وقوعاً، و إن أمكن عقلاً «٢».

و أما إن الكليات لا نسخ فيها؛ فدليلة الاستقراء التام، و أن الشريعة مبنية على حفظ الضروريات و الحاجيات و التحسينات .. و جميع ذلك لم ينسخ منه شيء.

قال "القواعد الكلية، من الضروريات و الحاجيات و التحسينات، لم يقع فيها نسخ. و إنما وقع النسخ في أمور جزئية بدليل الاستقراء. فإن كل ما يعود بالحفظ على الأمور الخمسة ثابت، و إن فرض نسخ بعض جزئياته؛ فذلك لا يكون إلا بوجه آخر من الحفظ، و إن فرض النسخ في بعضها إلى غير بدل؛ فأصل الحفظ باق؛ إذ لا يلزم من رفع بعض أنواع الجنس رفع الجنس. بل زعم الأصوليون أن



الضروريات مراعاة في كل ملء، و أن اختلاف أوجه الحفظ بحسب كل ملء. و هكذا يقتضى الأمر في الحاجيات و التحسينات، و قد قال تعالى:

(١) الفوز الكبير في أصول التفسير، ص ٥٣.

(٢) الموافقات، ٣/ ١٠٤.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣١

شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ [سورة الشورى: ١٣]، و قال تعالى: فَاصْبِرْ كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ [سورة الأحقاف: ٣٥]، و قال بعد ذكر كثير من الأنبياء- عليهم السلام:- أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَاهُمْ أَقْتَدِ [سورة الأنعام: ٩٠.."]

ثم أخذ الشاطبي يسوق بعض الأدلة على ما ذكر، ثم قال .. "إلى سائر ما فى ذلك من معانى الضروريات. و كذلك الحاجيات .. فإننا نعلم أنهم لم يكلفوا بما لا- يطاق. هذا .. و إن كانوا قد كلفوا بأمر شاق؛ فذاك لا- يرفع أصل اعتبار الحاجيات. و مثل ذلك التحسينات .."

ثم أورد اعتراضا و أجاب عنه .. قال "و أما قوله: لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا [سورة المائدة: ٤٧]؛ فإنه يصدق على الفروع الجزئية، و به تجتمع معانى الآيات و الأخبار. فإذا كانت الشرائع قد اتفقت فى الأصول- مع وقوع النسخ فيها- و ثبتت و لم تنسخ؛ فهى فى الملء الواحدة الجامعة لمحاسن الملل أولى " (١).

و صفوة القول أنه ليس كل حكم شرعى يقابل للنسخ. فإن من شروط الحكم المنسوخ أن يكون جزئيا لا كلياً، و أن يكون عمليا لا عقدياً. فمن الخطأ أن يزعم زاعم أن حكما من الأحكام الكلية فى الشريعة منسوخ. و مثله أصول العقيدة، و مكارم الأخلاق.

(١) الموافقات، ٣/ ١١٧، ١١٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٢

لقد شرعت الأحكام الكلية لتتفرع عليها الجزئيات. فهى أصول تستنبط منها الفروع، و كليات تبنى عليها الجزئيات، و قواعد تندرج تحتها الفروع .. و ما كانت الأصول الكلية لتنسخ و هى أساس الجزئيات.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٣

## (٥) بيان القرآن لما تحته من أحكام

لنبداً أولاً بعرض موجز لما قاله الشاطبي فى خصائص القرآن الكريم.

"القرآن- كما تقرر- كلية الشريعة، و عمدة الملء، و ينبوع الحكمة، و آية الرسالة، و نور الأبصار و البصائر ... و هذا كله لا يحتاج إلى تقرير و استدلال عليه؛ لأنه معلوم من دين الأمة " (١).

و لا يتهياً لمن أراد فهمه و الوقوف على أسراره، و استخلاص أحكام الشريعة الجزئية، و قواعدها الكلية، و مقاصدها العامة، إلا بأن يجعله موضوع درسه و نظره، و أن يتدبر آياته، و يطيل النظر فى معانيه، و يشد الرحال فى اقتناص إشارات و إدراك تلويحاته.

غير أنا إنما نريد هنا بالأحكام معنى خاصاً، و هو خصوص الأحكام الشرعية الجزئية. و قد اقتصر بعض علماء أصول الفقه على الحكم التكليفي فى تعريف الحكم الشرعى، و لكنها طريقة ضعيفة عند الأصوليين، نص على ذلك العلامة الشيخ محمد بخيت المطيعي.

و عرفه ابن الحاجب فراد الحكم الوضعي، و هو الصواب.

و لعل أمثل التعريف للحكم الشرعي أنه خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين بالاقضاء أو التخيير أو الوضع. "خطاب الله" يقصد به توجيه الخطاب، أي الكلام المخاطب به، وهو كلام الله تعالى النفسى القديم القائم بذاته تعالى. ومن ثم .. خرج به كل خطاب لغيره سبحانه.

(١) الموافقات، ٣/ ٣٤٦.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٤

قال المحقق الإسنى: "فإن قيل: إن هذا الحد صحيح من هذا الوجه - أي إضافة الخطاب إلى الله: لكن يرد عليه أحكام كثيرة ثابتة بقول النبي صلى الله عليه وسلم وبفعله، وبالإجماع، وبالقياس، وقد أخرجها بقوله "خطاب الله؛ فالجواب أن الحكم هو خطاب الله تعالى مطلقاً، وهذه الأربعة معرّفات له، لا مثبتات."

"المتعلق بأفعال المكلفين" أي تعلقاً معنوياً في الأزل، و تنجيزياً بعد البعث، و وجود المكلف على شرط التكليف. و خرج خطاب الله المتعلق بالذوات، و الصفات و الجمادات.

"بالاقضاء" و هو الطلب، فيكون شاملاً للفعل و الترك. و الفعل قد يكون جازماً و هو الإيجاب، أو غير جازم و هو الندب، و الترك يكون جازماً و هو التحريم، أو غير جازم و هو الكراهة.

و "الاقضاء" قيد في التعريف، أخرج خطاب الله المتعلق بأفعال المكلفين على سبيل الإخبار، كما في قوله تعالى: وَ اللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ [سورة الصافات: ٩٦].

"أو التخيير" و هو الإباحة، فصارت الأحكام التكليفية خمسة، و هي كذلك عند الجمهور.

"أو الوضع" أي جعل الشيء سبباً، كالسرقة: سبب في القلع أو شرطاً، كالطهارة: شرط في الصلاة، أو مانعاً، كالسكّر و الجنابة المانعين من الصلاة، أو صحيحاً فتترتب عليه آثاره، أو فاسداً فلا تترتب. و هي أيضاً خمسة.

إذن .. تعلق الخطاب في الفعل على وجه الطلب أو التخيير يسمى حكماً تكليفاً، و تعلقه به على وجه الوضع يسمى حكماً وضعياً، و الحكم التكليفي لا يتعلق إلا بالمكلف، و الوضعي يتعلق بالإنسان، سواء أ كان مكلفاً أم لا

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٥

(كالصبي و المجنون .. فإنهما يثبت في حقهما الحكم الوضعي، كصحة بيع الصبي، و ضمان متلفاتهما، أو ثبوت الدين في ذمتهما).

أما الفقهاء؛ فيجعلون الحكم الشرعي مدلول ذلك الخطاب، أو قل: صفة فعل المكلف. فالحكم عند الأصوليين هو "الإيجاب" الذي هو صفة قائمة بذاته تعالى. و "الوجوب"، الذي هو صفة فعل المكلف، هو الحكم عند الفقهاء.

يقول العلامة الشيخ بخيت المطيعي: "و العجب أن بعض المتأخرين ممن تصدى للكتابة في علم الأصول قد تشبث بما قاله أولئك المتأخرون من الأشاعرة، و عرف الحكم بما عرفوه به. غير أن فريقاً من الحنفية فسروا الحكم بما ثبت بالخطاب اللفظي، و سلكوا طريق المحققين" (١).

و لنقف عند هذا الحد في بيان المراد من الأحكام التي عنى القرآن الكريم ببيانها، لنبدأ بإيضاح منهج القرآن - كما عرضه الشاطبي - في سياق أحكامه.

و يتلخص هذا المنهج في نظريتين:

إحداهما: أن القرآن أتى جامعاً للأحكام بطريقة كلية إجمالية، دون النظر إلى واحد من أقسام الأحكام الشرعية.

هذا ما نص عليه الشاطبي بقوله: "تعريف القرآن بالأحكام الشرعية أكثره كلي لا جزئي، و حيث جاء جزئياً، فمأخذه على الكلية .. إما بالاعتبار (أو بمعنى الأصل، إلا ما خصه الدليل، مثل خصائص النبي صلى الله عليه وسلم). و يدل على هذا المعنى - بعد الاستقراء

المعتبر - أنه محتاج إلى كثير من البيان .. فإن السنة، على

(١) انظر: حاشية نهاية السؤل، للإسنوى ١/ ٦٩ و ما بعدها، والإحسان في علوم القرآن، ٢٩٧، ٢٩٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٦

كثرتها و كثرة مسائلها، إنما هي بيان للكتاب كما سيأتي ... و إذا كان كذلك؛ فالقرآن على اختصاره جامع. و لا يكون جامعا إلا و المجموع فيه أمور كلية."

ثم ذكر أن السنة جاءت مفسرة لأحكامه الكلية. و لذا .. تضمن القرآن الكليات المعنوية على الكمال، و هي الضروريات و الحاجيات و التحسينات، و كذلك أتى بأصول العبادات و المعاملات. فكل ما استنبط من الأحكام بالسنة أو الإجماع أو القياس؛ فإنما نشأ عن القرآن. و استدلل لذلك.

ثم ذكر أيضا أنه "لا ينبغي في الاستنباط الاقتصار على القرآن دون النظر في شرحه و بيانه، و هو السنة؛ لأنه إذا كان كلياً؛ فلا محيص من النظر في بيانه «١»".

و قبل أن نهى الحديث عن النظرة الأولى لا بد أن نقف بالقارئ على أنه "لو لا كلية التناول للأحكام؛ لتضخم القرآن، و عسر على الأمة حفظه. و لو لا هذه الكلية؛ ما اتصف القرآن بالمرونة و الصلاحية لكل عصر و كذلك .. لولاها؛ ما حصل علماء المسلمين هذه الرتب العلية بالاجتهاد «٢»".

(١) الموافقات، ٣/ ٣٦٦، ٣٦٧ و ما بعدها.

(٢) و انه هنا إلى أن اجتهاد المجتهدين إنما يتناول بعض آيات الأحكام التي جاءت بصيغته كلية، لا يتعين المراد منها (بأن كانت قابلة للاحتتمالات، و ذلك مثل القدر الممسوح من الرأس في آية الوضوء).

أما إذا جاءت آيات الأحكام بصيغته قاطعة الدلالة على معناها؛ فلا محل للاجتهاد حينئذ، و ذلك كآيات وجوب الصلاة، و حرمة الزنا و القذف، و غير ذلك.

و ثمرة الفرق بين النوعين تتجلى في أن الأول ثابت، فمن أنكره؛ يكون خارجاً عن الملة .. بخلاف الثاني .. فهو متغير، فمن أنكر فيه فهما معينا تحتمله الآية كما تحتمل غيره من الاجتهادات؛ لا يكون كذلك. و أن الأول واجب الاتباع عتياً على كل مكلف، بخلاف الثاني .. فإن كل مجتهد

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٧

فمجيء القرآن بالمفاهيم الكلية لتشريع الأحكام في الأعم الأغلب يومي من قبل منزله الحكيم إلى المجتهدين في أي عصر أن يسلكوا هذا المنهج التشريعي في استنباطهم الأحكام التشريعية، و ذلك بأن ينزلوا المفهوم الكلي على ما يتحقق فيه. و هذا ما يسمى عند الأصوليين بتحقيق المناط.

و بناء على ذلك .. فإنه لا انفصال بين الجزئي و الكلي من المفاهيم القرآنية.

فالاستنباط من قبل الأئمة المجتهدين إنما هو تطبيق لكليات من المفاهيم العامة و المطلقة على الجزئيات.

و في ذلك يقول الشاطبي "إن الجزئيات لو لم تكن معتبرة في إقامة الكليات؛ لم يصح الأمر بالكلي من أصله؛ لأن الكلي - من حيث هو كل - لا يصح القصد في التكليف إليه؛ لأنه راجع لأمر معقول لا يحصل في الخارج إلا في ضمن الجزئيات. فتوجه القصد إليه من حيث التكليف به توجه إلى تكليف ما لا - يطاق .. و ذلك ممنوع الوقوع. فإذا كان لا يحصل الكلي إلا بحصول الجزئيات؛ فالقصد الشرعي متوجه إلى الجزئيات «١»".

أما ثانياً النظرية؛ فهي أن القرآن أتى بأحكام مفصلة. وهذا هو القليل في تناوله للأحكام و يتمثل فيما قاله العز بن عبد السلام:" معظم آي القرآن لا يخلو عن أحكام مشتملة على آداب حسنة، و أخلاق جميلة. ثم .. من الآيات ما صرح

يتبع فيه ما وصل إليه؛ إذ يحرم عليه أن يترك يقين ما عنده لظن ما عند الناس. و كذلك المقلد ..

يتبع فيه رأى من شاء تقليده من أهل الاجتهاد.

(١) الموافقات، ٢/ ٦٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٨

فيه بالأحكام، و منها ما يؤخذ بطريق الاستنباط .. إما بلا ضم إلى آية أخرى، كاستنباط صحة أنكحة الكفار من قوله: وَ امْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَبْطِ [سورة المسد: ٤]، و صحة صوم الجنب من قوله: فَالْمَانَ بَاشِرُوهُنَّ إِلَى قَوْلِهِ: حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ [سورة البقرة: ١٨٧] .. و إما مع ضم، كاستنباط أن أقل الحمل ستة أشهر من قوله: وَ حَمْلُهُ وَ فِصَالُهُ ثَلَاثُونَ شَهْرًا [سورة الأحقاف: ١٥] مع قوله: وَ فِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ [سورة لقمان: ١٤]."

قال:" و يستدل على الأحكام تارة بالصيغة، و هو ظاهر. و تارة بالإخبار، مثل أَجَلٌ لَكُمْ [سورة البقرة: ١٨٧]، حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ [سورة المائدة: ٣]، كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ [سورة البقرة: ١٨٣].

و تارة بما رتب عليها في العاجل أو الآجل من خير أو شر أو نفع أو ضرر.

و قد نوع الشارع ذلك أنواعا كثيرة .. ترغيبا لعباده و ترهيبا، و تقريبا إلى أفهامهم.

فكل فعل عظمه الشرع، أو مدحه أو مدح فاعله لأجله، أو أحبه أو أحب فاعله، أو رضى به أو رضى عن فاعله، أو وصفه بالاستقامة أو البركة أو الطيب، أو أقسم به أو بفاعله (كالإقسام بالشفع و الوتر، و بخيل المجاهدين، و بالنفس اللوامة)، أو نصبه سببا لذكره لعبده أو لمحبهته، أو لثواب عاجل أو آجل، أو لشكره له، أو لهديته إياه، أو لإرضاء فاعله، أو لمغفرة ذنبه و تكفير سيئاته، أو لقبوله، أو لنصرة فاعله، أو بشارته، أو وصف فاعله بالطيب، أو وصف الفعل بكونه معروفا، أو نفى الحزن و الخوف عن فاعله، أو وعده بالأمن، أو نصبه سببا لولايته، أو أخبر عن دعاء الرسول بحصوله، أو وصفه بكونه قربة،

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٣٩

أو بصفة مدح (كالحياء و النور و الشفاء)؛ فهو دليل على مشروعيته المشتركة بين الوجوب و الندب.

و كل فعل طلب الشارع تركه، أو ذمه أو ذم فاعله، أو عتب عليه، أو مقت فاعله أو لعنه، أو نفى محبته أو محبة فاعله أو الرضا به أو عن فاعله، أو شبه فاعله بالبهايم أو بالشياطين، أو جعله مانعا من الهدى أو من القبول، أو وصفه بسوء أو كراهية، أو استعاذ الأنبياء منه أو أبغضوه، أو جعله سببا لنفى الفلاح، أو لعذاب عاجل أو آجل، أو لدم أو لوم أو ضلالة أو معصية، أو وصف بخبث أو رجس، أو لعن أو غضب، أو زوال نعمه، أو حلول نقمة، أو حد من الحدود، أو قسوة أو خزي أو ارتهان نفس، أو لعداوة الله و محاربهته، أو لاستهزائه أو سخريته، أو جعله الله سببا لنسيانه فاعله، أو وصفه نفسه بالصبر عليه أو بالحلم، أو بالصفح عنه، أو دعا إلى التوبة منه، أو وصف فاعله بخبث أو احتقار، أو نسبه إلى عمل الشيطان أو تزيينه، أو تولى الشيطان لفاعله، أو وصفه بصفة ذم (ككونه ظلما أو بغيا أو عدوانا أو إثما أو مرضا)، أو تبرأ الأنبياء منه أو من فاعله، أو شكوا إلى الله من فاعله، أو جاهروا فاعله بالعداوة، أو نهوا عن الأسي و الحزن عليه، أو نصب سببا لخيبه فاعله عاجلا أو آجلا، أو رتب عليه حرمان الجنة و ما فيها، أو وصف فاعله بأنه عدو الله، أو بأن الله عدوه، أو أعلم فاعله بحرب من الله و رسوله، أو حمّل فاعله إثما، أو قيل فيه "لا- ينبغى هذا" أو "لا- يكون"، أو أمر بالتقوى عند السؤال عنه، أو أمر بفعل مضاده، أو بهجر فاعله، أو تلاعن فاعله في الآخرة، أو تبرأ بعضهم من بعض، أو دعا بعضهم على بعض، أو وصف فاعله بالضلالة، أو أنه ليس من الله في شيء، أو ليس من الرسول و أصحابه، أو جعل اجتنابه سببا للفلاح، أو جعله سببا لإيقاع

## العداوة

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٠

و البغضاء بين المسلمين، أو قيل فيه "هل أنت منته،" أو نهى الأنبياء عن الدعاء لفاعله، أو رتب عليه إبعادا أو طردا أو لفظة "قتل من فعله" أو "قاتله الله،" أو أخبر أن فاعله لا يكلمه الله يوم القيامة ولا ينظر إليه ولا يزيكه، ولا يصلح عمله ولا يهدى كيده، أو لا يفلح، أو يقيض له الشيطان، أو جعل سببا لإزاحة قلب فاعله، أو صرفه عن آيات الله و سؤاله عن علته الفعل؛ فهو دليل على المنع من الفعل. و دلالاته على التحريم أظهر من دلالاته على مجرد الكراهية.

و تستفاد الإباحة من لفظ الإحلال، و رفع الجناح و الحرج و الإثم و المؤاخذه، و من الإذن فيه، و العفو عنه، و من الامتنان بما في الأعيان من المنافع، و من السكوت عن التحريم، و من الإنكار على من حرم الشيء مع الإخبار بأنه خلق أو جعل لنا، و الإخبار عن فعل من قبلنا من غير ذم لهم عليه (فإن اقترن بإخباره مدح؛ دل على مشروعيته وجوبا أو استحبابا.) "انتهى كلام الشيخ عز الدين «١».

و بعد ... فأحب أن أزيدك خاصيتين من خواص القرآن الكريم لا تراها لغيره في بيان نهجه للأحكام ...

أولاً: أن بيانه لتلك الأحكام لم يكن على سنن البيان المعروف في القوانين الوضعيه، بأن يذكر الأوامر و النواهي جافه مجردة عن معاني الترخيب أو الترهيب. و إنما يسوقها مكتنفه بأنواع من المعاني شأنها أن تخلق في نفوس المخاطبين الهيئه و المراقبه و الارتياح، و الشعور بالفائدة العاجله و الآجلة ..

فيدعوهم كل هذا إلى المسارعة إليها، و امتثال الأمر نظرا إلى واجب الإيمان،

(١) الإتقان في علوم القرآن، للسيوطي، ط. أبو الفضل إبراهيم، ٤/ ٣٥: ٣٧.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤١

و بداعية الخوف من عقاب الله و غضبه، و الطمع في ثوابه و رضاه. و هذا هو الوازع الديني الذي تمتاز بغرسه في النفوس الشرائع السماويه، و هو بلا شك أكبر عون للوازع الزمني في الحصول على مهمته.

ثانيا: لم ينهج القرآن في ذكره لآيات الأحكام منهج الكتب المؤلفة، التي تذكر الأحكام المتعلقة بشيء واحد في مكان واحد. و إنما فرق آيات الأحكام تفريفا. و قد يورد ما يتعلق بالطلاق و الرضاع و أحكامها و ما يتعلق بالخمير و حرمتها، فيما بين ما يتعلق بالقتال و شئون اليتامى، و انظر في ذلك قوله تعالى:

حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى [سورة البقرة: ٢٣٨]، حيث إنها وقعت بين آيات الطلاق و ما يتعلق به. ثم .. انظر إلى قوله تعالى: يَسْئَلُونَكَ عَنِ الْخَمْرِ [سورة البقرة: ٢١٩]، و ما قبلها من آيات القتال و الردة، و ما بعدها من آيات اليتامى و نكاح المشركات. ثم انظر إلى آيات الحج التي ذكر بعضها في سورة البقرة و البعض الآخر في سورة الحج. و كذلك تجد أحكام الطلاق و الزواج و الرجعة ذكر بعضها في سورة البقرة، و بعضها في سورة النساء، و بعضها في سورة الطلاق. و هكذا تجد القرآن في ذكره لآيات الأحكام أشبه شيء ببستان فرقت ثماره و أزهاره في جميع نواحيه حتى يأخذ الإنسان أنى شاء ما ينفعه و ما يشتهي من ألوان مختلفه و أزهار متباينه و ثمار يعاون بعضها بعضا في الروح العام الذي يقصده، و هو روح التغذية بالنافع و الهداية إلى الخير ..

و لهذه الطريقة فيما نرى إيماء خاص .. و هو أن جميع ما في القرآن، و إن اختلفت أماكنه و تعددت سورته و أحكامه، فهو وحدة عامة .. لا يصح تفريقه في

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٢

العمل، و لا الأخذ ببعضه دون بعض، و كأنه- و قد سلك هذا المسلك- يقول للمكلف و هو يحدثه عن شئون الأسرة و أحكامها مثلا: لا تشغلك أسرتك و شئونها عن مراقبة الله.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٣

## (٦) القرآن فيه بيان كل شيء و لو بنوعه أو بجنسه

يقرر الشيخ الشاطبي أن القرآن فيه بيان كل شيء؛ لأن تعريفه بالأحكام الشرعية أكثره كلي أو جزئي مأخوذ على الكلية.. إما بالاعتبار، أو بمعنى الأصل (القياس).

و استدل على ذلك بأمور:

أولاً: النصوص القرآنية، من نحو قوله تعالى: الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ [سورة المائدة: ٣]، وقوله: وَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ [سورة النحل: ٨٩]، إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ [سورة الإسراء: ٩]، يعنى الطريقة المستقيمة (و هى النظام الكامل فى معاملة الخالق و الخلق).

ثانياً: ما جاء فى الأحاديث والآثار المؤذنة بذلك المعنى «١».

ثالثاً: التجربة، و هو أنه لا أحد من العلماء لجأ إلى القرآن فى مسألة إلا وجد لها فيه أصلاً. و أقرب الطوائف من إعواز المسائل النازلة أهل الظواهر، الذين ينكرون القياس، و لم يثبت عنهم أنهم عجزوا عن الدليل فى مسألة من المسائل.

ثم ذكر اعتراضاً و أجاب عنه فقال: "و لقال أن يقول: إن هذا غير صحيح؛ لما ثبت فى الشريعة من المسائل و القواعد غير الموجودة فى القرآن، و إنما وجدت فى السنة." "

(١) ذكر الشاطبي طرفاً من هذه الأحاديث، فانظرها- إن شئت- فى الموافقات.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٤

ثم قال: "و الجواب المذكور فى الدليل الثانى، و هو السنة.. "و عصارته: أن القرآن دال على السنة حيث كان متضمناً لكلياتها فى الجملة، و إن كانت بيانا له فى التفصيل.

و بيان ذلك: أن امرأة من بنى أسد أتت عبد الله بن مسعود رضى الله عنه فقالت له:

بلغنى أنك لعنت كذا و كذا.. و إننى قد قرأت ما بين اللوحين، فلم أجد الذى تقول!

فقال لها عبد الله: أما قرأتى قوله تعالى: وَ مَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَ مَا نَهَاكُمُ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَ اتَّقُوا اللَّهَ [سورة الحشر: ٧]؟ قالت: بلى.

قال: فهو ذاك. إلى غير ذلك من الأمثلة التى ذكرها الشاطبي «١». ثم قال:

"و على هذا.. لا بد فى كل مسألة يراد تحصيل علمها على أكمل الوجوه أن يلتفت إلى أصلها فى القرآن.. فإن وجدت منصوصاً على عينها، أو ذكر نوعها، أو جنسها؛ فذاك. و إلا.. فمراتب النظر فيها متعددة «٢».

(١) انظر: الموافقات، ٣/ ٣٦٦، ٤/ ٢٤ و ما بعدها.

(٢) الموافقات، ٣/ ٣٧٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٥

## (٧) وقوع الحكايات فى القرآن الكريم

قال الشاطبي: "كل حكاية وقعت فى القرآن.. فيما أن يشتمل مع ذلك على التنبيه على كذب المحكى و بطلانه، أو لا يشتمل على

ذلك، بل يظل ساكتا عن الحكم فيه بشيء. فإن كان الأول؛ فلا إشكال في بطلان ذلك المحكى و كذبه، وهذا لا يحتاج إلى برهان عليه. وإن كان الثاني؛ فإقرار القرآن له و سكوته عن التنبيه عليه بكذب، أو بطلان دليل على صدقه و صحته؛ لأن الله سمي القرآن فرقانا و تبيانا لكل شيء، و هو حجة الله على الخلق على الجملة و التفصيل و الإطلاق و العموم، و هذا المعنى يأبى أن يحكى فيه ما ليس بحق ثم لا ينبه عليه «(١)».

و لبيان هذين الأمرين نسوق لكل نوع طائفة من الأمثلة التي ذكرها الشاطبي.

أمثلة النوع الأول: المثال الأول: قال تعالى: إِذْ قَالُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيْنَا بَشَرًا مِنْ شَيْءٍ [سورة الأنعام: ٩١]، و هو قول اليهود اعتراضا منهم على نزول القرآن على النبي صلى الله عليه و سلم، فنبه الله على كذبهم بقوله: قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى نُورًا وَ هُدًى لِلنَّاسِ [سورة الأنعام: ٩١].

و المثال الثاني: قوله تعالى: وَقَالُوا هَذِهِ أَنْعَامٌ وَ حَزْبٌ حَسْبٌ لَا يَطْعَمُهَا إِلَّا مَنْ نَشَاءُ بَزْعَمِهِمْ وَ أَنْعَامٌ حُرِّمَتْ طُهُورُهَا وَ أَنْعَامٌ لَا يَذْكُرُونَهَا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا افْتِرَاءً عَلَيْهِ

(١) الموافقات، ٣/ ٣٥٣، ٣٥٤.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٦

[سورة الأنعام: ١٣٨]، ثم أعقب ذلك رداً عليهم بقوله: سَيَجْزِيهِمْ وَ صَفَّهِمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ [سورة الأنعام: ١٣٩].

و بيان ذلك أن المشركين أفرزوا نصيبا من أموالهم من الزرع و الأنعام فجعلوها حسبا محجورة، لا يتصرفون فيها لأنفسهم، ثم قسموها أقساما .. فمنها ما خصوا به خدام أصنامهم، و فيها من الأنعام ما سيئوه و امتنعوا عن ركوبه و استخدامه حسبة لأصنامهم، و منها ما لا يذكر اسم الله عليه عند ذبحه، بل يذكرون عليه اسم أصنامهم دونه، و كل ذلك جهالة و ضلال و افتراء على الله ..

فلذلك رد الله عليهم شرعية صنيعهم، و سماه افتراء، و توعدهم بالعذاب عليه.

المثال الثالث: قال تعالى: وَ جَعَلُوا لِلَّهِ مِمَّا ذَرَأَ مِنَ الْحَرْثِ وَ الْأَنْعَامِ نَصِيبًا فَقَالُوا هَذَا لِلَّهِ بِزَعْمِهِمْ وَ هَذَا لِشُرَكَائِنَا فَمَا كَانَ لِشُرَكَائِهِمْ فَلَا يَصِلُ إِلَى اللَّهِ وَ مَا كَانَ لِلَّهِ فَهُوَ يَصِلُ إِلَى شُرَكَائِهِمْ [سورة الأنعام: ١٣٦]، ثم عقب على هذا بقوله: سَاءَ مَا يَحْكُمُونَ.

و بيان معنى القول الكريم أن المشركين أفرزوا من أموالهم مما خلق الله لهم من الزرع و الأنعام نصيبا قسموه قسامين: قسما جعلوه في سبيل الله للضيفان و المساكين، و قسما جعلوه في خدمة أصنامهم .. فإذا فضل فضل من المال مما جعلوه لله؛ أضافوه لخدمة أصنامهم، و إذا فضل فضل من المال مما جعلوه لشركائهم؛ لم يضيفوه لما جعل إحسانا في سبيل الله. و لا شك أن هذا العمل بهذه الصورة خطأ و باطل .. فنبه القرآن بعد حكايته على أنه من سوء الحكم و باطل المعتقد.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٧

المثال الرابع: قال تعالى: وَ إِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ نُطْعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ [سورة يس: ٤٧] استهزاء بالمؤمنين و تعنيتم لهم .. فرد الله عليهم بقوله: إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُبِينٍ [سورة يس: ٤٧].

و اختلفت طريقة المشايخ في بيان كونهم بهذا القول في ضلال مبين .. فذهب الشاطبي إلى أن هذا القول منهم إنما كان حيدة عن سنن الجواب الصحيح.

فقد كان طريق الجواب الصحيح الامتثال أو عدم الامتثال، بقول "نعم" أو "لا" .. لكنهم عدلوا عن ذلك إلى الاحتجاج بالمشيئة الإلهية التي لا تعارض، فقالوا: لم يشأ الله أن يطعمهم؛ فلا قدرة لنا على إطعامهم! فانقلب هذا الاحتجاج عليهم: إذا احتججتكم بالمشيئة الإلهية المطلقة التي لا تعارض؛ فكيف أقدمتم على معارضة مشيئته بالامتناع عما كلفكم به من إطعامهم؟ فهل هذا إلا التناقض المبين،

و هو عين الضلال المبين؟ «١».

و ذهب الإمام الرازي إلى أن المقصود من قولهم: أُنْطِعِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ أَحَدَ اِحْتِمَالِينَ .. أحدهما: أن يكون إشارة إلى أن الله إن شاء أن يطعمهم؛ كان يطعمهم .. فلا نقدر على إطعامهم؛ لأنه حينئذ من تحصيل الحاصل. و إن شاء عدم إطعامهم؛ فلا يقدر أحد على إطعامهم؛ فإطعامهم - المأمور به - غير مقدور لهم على كل من الفرضين .. فكيف يؤمرون بما لا تتسع له قدرتهم؟

(١) انظر: الموافقات و حاشية الشيخ دراز، ٣/ ٣٥٧.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٨

و ثانيهما: أن يكون معنى كلامهم هو أن الله أراد تجويع هؤلاء بعدم إطعامهم .. فلو أطعمناهم؛ يكون سعيًا في إبطال فعل الله و أنه لا يجوز.

ثم أجاب بقوله: "إن هؤلاء المشركين نظروا بمقالتهم هذه إلى إرادة الأمر، و لم ينظروا إلى الأمر و الطلب. و ذلك أن السيد إذا أمر العبد بأمر لا ينبغي أن يكشف له سبب الأمر، و الاطلاع على المقصود الذي أمر لأجله. مثاله: الملك إذا أراد الركوب للهجوم على عدو بحيث لا يطلع عليه أحد، و قال لعبده: أحضر المركوب .. فلو تطلع العبد، و استكشف المقصود الذي لأجله كان الركوب؛ لنسب إلى أنه يريد أن يطلع عدوه على الحذر منه، و كشف سره. قال: فالأدب في الطاعة هو اتباع الأمر، لا تتبع المراد. فالله إذا قال: أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ [سورة يس: ٤٧]؛ فلا يجوز لهم أن يقولوا: لم لم يطعمهم الله مما في خزائنه «؟» ١.

يقول الأستاذ الجليل سعاد جلال: "و الذي يظهر لنا من وراء ما يقول هؤلاء الأئمة في رد إشكال قول المشركين في هذه الآية أن نقول: ليس من الصحيح أن الله لم يشأ إطعام أولئك المساكين المطلوب إطعامهم. و المشركون غالطون في نسبة هذه الدعوى إلى الله. بل إن الله يشأ إطعامهم، بدليل قوله في آية أخرى و مَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا [سورة هود: ٦]، فأثبت بهذه الآية أنه ألزم نفسه برزق جميع أفراد الإنسان و كل من له حركة يدب بها على الأرض، و لم يزل - سبحانه - قيوماً بهذا الالتزام، لكنه جعل رزق الفقراء و العاجزين مقتطعا من أموال الأغنياء. فملكية الأغنياء في أموالهم مكفوفة عما

(١) التفسير الكبير، الفخر الرازي، ط. دار الكتب العلمية، ٢٦/ ٧٥، ٧٦.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٤٩

جعله الله حقاً للفقراء في هذه الأموال، فمقدار هذا الحق غير مملوك لهم على الحقيقة. فحاجة الفقراء إلى الإطعام غير ناشئة عن عدم مشيئة الله إطعامهم لأنه - سبحانه - لم يشأ إطعامهم، بل هي ناشئة من حبس هؤلاء المشركين طعام الفقراء عنهم بغير حق. فاعتراض هؤلاء المشركين بوضع مسئولية حرمان الفقراء على مشيئة الله مردود عليهم، من حيث تقع مسئولية ذلك عليهم أنفسهم " ١.

أمثلة النوع الثاني: و أما النوع الثاني من حكايات القرآن (و نذكر بأنه ما حكاها القرآن من الأحداث و سكت عن تفنيده، فكان مصادقة عليه .. بخلاف النوع الأول)؛ فأمثلته كثيرة ..

منها ما حكاها القرآن الكريم من شريعة بنى إسرائيل و سكت عنه، كقوله تعالى: وَ كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَ الْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَ الْأُذُنَ بِالْأُذُنِ وَ السِّنَّ بِالسِّنِّ وَ الْجُرُوحَ قِصَاصٌ [سورة المائدة: ٤٥].

و منها قوله في حكاية قصة أهل الكهف: سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَ يَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَ يَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَ ثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ [سورة الكهف: ٢٢] .. ففي هذه الآية شاهد على النوع الأول، و شاهد على النوع الثاني.



(١) علم الفقه و الأصول، ص ٢٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٠

و بيان ذلك أن حكاية كون الكلب رابع الجماعة أو سادسهم، نبه القرآن على أن ذلك رجما بالغيب .. فأفاد أنهم ليسوا خمسة و لا ستة؛ لأن الحكم إذا كان رجما بالغيب؛ كان ظناً، و الظن لا يركن إليه.

و في حكاية كون أصحاب الكهف سبعة ثامنهم كلهم، سكت عن الاعتراض .. فأفاد أن عددهم سبعة أنفس. و قد عقب القرآن على ذكر التريديد في عددهم بقوله: ما يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ [سورة الكهف: ٢٢]. قال ابن عباس "أنا من القليل الذي يعلمهم." قال الشاطبي "و ينضم إلى ذلك جميع ما يحكيه القرآن من أخبار الأنبياء الماضين و الأولياء المتقدمين، كخبر الخضر مع موسى عليه السلام، و نبأ ذى القرنين « ١ »".

(١) الموافقات، ٣/ ٣٥٤.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥١

## (٨) التناسب بين بعض القرآن و بعض

إن الهدف الذي قصد إليه الشاطبي في هذه المسألة هو إبراز التناسب بين بعض القرآن و بعض، و ذلك من خلال أن السورة القرآنية مهما تعددت قضاياها فهي كلام واحد مرتبط أوله بآخره، و آخره بأوله، و من خلال تعلق الجمل بعضها ببعض في القضية الواحدة، و أنه لا غنى لمستفهم نظم السورة عن استيفاء النظر في جميعها، كما لا غنى عن ذلك في أجزاء القضية.

و عدّ الشاطبي هذا ضابطاً يعول عليه في فهم سور القرآن، و حذر من الإغراق في النظر في الآيات على أنها منفصلة تماماً عن غيرها. فمن فعل هذا؛ فلن يحصل له إلا- فهم الظواهر بحسب الوضع اللغوي فقط، لا بحسب مقصود المتكلم .. قال "لا بدّ من ضابط يعول عليه في مأخذ الفهم. و القول في ذلك أن المسافات تختلف باختلاف الأحوال و الأوقات و النوازل، و هذا معلوم في علم المعاني و البيان. فالذي يكون على بال من المستمع و المتفهم الالتفات إلى أول الكلام و آخره بحسب القضية و ما اقتضاه الحال فيها، لا ينظر في أولها دون آخرها، و لا في آخرها دون أولها .. فإن القضية و إن اشتملت على جمل؛ فبعضها متعلق ببعض؛ لأنها قضية واحدة نازلة في شيء واحد فلا محيص للمتفهم عن رد آخر الكلام على أوله، و أوله على آخره، و إذ ذاك يحصل مقصود الشارع في فهم المكلف. فإن فرق النظر في أجزائه؛ فلا يتوصل به إلى مراده. فلا يصح الاقتصار في النظر على بعض أجزاء الكلام دون بعض، إلا في موطن واحد،

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٢

و هو النظر في فهم الظاهر بحسب اللسان العربي و ما يقتضيه، لا بحسب مقصود المتكلم، فإذا صح له الظاهر على العربية؛ رجع إلى نفس الكلام « ١ »".

ثم يقرر أن سور القرآن إما أن تكون نزلت في قضية واحدة- طالت أم قصرت- و إما أن تكون قد نزلت دفعة واحدة، أو على دفعات متعددة.

فيمكن النظر في كل قضية من هذه القضايا المتعددة من أجل تلمس العلم و الفقه. و لكننا لا يمكننا إدراك وجه الإعجاز إلا بالنظر إليها باعتبار النظم، و بالنظر في أول الكلام و آخره بحسب تلك الاعتبارات .. فسورة البقرة- مثلاً- كلام واحد باعتبار النظم، و احتوت على أنواع من الكلام بحسب ما بث فيها، منها ما هو كالمقدمات و التمهيدات بين يدي الأمر المطلوب، و منها ما هو كالمؤكّد و المتمم، و منها ما هو المقصود في الإنزال (و ذلك- أي المقصود الأول في الإنزال- هو تقدير الأحكام على تفاصيل الأبواب)، و

منها الخواتيم العائدة على ما قبلها بالتأكيد و التثبيت و ما أشبه ذلك «٢».

ثم ضرب مثلا آخر مطوّلا بسورة "المؤمنون"، "حيث نزلت في قضية واحدة، و إن اشتملت على قضايا متعددة، فهي سورة مكية، و غالب القرآن المكي يقرر ثلاثة معان (ترجع في حقيقتها إلى معنى واحد، هو "الدعوة إلى عبادة الله):"  
أحدها: تقرير الوجدانية لله الواحد الحق، و نفى الشركاء عنه.  
و الثاني: تقرير نبوة محمد صلى الله عليه و سلم.

(١) الموافقات، ٣/ ٤١٣، ٤١٤.

(٢) الموافقات، ٣/ ٤١٤، ٤١٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٣

و الثالث: إثبات البعث، و أنه حق لا ريب فيه.

فهذه هي المعاني الثلاثة التي عليها مدار القرآن المكي. أما بيان ذلك بالتفصيل في سورة المؤمنون؛ فيرى الشاطبي "أن المعاني الثلاثة موجودة فيها على أوضح الوجوه، إلا أنه غلب على نسقها ذكر إنكار الكفار للنبوة التي هي المدخل للمعنيين السابقين، و إنما أنكروا ذلك ترفعا منهم أن يرسل الله عزّ و جلّ إليهم من هو مثلهم أو ينال هذه الرتبة غيرهم .. فجاءت السورة مبينة كمال البشرية، و كيف أنها تستحق الاصطفاء و الرفع، فافتتحت بثلاث جمل: بيان من أفلح من المؤمنين و صفاتهم، ثم انتقلت إلى بيان أصل الإنسان، ثم ذكرت نعم الله التي أعطها للإنسان و سخرها له تكريما و تشريفا، ثم ذكرت قصص من تقدم من الأمم مع أنبيائهم و استهزائهم بهم لكونهم بشرا. ففي قصة نوح مع قومه: ما هذا إلا بشرٌ مثلكم يريد أن يتفضلَ عليكم [سورة المؤمنون: ٢٤]، ثم أجمل ذكر قوم آخرين أرسل فيهم رسولا- منهم فقالوا: ما هذا إلا بشرٌ مثلكم يأكل مما تأكلون منه [سورة المؤمنون: ٢٣]، و في نفس السورة يخبرنا القرآن الكريم برد فرعون و ملئه على موسى و أخيه هارون- عليهما السلام- لما دعواهم إلى الإيمان بالله الواحد الأحد، فكان جوابهم: أ نؤمنُ لبشرينِ مثِلنا و قومُهما لنا عابدون [سورة المؤمنون: ٤٧].

و كل هذه القصص التي وردت في سورة المؤمنون هي تسلية للنبي صلى الله عليه و سلم؛ ليعلم أنه ليس بدعا من الرسل، و أن طريقة التكذيب واحدة، و هي "الغص من رتبة النبوة بوصف البشرية «١»".

(١) الموافقات، ٣/ ٤١٨.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٤

و بعد هذا البيان الإجمالي لسورة المؤمنون يقول الشاطبي "فسورة المؤمنون قصة واحدة في شيء واحد. و بالجملة .. فحيث ذكر قصص الأنبياء- عليهم السلام- كنوح و هود و صالح و لوط و شعيب و موسى و هارون، فإنما ذلك تسلية لمحمد- عليه الصلاة و السلام- و تثبيت لفؤاده، لما كان يلقي من عناد الكفار و تكذيبهم له على أنواع مختلفة .. فتذكر القصة على النحو الذي يقع له مثله، و بذلك اختلف مساق القصة الواحدة بحسب اختلاف الأحوال، و الجميع واقع لا إشكال في صحته. و على حذو ما تقدم من الأمثلة يحتذى في النظر في القرآن لمن أراد فهم القرآن «١»".

و صفوة القول أن الشاطبي يدعو إلى النظر في السورة القرآنية نظرة كلية عامة، و ذلك .. بربط آخر الكلام بأوله، فكل سورة من سورة تمثل كما يقول الأستاذ الجليل الشيخ محمد الغزالي- رحمه الله "وحدة متماسكة، تشدها خيوط خفية .. تجعل أولها تمهيدا لآخرها، و آخرها تصديقا لأولها، و تدور السورة كلها على محور ثابت «٢»".

و بعد أن أثبت الشاطبي الوحدة الموضوعية في السورة القرآنية، و ذكر لذلك ضابطا يعول عليه في فهم القرآن، و أن عدم الأخذ به يؤدي بالمفسر إلى الوقوف عند فقه الألفاظ و الدلالات اللغوية ..  
أقول: بعد أن أثبت ذلك، أثبت الوحدة الموضوعية في القرآن كله .. قال:  
"للقرآن مأخذ في النظر على أن جميع سوره كلام واحد، بحسب خطاب

(١) الموافقات، ٣/ ٤١٩.

(٢) نحو تفسير موضوعي، ص ٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٥

العباد .. لا بحسبه في نفسه «١». ثم بين أن القرآن الكريم كلام واحد في نفسه، لا تعدد فيه (على ما هو مسلم به في علم الكلام). و لكن باعتبار خطاب العباد تنزلا لما هو من معهودهم فيه .. فيصح في الاعتبار أن يكون كلاما واحدا بالمعنى المتقدم، أى يتوقف فهم بعضه على بعض بوجه ما، و ذلك أنه يبين بعضه بعضا، حتى إن كثيرا منه لا يفهم معناه حق الفهم إلا بتفسير موضع آخر أو سورة أخرى .. و لأن كل منصوص عليه فيه من أنواع الضروريات مقيد بالحاجيات فإذا كان كذلك؛ فبعضه متوقف على البعض في الفهم. فلا محالة أن ما هو كذلك؛ فكلام واحد. فالقرآن كله كلام واحد بهذا الاعتبار «٢».

(١) الموافقات، ٣/ ٤٢٠.

(٢) نفس المرجع.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٦

## (٩) التفسير بالرأى

### إشارة

بادئ ذي بدء .. فإن علماء القرآن منذ قديم اختلفوا في جواز التفسير بالرأى و امتناعه، و ساق كل فريق أدلته على ما ذهب إليه. و قبل أن نذكر عبارة الشاطبي في هذا المقام نحرر أولا محل النزاع.  
اتفق الكل من علماء القرآن و الأصول على أن تفسير القرآن بالرأى المذموم ممتنع و حرام، بل كفر صريح إن تعمد صاحبه سوء القصد؛ لأنه تقوّل و افتراء على الله تعالى. و إنما الخلاف بين المختلفين: هل كل تفسير للقرآن بالرأى يعتبر مذموما، و إن بلغ صاحبه من حسن القصد و رسوخ القدم في الاجتهاد و علو المرتبة في العلم ما بلغ .. أو أن بعض ذلك محمود و بعضه مذموم؟  
و إلى هذين الملحظين أشار الشاطبي بقوله: "إعمال الرأى في القرآن جاء ذمه، و جاء أيضا ما يقتضى إعماله «١»، ثم بين أن الرأى الذى يجب إعماله هو "ما كان جاريا على موافقة كلام العرب، و موافقة الكتاب و السنة .. فهذا لا يمكن إهمال مثله لعالم بهما «٢»، و استدلل على ذلك بأمور تتجلى فيما يلى:  
أحدها: أن الكتاب لا بدّ من القول فيه ببيان معنى، و استنباط حكم، و تفسير لفظ، و فهم مراد. و لم يأت جميع ذلك عن تقدم ..  
فإما أن يتوقف دون

(١) الموافقات، ٣/ ٤٢١.

(٢) الموافقات، ٣/ ٤٢١.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٧

ذلك؛ فتعطل الأحكام كلها أو أكثرها .. و ذلك غير ممكن. فلا بد من القول فيه بما يليق.

و الثاني: أنه لو كان كذلك؛ للزم أن يكون الرسول صلى الله عليه و سلم مبينا ذلك كله بالتوقيف، فلا يكون لأحد فيه نظر و لا قول.

و المعلوم أنه صلى الله عليه و سلم لم يفعل ذلك ..

فدل على أنه لم يكلف به على ذلك الوجه. بل بين منه ما لا- يوصل إلى علمه إلا- به، و ترك كثير مما يدركه أرباب الاجتهاد

باجتهادهم. فلم يلزم في جميع تفسير القرآن التوقيف.

الثالث: أن الصحابة كانوا أولى بهذا الاحتياط من غيرهم، و قد علم أنهم فسروا القرآن على ما فهموا، و من جهتهم بلغنا تفسير معناه، و

التوقيف ينافي هذا. فإطلاق القول بالتوقيف و المنع من الرأي لا يصح.

و الرابع: أن هذا الفرض لا يمكن؛ لأن النظر في القرآن من جهتين: من جهة الأمور الشرعية .. فقد سلم القول بالتوقيف فيه، و ترك

الرأي و النظر جدلا.

و من جهة المآخذ العربية .. و هذا لا يمكن فيه التوقيف، و إلا لزم ذلك في السلف الأولين. و هو باطل. فاللازم عنه مثله «١».

هذا .. و قول الشاطبي "ما يقتضى إعماله،" و قوله بعد ذلك "لا يمكن إهمال مثله لعالم بهما،" دليل بين على أن الاجتهاد بالرأي في

القرآن الكريم- اجتهادا قائما على العلم- أمر مفروض شرعا، لا جائز فحسب، و هذا ما تؤكد قولته من "استحالة الإهمال،" و هذا ما

انتهى إليه المحققون من أئمة التفسير و الأصول. و سنجرتى باثنين من أعلامهم- رضوان الله عليهم- أحدهما الماوردي، و ثانيهما

الإمام الغزالي.

(١) الموافقات ٣/ ٤٢١، ٤٤٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٨

قال الماوردي: "قد امتنع بعض المتحرجين أن يستنبط معاني القرآن باجتهاده، و لو صحبها شواهد، و لم يعارض شواهدا نص

صريح. و هذا عدول عما تعبدنا بمعرفته من النظر في القرآن و استنباط الأحكام، كما قال تعالى:

لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ [سورة النساء: ٨٣] ... و لو صح ما ذهبوا إليه؛ لم يعلم شيء من الاستنباط، و لما فهم الكثير من كتاب

الله. "علوم القرآن عند الشاطبي ١٥٨ (٩) التفسير بالرأي ..... ص: ١٥٦

أما حجة الإسلام الغزالي .. فمن أهم ما استند إليه، هو حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم في دعائه لابن عباس- رضى الله

عنهما- بقوله: "اللهم فقهه في الدين، و علمه التأويل .." و هذا هو الاجتهاد بالرأي بعينه. ثم عمل الصحابة. و قد صرح الإمام الغزالي

برأيه هذا في كتابه "الإحياء" بقوله: "و لا ينبغي أن يفهم منه (أى من حديث "من فسر القرآن برأيه- أو بما لا يعلم- فليتوبأ مقعده

من النار)" أنه يجب ألا يفسر القرآن بالاستنباط و الفكر. فإن من الآيات ما نقل فيها عن الصحابة و المفسرين خمسة معان و ستة، و

سبعة، و نعلم أن جميعها غير مسموع من النبي صلى الله عليه و سلم ..

فيكون ذلك مستنبطا بحسن الفهم، و طول الفكر، و لهذا دعا صلى الله عليه و سلم لابن عباس رضى الله عنه بقوله: «اللهم فقهه في

الدين و علمه التأويل» «١» «٢».

**الرأي المذموم:**

قال الشاطبي: "و أما الرأي غير الجارى على موافقة العربية، أو غير الجارى على الأدلة الشرعية؛ فهذا هو الرأي المذموم من غير

إشكال، كما كان مذموماً في القياس أيضاً؛ لأنه تقول على الله بغير برهان .. فيرجع إلى الكذب

(١) رواه البخارى بنحوه، حديث رقم ١٤٠.

(٢) إحياء علوم الدين، ١/ ٣٧.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٥٩

على الله تعالى. وفي هذا القسم جاء من التشديد في القول بالرأى في القرآن ما جاء .. "ثم ذكر آثاراً في ذلك، ثم قال في خاتمتها":  
وقد نقل عن الأصمعي (و جلالته في معرفة كلام العرب معلومة) أنه لم يفسر قط آية من كتاب الله، وإذا سئل عن ذلك لم يجب"  
«١».

ثم قال: "فالذي يستفاد من هذا الموضوع أشياء ..

منها: التحفظ من القول في كتاب الله تعالى .. إلا على بينة. فإن الناس في العلم بالأدوات المحتاج إليها في التفسير على ثلاث طبقات:  
إحداها: من بلغ في ذلك مبلغ الراسخين، كالصحابة والتابعين ومن يليهم.  
وهؤلاء قالوا مع التوقي والتحفظ والهيبة والخوف من الهجوم. فنحن أولى بذلك إن ظننا بأنفسنا أننا في العلم والفهم مثلهم .. و  
هيهات!

الثانية: من علم من نفسه أنه لم يبلغ مبلغهم ولا داناهم. فهذا طرف لا إشكال في تحريم ذلك عليه.

الثالثة: من شك في بلوغه مبلغ أهل الاجتهاد، أو ظن ذلك في بعض علومه دون بعض .. فهذا أيضاً داخل تحت حكم المنع من القول  
فيه؛ لأن الأصل عدم العلم .. فعند ما يبقى له شك أو تردد في الدخول مدخل العلماء الراسخين، فانسحاب الحكم الأول عليه باق بلا  
إشكال. وكل أحد فقيه نفسه من هذا المجال. وربما تعدى أصحاب هذه الطبقة طوره، فحسن ظنه بنفسه، ودخل في الكلام فيه مع  
الراسخين .. ومن هنا افترت الفرق، وتباينت النحل، وظهر في تفسير القرآن الخلل!

(١) الموافقات، ٣/ ٤٢٢، ٤٢٣.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٠

ومنها: أن من ترك النظر في القرآن، واعتمد في ذلك على من تقدمه، ودخل إليه النظر فيه .. غير ملوم، وله في ذلك سعة (إلا  
فيما لا بد له منه، وعلى حكم الضرورة). فإن النظر فيه يشبه النظر في القياس كما هو مذکور في بابه، وما زال السلف الصالح  
يتخرجون من القياس فيما لا نص فيه، وكذلك وجدناهم في القول في القرآن .. فإن المحذور فيهما واحد، وهو خوف القول على  
الله. بل القول في القرآن أشد .. فإن القياس يرجع إلى نظر الناظر، والقول في القرآن يرجع إلى أن الله أراد كذا، أو عنى كذا بكلامه  
المنزل ... وهذا عظيم الخطر.

ومنها: أن يكون على بال من الناظر والمفسر والمتكلم عليه أن ما يقوله تقصيد فيه للمتكلم. و القرآن كلام الله، فهو يقول بلسان  
بيانه: هذا مراد الله من هذا الكلام. فليثبت أن يسأله الله تعالى: من أين قلت عنى هذا؟ فلا يصح له ذلك إلا ببيان الشواهد. وإلا ..  
فمجرد الاحتمال يكفي بأن يقول "يحتمل أن يكون المعنى كذا كذا،" بناء على صحة تلك الاحتمالات في صلب العلم. وإلا ..  
فلاحتمالات التي لا ترجع إلى أصل غير معتبرة. فعلى كل تقدير لا بد في كل قول يجزم به أو يحتمل من شاهد يشهد لأصله، وإلا ..  
كان باطلاً، ودخل صاحبه تحت أهل الرأى المذموم «١».

والآن .. وقد وصلنا إلى نهاية القول في التفسير بالرأى، فبوسعنا أن نعلم الحقائق التالية:

(١) الموافقات، ٣/ ٤٢٣، ٤٢٤.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦١

**أولاً: على المفسر بالرأى أن يفعل ما يأتي:**

- (أ) مطابقة التفسير للمفسر مطابقة تامة، بحيث لا يقع له نقص من معناه ومقاصده، ولا زيادة عليه بما ليس له به تعلق وثيق.
- (ب) حمل الكلام على ما يتعين (أو يترجح على أقل تقدير) أنه المعنى المراد منه. حقيقياً كان ذلك المعنى أو مجازياً.
- (ج) مراعاة سياق الكلام (سباقاً ولاحقاً)، بحيث تتآخى وترابط أجزاءه كافة، و يأخذ أوله بحجزه آخره. و فى ذلك .. لا بدّ من تجلية المناسبات بين الآيات، بل بين السور كذلك.
- (د) تجلية سبب النزول، و عقد الصلة الوثيقة بينه و بين المنزل (على التفصيل الذى وضحه الزركشى فى مسألة البدء به أو بالمناسبة).
- (هـ) تحقيق القول أولاً- فى بيان كل ما يتعلق بمفردات النظم الكريم، ثم الإتيان بعد ذلك على كل ما تحتاج إليه التراكيب من العلوم المختلفة ذات العلاقة الوثيقة بالنص، ثم الاستنباط فى خاتمة المطاف على قوانين اللغة و الشرع و العقل «١».

**ثانياً: ما يجب على المفسر بالرأى اجتنابه:**

- (أ) التهجم على تفسير القرآن من غير أخذ الأهبة له بكافة ما يلزمه من الصفات و العلوم التى يجب توفرها فى المفسر.

(١) الدخيل، لأستاذنا العلامة إبراهيم خليفه، ص ٣٥١، ٣٥٢.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٢

(ب) الخوض فى بيان ما استأثر الله بعلمه «١».

- (ج) السير على وفق الهوى و مجرد الاستحسان من غير برهان. و فى ذلك .. عليه أن يكون متجرداً لطلب الحق، براء من العصبية لعقيدة أو نحلة أو مذهب يعلم أن النص لا يوافق (بحيث لا يستكره النص استكراها على شىء من ذلك).
- (د) القطع بأن مراد الله من النص كذا من غير دليل يستوجب مثل هذا القطع.
- (هـ) ادعاء التكرار فى القرآن، أو أن لفظاً آخر يمكن أن يقوم مقام اللفظ المذكور فى النص «٢».

(١) لا يتعارض هذا مع ما ذكرناه سابقاً من أن الراسخين فى العلم يعلمون تأويل المتشابه (على ما ذهب إليه المحققون من. هل الفقه بالقرآن)؛ إذ المراد هنا من عدم الخوض فيما استأثر الله بعلمه ألا يتزيد أحد فى تفسير القرآن فى الأمور الغيبية إلا بالقدر الذى بينه الخبر الصحيح.

(٢) الدخيل، ص ٣٥٢، ٣٥٣.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٣

**(١٠) الشاطبي و التفسير العلمى للقرآن**

من المعلوم لدى أهل الفقه بالقرآن أن المفسر إن لم يظفر بشىء من بيان ما يقصد إلى بيانه فى القرآن و لا فى السنه الثابته، و لا فى الصالح للحجيه من أقوال الصحابه أو التابعين .. اجتهد الرأى بعد تحصيل العلوم اللازمه لاجتهاده، متوخياً فى ذلك المنطق اللغوى، بأن يقتصر على الظاهر من المعنى الأصلي للتركيب مع بيانه و إيضاحه. هذا هو الأصل. أو يستنبط معانى أخرى من وراء الظاهر تقتضيها

دلالة اللفظ أو المقام ولا يجافيهما الاستعمال اللغوي، ولا مقصد القرآن.

و تلك هي مستتبعات التراكيب على ما سبق بيانه.

أما أن يجلب مسائل علمية من علوم كونية أو إنسانية حديثه، لها مناسبة بمقصد الآية (إما على أن بعضها يومئ إليه معنى الآية ولو بتلويح ما، وإما على وجه التوفيق بين المعنى القرآني وبين مسائل تلك العلوم)؛ فإن العلماء في ذلك رأين:

فمنهم من يرى بأن من الحسن التوفيق بين هذه العلوم الحديثية وآلاتها وبين المعاني القرآنية. قال ابن رشد الحفيد في كتابه "فصل المقال": "أجمع المسلمون على أن ليس يجب أن تحمل ألفاظ الشرع كلها على ظاهرها، ولا أن تخرج كلها عن ظاهرها بالتأويل. و

السبب في ورود الشرع بظاهر و باطن هو اختلاف

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٤

نظر الناس، و تباين قرائحهم في التصديق .. " و تخلص إلى القول بأن بين العلوم الشرعية و الفلسفية اتصالا « ١ ».

و إلى مثل ذلك ذهب قطب الدين الشيرازي في "شرح حكمه الإشراق".

و هذا الغزالي ذكر في "الإحياء" قول ابن مسعود: "من أراد علم الأولين و الآخرين؛ فليتدبر القرآن .." ثم قال: "و بالجملة .. فالعلوم

كلها داخله في أفعال الله عز و جل و صفاته، و في القرآن شرح ذاته و أفعاله و صفاته، و هذه العلوم لا نهاية لها، و في القرآن إشارة إلى مجامعها « ٢ ».

و في كتابه "جواهر القرآن" ذكر أن جميع العلوم مغترفة من بحر واحد من بحار معرفة الله تعالى و هو بحر الأفعال، و قد ذكرنا أنه

بحر لا ساحل له « ٣ »، ثم ذكر من أفعال الله تعالى: الشفاء و المرض كما قال حكاية عن إبراهيم: وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ [سورة الشعراء: ٨٠]. قال: "و هذا الفعل الواحد لا يعرفه إلا من عرف الطب بكماله إذ لا معنى للطب إلا معرفة المرض بكماله و علاماته، و

معرفة الشفاء و أسبابه .." ثم قال: "و لا يعرف كمال معنى قوله: يَا أَيُّهَا الْإِنْسَانُ مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ (٦) الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ (٧) فِي أَيِّ صُورَةٍ مَا شَاءَ رَكَّبَكَ

(١) ابن رشد، فصل المقال.

(٢) الإحياء، ١ / ٢٨٩.

(٣) جواهر القرآن، ٣٢، ٣٣.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٥

[سورة الانفطار: ٦-٨]، إلا من عرف تشريح الأعضاء من الإنسان ظاهرا و باطنا و عددها و أنواعها و حكمتها و منافعها .. إلخ.

و قال في الإحياء: "بل كل ما أشكل فهمه على النَّظَر (علماء المعقول) و اختلف فيه الخلائق في النظريات و المعقولات ففي القرآن إليه رموز و دلالات عليه يختص أهل الفهم بدركها « ١ ».

و تبع الإمام الغزالي الإمام الرازي و ابن أبي الفضل المرستي (الذي نقل السيوطي رأيه في كتابه "الإتقان" و أيده).

أما أبو إسحاق الشاطبي؛ فقد ذهب إلى منع ذلك اللون من التفسير العلمي للقرآن .. ففي الفصل الثالث من المسألة الرابعة قال: "لا يصح في مسلك الفهم و الإفهام إلا ما يكون عاما لجميع العرب. فلا يتكلف فيه فوق ما يقدرون عليه. " و في المسألة الرابعة من النوع

الثاني قال: "ما تقرر من أمية الشريعة و أنها جارية على مذاهب أهلها- و هم العرب- ينبني عليه قواعد، منها: أن كثيرا من الناس تجاوزوا في الدعوى على القرآن الحد، فأضافوا إليه كل علم يذكر للمتقدمين أو المتأخرين من علوم الطبيعيات و التعاليم و المنطق و

علم الحروف و أشباهها. و هذا إذا عرضناه على ما تقدم؛ لم يصح .. فإن السلف الصالح كانوا أعلم بالقرآن و بعلمه و ما أودع فيه، و لم يبلغنا أن أحدا منهم تكلم في شيء من هذا المدعى سوى ما تقدم و ما ثبت فيه من أحكام التكليف و أحكام الآخرة.

نعم .. تضمن علومنا من جنس علوم العرب و ما هو على معهودهم، مما يتعجب

(١) الإحياء، ١/ ٢٨٩.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٦

منه أولو الأبواب، و لا- تبلغه إدراكات العقول الراجحة .. " و هذا مبني على ما أسسه من كون القرآن لما كان خطابا للأمين- و هم العرب- فإنما يعتمد في مسلك فهمه و إفهامه على مقدرتهم و طاقتهم، و أن الشريعة أمية. هذا ما ذكره .. رأيا و استدلالا.

ثم شرع بعد هذا في ذكر الأدلة التي استند إليها المجوزون، فذكر منها قوله تعالى: وَ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ [سورة النحل: ٨٩]، و قوله تعالى: مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ [سورة الأنعام: ٣٨]، و نحو ذلك، و استدلالهم بفواتح السور- و هي لم تعهد عند العرب- و بما نقل عن الناس فيها، و ربما حكى من ذلك عن علي بن أبي طالب و غيره أشياء «١».

و بعد ذلك طفق- رحمه الله- ينقض هذه الأدلة؛ فقال "فأما الآيات؛ فالمراد بها عند المفسرين ما يتعلق بحال التكليف و التعبد، أو المراد بالكتاب في قوله: مَا فَزَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ اللوح المحفوظ، و لم يذكروا فيها ما يقتضى تضمنه لجميع العلوم النقلية و العقلية.

و أما فواتح السور؛ فقد تكلم الناس فيها بما يقتضى أن للعرب بها عهدا، كعدد الجمل الذي تعرفوه من أهل الكتاب، حسبما ذكره أصحاب السير، أو هي من المتشابهات التي لا يعلم تأويلها إلا الله .. و غير ذلك. و أما تفسيرها بما لا عهد به؛ فلا يكون، و لم يدعه أحد ممن تقدم .. فلا دليل فيها على ما ادعوا. و ما

(١) الموافقات، ٢/ ٧٩، ٨٠.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٧

ينقل عن علي بن أبي طالب أو غيره في هذا لا يثبت. فليس بجائز أن يضاف إلى القرآن ما لا يقتضيه، كما أنه لا يصح أن ينكر منه ما يقتضيه، و يجب الاقتصار في الاستعانة على فهمه على كل ما يضاف علمه إلى العرب خاصة، فبه يوصل إلى علم ما أودع من الأحكام الشرعية. فمن طلبه بغير ما هو أداة له؛ ضل عن فهمه، و تقول على الله و رسوله فيه «١».

و قد تعقب صاحب "التحرير و التنوير" العلامة ابن عاشور هذا المسلك من الشاطبي فنقده بقوله:

"و هو أساس واه لسته ووجه:

الأول: أن ما نبه عليه يقتضى أن القرآن لم يقصد منه انتقال العرب من حال إلى حال. و هذا باطل .. قال تعالى: تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَ لَا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا [سورة هود: ٤٩].

الثاني: أن مقاصد القرآن راجعة إلى عموم الدعوة، و هو معجزة باقية ..

فلا بد أن يكون فيه ما يصلح أن يتناوله أفهام من يأتي من الناس في عصور انتشار العلوم في الأمة.

الثالث: أن السلف قالوا إن القرآن لا- تنقضى عجائبه .. يعنون معانيه. و لو كان كما قال الشاطبي؛ لانقضت عجائبه بانحصار أنواع معانيه.

الرابع: أن من تمام إعجازه أن يتضمن من المعاني مع إيجاز لفظه ما لم تف به الأسفار المتكاثرة.

(١) الموافقات، ٢٠/ ٨١، ٨٢.



علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٨

الخامس: أن مقدار أفهام المخاطبين به ابتداء لا يقتضى إلا أن يكون المعنى الأصلي مفهوما لهم. فأما ما زاد على المعانى الأساسية؛ فقد تهيأ لفهمه أقوام، و حجب عنه أقوام .. و رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه.

السادس: أن عدم تكلم السلف عليها إن كان فيما ليس راجعا إلى مقاصده فمن ساعد عليه. و إن كان فيما يرجع إليها؛ فلا نسلم ووقفهم فيها عند ظواهر الآيات، بل قد بينوا أو فصلوا و فرعوا .. فى علوم عنوا بها، و لا يمنعنا ذلك أن نقف على آثارهم فى علوم أخرى راجعة لخدمة المقاصد القرآنية «<sup>١</sup>».

و المختار لدى كتب هذه السطور جواز هذا اللون من التفسير، لكن لا بإطلاق .. بل بشرطين ذكرهما العلامة ابن عاشور و غيره .. قال: "و كل ما كان من الحقيقة فى علم من العلوم، و كانت الآية لها اعتلاق بذلك؛ فالحقيقة العلمية مرادة بمقدار ما بلغت إليه أفهام البشر، و بمقدار ما ستبلغ إليه. و شرطه ألا يخرج عما يصلح له اللفظ عريية، و لا يبعد عن الظاهر إلا بدليل، و لا يكون تكلفا بينا، و لا خروجا عن المعنى الأصلي .. حتى لا يكون فى ذلك كتفاسير الباطنية."

(١) التحرير و التنوير، ١/ ٤٤، ٤٥.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٦٩

### خاتمة و خلاصة

بعد هذا التطواف بين جنبات كتاب الشاطبي نستطيع أن نخرج بالنتائج الآتية:

- ١- أكد الشاطبي على عريية القرآن كله. لذا فإنه يجب أن يفهم - لمن رام فهمه - على معهود العرب فى الخطاب.
- ٢- أكد الشاطبي كذلك على دلالتى اللغة العربية: الأصلية، و الثانوية التى هى تابعة للأصلية .. موضحا اختصاص العربية بتلك الدلالة. و قام برد الشبهات الواردة خلال ذلك.
- ٣- تحدث الشاطبي عن أهمية معرفة سبب النزول، و بين أنها لازمة لمن أراد علم القرآن.
- ٤- أبدع الشاطبي حين تحدث عن معرفة الظاهر و الباطن من معانى القرآن، موضحا أن الباطن من المعانى - المنضبط بأصول اللغة و الشرع - هو الغاية من معرفة القرآن و فهمه و تفسيره. كما فرق بين التأويل الباطنى الفاسد و التفسير الإشارى.
- ٥- تحدث الشاطبي كذلك عن العلوم المضافة للقرآن، و ذكر أنها أربعة أقسام. و هو كلام لا نعلم أحدا قبله قال مثله أو قريبا منه .. فله درّه!

٦- كما تحدث عن المكى و المدنى، و أنه يجب فهم المدنى على المكى.

٧- أما حديثه عن المحكم و المتشابه؛ فقد خالفناه فى أمور جانبه فيها الصواب و ما عليه جلّ المحققين، مع اتفاقنا معه فى أمور أخرى.

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٧٠

٨- كما فرق - ذلك التفريق الهام - بين معنى النسخ عند الأوائل و توسعهم فيه و بين ما اصطلاح عليه علماء الأصول و القرآن فى ذلك .. موضحا الخلط الواقع بين الأمرين، و مبينا كذلك أن النسخ لا يكون فى الكليات وقوعا، فما كانت الكليات لتنسخ و هى أساس الجزئيات.

٩- كما أكد الشاطبي على أن القرآن أتى جامعا للأحكام بطريقة كلية إجمالية. أما الأحكام المفصلة؛ فهى قليلة فى القرآن.

١٠- كما قرر الشاطبي أن القرآن فيه بيان كل شىء، و لو بنوعه أو بجنسه. و استدلل على ذلك.

- ١١- كما تحدث عن وقوع الحكاية في القرآن، مفرقا بين ما نبه القرآن على كذبه منها، و ما لا- أما الأول؛ فمعلوم. و أما الثاني؛ فسكوت القرآن عنه إقرار له. و مثل لكلا النوعين.
- ١٢- كما نبه الشاطبي على أهمية إبراز التناسب بين بعض القرآن و بعض.
- ١٣- كما تحدث عن التفسير بالرأى حديثا رائقا، مينا أن الرأى المنضبط بقواعد اللغة و أصول الشرع لا يمكن إهمال مثله. و قام بالاستدلال على ذلك بكلام نفيس. و أن عكس ذلك هو الرأى المذموم الذي حذر منه العلماء.
- ١٤- كما تزعم الاتجاه الراض للتفسير العلمى للقرآن الكريم.
- علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٧١

## ثبت المراجع

- ١- الإتقان فى علوم القرآن، للسيوطى، ط. الحلبي.
  - ٢- الأحكام فى أصول الأحكام، للآمدى، المكتب الإسلامى.
  - ٣- الإحسان فى علوم القرآن د. إبراهيم خليفه.
  - ٤- الأصيل و الدخيل فى تفسير القرآن و تأويله، د. عبد الغفور مصطفى.
  - ٥- بلاغة القرآن، للخضر حسين. دمشق.
  - ٦- البرهان فى علوم القرآن، للزركشى، ط. الحلبي.
  - ٧- البحر المحيط، للزركشى، ط الكويت.
  - ٨- التحرير و التنوير، الطاهر بن عاشور، ط. تونس.
  - ٩- التفسير الكبير، للفخر الرازى، ط. عبد الرحمن محمد.
  - ١٠- تفسير المنار، رشيد رضا، ط. المنار.
  - ١١- الجامع لأحكام القرآن، للقرطبي، ط. دار الكتب المصرية.
  - ١٢- حاشية البناني على جمع الجوامع، ط. الحلبي.
  - ١٣- دراسات فى الفكر الإسلامى، د. فتحى الدريني، ط. دار قتيبة- بيروت.
  - ١٤- دلائل الإعجاز، لعبد القاهر الجرجاني، ط. الخانجي.
  - ١٥- رسالة المحكم و المتشابه، د. إبراهيم خليفه، مخطوط.
  - ١٦- الرسالة للشافعى، تحقيق أحمد شاكر، ط. التراث.
  - ١٧- سبل الاستنباط، د. محمود توفيق سعد، ط. دار الطباعة المحمدية.
  - ١٨- شرح المحلى على جمع الجوامع، ط. الحلبي.
  - ١٩- صحيح مسلم بشرح النووى، المطبعة المصرية.
  - ٢٠- فتح البارى بشرح صحيح البخارى، لابن حجر، ط. السلفية.
- علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٧٢
- ٢١- الفوز الكبير فى أصول التفسير، للدهلوى، ط. دار البشائر الإسلاميه- بيروت.
  - ٢٢- القاموس المحيط، ط. بولاق.
  - ٢٣- لسان العرب، لابن منظور، ط. دار صادر.

- ٢٤- المدخل إلى كتابي عبد القاهر، د. محمد محمد أبو موسى، ط. وهبة.
- ٢٥- المستصفي، لأبي حامد الغزالي، ط. بولاق.
- ٢٦- المعالم الجديدة للأصول، محمد باقر الصدر، دار التعارف- لبنان.
- ٢٧- مناهل العرفان، محمد عبد العظيم الزرقاني، ط. عيسى الحلبي.
- ٢٨- منه المنان في علوم القرآن، د. إبراهيم خليفه.
- ٢٩- معالم السنن، للخطابي، ط. بيروت.
- ٣٠- الموافقات، للشاطبي، تعليق الشيخ عبد الله دراز، ط. المعرفة.
- ٣١- مقدمة في التعريف بعلم أصول الفقه و الفقه، د. محمد سعاد جلال.
- ٣٢- مقاصد الشريعة عند الشاطبي، د. أحمد الريسوني.
- ٣٣- مقدمة فتاوى الشاطبي، د. محمد أبو الأجنان.
- ٣٤- مقتضى الحال بين البلاغة القديمة و النقد الحديث، د. إبراهيم الخولي، مخطوط.
- علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٧٣

## الفهرس

شيخنا الأستاذ الدكتور محمد سالم أبو عاصي ٥

مقدمة ١١

ترجمة أبي إسحاق الشاطبي ١٦

الأصل الأول فيما يعول عليه من اللغة في علوم القرآن ٣٠ (١) عربية القرآن ٣٤

(٢) اتباع معهود العرب في فهم الخطاب ٣٨

(٣) أنواع معاني العربية و مراتبها ٥١

(٤) مناسبات النزول ٥٧

(٥) معرفة الظاهر و الباطن من معاني القرآن ٧٣

- الشاطبي يستنكر المنازع البعيدة عن مدلول لغة العرب و مقاصد الشرع ٨٢

- تفاسير مشكلة، مترددة بين الباطن الصحيح و الفاسد ٨٦

- الفرق بين التأويل الباطني الفاسد و التفسير الإشاري ٩٠

علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٧٤

الأصل الثاني فيما يعول عليه من الشرع في علوم القرآن ٩٤

(١) العلوم المضافة للقرآن ٩٤

(٢) المكي و المدني ١٠٢

(٣) المحكم و المتشابه ١٠٤

(٤) الأحكام و النسخ ١٢٤

(٥) بيان القرآن لما تحته من الأحكام ١٣٣

(٦) القرآن فيه بيان كل شيء و لو بنوعه أو بجنسه ١٤٣

- (٧) وقوع الحكايات في القرآن الكريم ١٤٥
- (٨) التناسب بين بعض القرآن و بعض ١٥١
- (٩) التفسير بالرأى ١٥٦
- (١٠) الشاطبي و التفسير العلمى ١٦٣
- خاتمة و خلاصة ١٦٩
- ثبت المراجع ١٧١
- الفهرس ١٧٣
- علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٧٥
- من اصداراتنا\* أستاذ السائرين الإمام الأكبر أ. د. عبد الحلیم محمود
- "الحارث بن أسد المحاسبى" شيخ الأزهر
- \* عقيدة المسلمين و العقائد الباطلة أ. د. محمد عبد المنعم القيعى
- \* قانون الفكر الإسلامى أ. د. محمد عبد المنعم القيعى
- \* العرف و العادة فى رأى الفقهاء أ. د. أحمد فهمى أبو سنه
- \* قاعدتان فقهيتان أ. د. أحمد فهمى أبو سنه
- \* موقف السلف من المتشابهات أ. د. عبد الفضيل القوصى
- \* متشابه القرآن أ. د. إبراهيم الخوئى
- \* التعريض فى القرآن الكريم أ. د. إبراهيم الخوئى
- \* بحثاب حول سور القرآن أ. د. إبراهيم خليفه
- \* مقالاتان فى التأويل أ. د. محمد سالم أبو عاصى
- \* أسباب النزول أ. د. محمد سالم أبو عاصى
- \* شرح الحكم العطائية العارف بالله الشيخ زروق
- \* متن الحكم العطائية ابن عطاء الله السكندرى
- علوم القرآن عند الشاطبي، ص: ١٧٦
- رقم الإيداع بدار الكتب المصرية
- ٢٠٠٥ / ١٦٧٠٩

### تعريف مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

جاهدوا بِأَمْوَالِكُمْ وَ أَنْفُسِكُمْ فى سَبِيلِ اللَّهِ ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبة/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَتَعَلَّمُ عُلُومَنَا وَيُعَلِّمُهَا النَّاسَ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بِنَادِرُ الْبِحَار - فى تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الاسلام، ص ١٥٩؛ عُيُونُ أَخْبَارِ الرُّضَا(ع)، الشَّيْخُ الصَّدُوقُ، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمية" الثقافي بأصبهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - "رَحِمَهُ اللَّهُ" - كان أحداً من جهايزة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشعفه بأهل بيت النبى (صلوات الله عليهم) و لاسيما بحضرة الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) و

بساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا سيس مع نظره و درايته، في سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسه و طريقة لم ينطفي مصباحها، بل تتبع بأقوى و أحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمة" للتحري الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطته من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناية سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعده جمع من خريجى الحوزات العلميه و طلاب الجوامع، بالليل و النهار، فى مجالات شتى: دينيه، ثقافيه و علميه...

الأهداف: الدفاع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافه الثقلين (كتاب الله و اهل البيت عليهم السلام) و معارفهما، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحري الأذق للمسائل الدينيه، تخليف المطالب النافعه - مكان البلايتى المتبدله أو الرديئه - فى المحاميل (=الهواتف المنقولة) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضيه واسعة جامعته ثقافيه على أساس معارف القرآن و اهل البيت -عليهم السلام - بباعث نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطلاب، توسعه ثقافه القراءة و إغناء أوقات فراغه هواه برامج العلوم الإسلاميه، إناله المنابع اللازمه لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة فى الجامعه، و...

- منها العداة الاجتماعيه: التى يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثه متصاعده، على أنه يمكن تسريع إبراز المرافق و التسهيلات - فى آكناف البلد - و نشر الثقافه الإسلاميه و الإيرانية - فى أنحاء العالم - من جهه أخرى.  
- من الأنشطة الواسعه للمركز:

(الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتيبه، نشره شهرية، مع إقامة مسابقات القراءة

(ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقيه و مكتبيه، قابله للتشغيل فى الحاسوب و المحمول

(ج) إنتاج المعارض ثلاثيه الأبعاد، المنظر الشامل (= بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينيه، السياحيه و...

(د) إبداع الموقع الانترنتى "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدده مواقع أخرى

(ه) إنتاج المنتجات العرضيه، الخطابات و... للعرض فى القنوات القمرية

(و) الإطلاع و الدعم العلمى لنظام إجابة الأسئلة الشرعيه، الاخلاقيه و الاعتقاديه (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

(ز) ترسيم النظام التلقائى و اليدوى للبلوتوث، ويب كمشك، و الرسائل القصيره SMS

(ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعه و اعتباريه، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلميه، الجوامع، الأماكن الدينيه كمسجد جمكران و...

(ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسه" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركين فى الجلسه

(ى) إقامة دورات تعليميه عموميه و دورات تربيه المربى (حضوراً و افتراضاً) طيله السنه

المكتب الرئيسى: إيران/أصفهان/ شارع "مسجد سيد" / "ما بين شارع" پنج رمضان " و مفترق "وفائى" / "بنايه" القائمية "

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهويه الوطنيه: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.com

البريد الالكترونى: Info@ghaemiyeh.com

المتجر الانترنتى: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٥-٢٣-٢٣٥٧٠ (٠٠٩٨٣١١)

الفاكس: ٢٢-٢٣٥٧٠ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التجارية و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩

امور المستخدمين ٢٣٣٣٠٤٥ (٠٣١١)

ملاحظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعبيّة، تبرّعيّة، غير حكوميّة، و غير ربحيّة، اقتُنيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنّها لا تُوفّي الحجم المتزايد و المتسعّ للامور الدّينيّة و العلميّة الحاليّة و مشاريع التوسعة الثقافيّة؛ لهذا فقد ترجّى هذا المركزُ صاحبَ هذا البيتِ (المُسمّى بالقائمية) و مع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقيّة الله الأعظم (عَجَّلَ اللهُ تعالى فرجه الشريف) أن يُوفّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لإعانتهم - في حدّ التمكن لكلّ احدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء اللهُ تعالى؛ و اللهُ وليّ التوفيق.

مركز  
للبحوث والتحريات الكمبيوترية  
الغمامة اصحمان

WWW



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى  
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم

[www.Ghaemiyeh.com](http://www.Ghaemiyeh.com)

[www.Ghaemiyeh.net](http://www.Ghaemiyeh.net)

[www.Ghaemiyeh.org](http://www.Ghaemiyeh.org)

[www.Ghaemiyeh.ir](http://www.Ghaemiyeh.ir)

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

